وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية
تخصص: محاسبة
بعنوان:

دراسة القوائم المالية لشركات التأمين
دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين - saa-

من إعداد الطالبتيــن:
- دحماني ريم
- خالدي زينب

تحت إشــراف:
د/ مزيود إبراهيم

لجنـة المنـاقشـــة:

- د/ رميدي عبد الوهاب..... رئيسا.
- د/ مزيود إبراهيم.....مقررا و مشرفا.
- د/ سعودي محمد..... عضوا ممتحنا.

السنة الجامعية 2015-2016

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على انجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة..

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة..

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل.

ونخص بالتقدير والشكر الأستاذ المشرف" مزيود إبراهيم "الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة.

ولا يفوتنا أن نشكر السيد مدير المالية والمحاسبة للمديرية الجهوية لـ saa بموزاية "مزيان كريم"

كما نتقدم بالشكر إلى عمال مكتبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة المدية.

إهداء

بسم الله الرّحمن الرّحيم الصلاة والسلام على من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة نبي الرحمة ونور العالمين أما بعد أهدي هذا العمل إلى

من بهم أكبر وعليهم أعتمد الشموع المتقدة التي تنير ظلمة حياتي الذين بوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها

عائلتي

إلى من تحلوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافية إلى من معهم سعدت، وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت، إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير .

صديقاتي

إلى من أمتلك مكانة في قلبه ويمتلك مكانة في قلبي.

ريم

إهـــداء

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة والسلام على أشرف خلق الله سيدنا محمد

صلى الله عليه و سلم تسليما كثيرا

أما بعد

في البداية أوجه خالص شكري و جزيل امتناني إلى عائلتي ، اخص بالذكر

الوالدين الكريمين أطال الله بعمرهما

إلى إخوتي الأعزاء : إسلام ، محمد ، وليد

إلى زوجي الغالي : عبد الرزاق

إلى صديقتي الحبيبة التي شاركتني في إنجاز هذا العمل : ريـــم (غزالي)

إلى جميع الأهل والأحباب و الأصدقاء الذين لم و لن تسعهم الأسطر

ووسعهم قلبي

إلى هؤلاء جميعا .... أحبكم كثيرا

زينب

ملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة القوائم المالية لشركات التأمين، حيث نعالج فيه أهم التقارير المالية (الميزانية وجدول حساب النتائج) على وجه الخصوص؛ التي تنتجها هاته الشركات، والتي تتميز بالصعوبة والغموض، نظرا للأساليب التقنية والمعقدة في كثير من الأحيان التي تستخدمها شركات التأمين في معالجة مختلف الأنشطة والعمليات التي تقوم بها، سواء كان ذلك محاسبيا أو ماليا.

ولتعزيز بحثنا وإثرائه، حاولنا إسقاط دراستنا النظرية على الشركة الوطنية للتأمين saa كدراسة حالة لقوائمها المالية باستخدام التحليل المالي واعتمادا على النسب المالية في ذلك.

وخلصت دراستنا إلى:

- تعد وتعرض الشركة الوطنية للتأمين قوائمها المالية وفق النظام المحاسبي المالي .
- تتمتع saa بهامش ملاءة كبير يمكنها من الوفاء بالتزاماتها ويعزز ثقة المؤمنين فيها.

Abstract

This research aims at studying the financial statments of insurance companies. We dealt with the most important financial reports (particularly : budget and the chart of findings calculation) produced by these companies.

Companies of insurance often use complex technical methods in carrying out the different financial and accountant activities and operations. A fact which makes the treatment process ambiguous and difficult .

To enhance and enrich, we tried to take the National company of insurance as a study case for their financial statments, through the use of financial analysis and based on financial ratios.

As a conclusion, we came out with the following results :

- The National company of insurance prepare and display their financial statement according to the financial accounting system .
- The National company of insurance possess an important margin of solvency which it to fulfill its obligation, which supports the confidence of insured.

فهرس المحتويات

شكر..... I
إهداء..... II
مخلص..... IV
فهرس المحتويات..... V
قائمة الجداول VIII
قائمة الأشكال..... IX
قائمة المختصرات X
مقدمة عامة .....أ-ح

الفصل الأول: ماهية شركات التأمين

مقدمة الفصل..... 2
المبحث الأول: مدخل عام للتأمين 3
المطلب الأول: ماهية التأمين 3
المطلب الثاني: إعادة التأمين والتأمين المشترك..... 8
المطلب الثالث: التأمين على المصاريف..... 11
المبحث الثاني: شركات التأمين 16
المطلب الأول: مفهوم شركات التأمين..... 16
المطلب الثاني:أنواع شركات التأمين..... 20
المطلب الثالث:شركات التأمين في الجزائر 24
المبحث الثالث:واقع الاستثمار في قطاع التأمين في الجزائر..... 28
المطلب الأول: التطور التاريخي لصناعة التأمين بالجزائر..... 28
المطلب الثاني:واقع سوق التأمين بالجزائر 30
المطلب الثالث:آفاق الاستثمار في قطاع التأمين بالجزائر 34

الفصل الثاني:القوائم المالية لشركات التأمين

مقدمة الفصل 39

المبحث الأول:مدخل للقوائم المالية 40

المطلب الأول:ماهية القوائم المالية 40

المطلب الثاني عرض القوائم المالية حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 IAS_1....44

المطلب الثالث: عرض القوائم المالية لشركات التأمين.....47

المبحث الثاني: دراسة قائمة المركز المالي (الميزانية).....56

المطلب الأول:عموميات حول قائمة المركز المالي 56

المطلب الثاني:العناصر المكونة لميزانية شركات التأمين.....58

المطلب الثالث:تسيير أصول وخصوم شركات التأمين.....64

المبحث الثالث:دراسة قائمة حساب النتائج 87

المطلب الأول: ماهية جدول حساب النتائج 87

المطلب الثاني:أعباء جدول حساب النتائج 93

المطلب الثالث: إيرادات جدول حساب النتائج.....97

الفصل الثالث:دراسة القوائم المالية للشركة الوطنية للتأمين(saa)

مقدمة الفصل 103

المبحث الأول: تقديم عام للشركة الوطنية للتأمين(saa) 104

المطلب الأول: تعريف الشركة الوطنية للتأمين (saa).....104

المطلب الثاني: مكانة الشركة الوطنية للتأمين في السوق التأمين الجزائري..... 107

المطلب الثالث:أسباب الريادة.....110

المبحث الثاني:عرض القوائم المالية للشركة الوطنية للتأمين.....112

المطلب الأول:قائمة المركز المالي (الميزانية).....113

المطلب الثاني: جدول حساب النتائج 121

المطلب الثالث:باقي القوائم المالية الأخرى 126

المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية لشركة *SAA* باستخدام النسب المالية.....130

المطلب الأول:نسب الملاءة المالية 131

المطلب الثاني: نسب المردودية و الربحية 134

المطلب الثالث.:نسب النشاط والسيولة 138

خاتمة 146

قائمة المراجع 151

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	التحالفات الإستراتيجية بين البنوك و شركات التأمين الجزائرية و تاريخ الاتفاقيات	15
2-1	تطور إنتاج قطاع التأمين في الجزائر (2006-2013)حسب مجموع الأقساط المحصلة	31
3-1	تطور منتجات سوق التأمين من خلال الفروع	32
4-1	معاملات حساب معادلة خط الاتجاه العام	34
1-2	مستخدمي للقوائم المالية واحتياجاتهم	41
2-2	جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)	48
3-2	جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة)	50
4-2	نموذج جدول تغير الأموال الخاصة	53
5-2	نموذج لميزانية شركة تأمين	59
6-2	نموذج لقائمة جدول حساب النتيجة (حسب الطبيعة).	90
1-3	مقارنة بين الحصة السوقية لـ *SAA* وإجمالي السوق لسنتي2014/2013 حسب فروع التأمين	107
2-3	ميزانية الشركة الوطنية للتأمين للسنة المقفلة 2014/12/31	113
3-3	حساب النتائج حسب الطبيعة للسنة المقفلة في 2014/12/31	121
4-3	تدفقات الخزينة للسنة المالية المقفلة في 2014/12/31	126
5-3	جدول تغير الأموال الخاصة للسنة المالية المقفلة في 2014/12/31	129
6-3	هامش الملاءة لشركات التأمين و إعادة التأمين	131
7-3	مضمون نسب الملاءة المالية لشركات التأمين.	132
8-3	كشف الملاءة المالية المقارن لشركة *SAA* .	133
9-3	مضمون نسب المردودية في شركات التأمين.	135
10-3	مضمون نسب الربحية في شركات التأمين .	136
11-3	كشف نسب المردودية المقارن للشركة لسنتي 2013 و 2014 .	137
12-3	مضمون نسب النشاط في شركات التأمين	138
13-3	مضمون نسب السيولة في شركات التأمين	140
14-3	نسب النشاط لشركة SAA لسنتي 2013 و 2014	141
15-3	نسب السيولة للشركة الوطنية للتامين SAA لسنتي 2013 و 2014	142

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	أنواع التأمين	**07**
2-1	تطور رقم أعمال قطاع التأمين ومعدل النمو خلال 2006و 2013	**32**
3-1	تطور منتجات سوق التأمين من 2007 إلى 2013 .	**33**
1-3	تطور رقم أعمال الشركة الوطنية للتأمين *SAA* خلال الفترة(2005-2014).	**105**
2-3	هيكل رقم أعمال الشركة الوطنية للتأمين saa	**105**
3-3	قيمة التعويضات خلال الفترة 2005- 2014	**106**
4-3	ترتيب الشركات حسب رقم أعمالها المحقق خلال سنة 2014	**108**
5-3	الترتيب التنازلي لرقم أعمال الشركات	**109**
6-3	الترتيب التنازلي لرقم أعمال بعض شركات التأمين في التأمين على الخسائر	**110**
7-3	هيكلة أصول saa	**118**
8-3	هيكلة الخصوم لشركة saa	**120**

قائمة المختصرات

2A	*L'Algérienne des Assurances*
BADR	*Banque d'Agriculture et Développement Rural*
BDL	*Banque de Développement Local*
BEA	*Banque Extérieure d'Algérie*
BNA	*Banque National d'Algérie*
CAAR	*Compagnie Algérienne d'Assurance et Réassurance*
CAAT	*Compagnie Algérienne d'Assurance*
CAGEX	*Compagnie d'Assurance et de Garantie du Crédit à l'Investissement.*
CASH	*Compagnie d'Assurance des Hydrocarbures.*
CCR	*Compagnie Centrale de Réassurance*
CIAR	*Compagnie Internationale d'Assurance et de Réassurance.*
CNA	*Conseil Nationale d'Assurance*
CNMA	*Caisse Nationale de Mutualité Agricole*
CNEP	*Caisse Nationale d'Epargne et Prévoyance*
CPA	*Crédit Populaire Algérien*
GAM	*Générale Assurance Méditerranéenne*
IARD	*Incendie Accident Risques Divers*
IAS	*International Accounting standard*
MAATEC	*Mutuelle Algérienne d'Assurance des Travailleurs de l'Enseignement et de la Culture*
SAA	*Société Algérienne d'Assurance*
SAPS	*Société d'Assurance, de prévoyance et de santé*
SGCI	*Société de Garantie des Crédits Immobiliers*
UAR	*Union algérienne d'Assurance et de Réassurance*
TALA	*société Taamine Life Algérie*

تمهيــد:

تحولت فكرة التأمين من ثقافة مجتمع كان هدفها بالدرجة الأولى، التكافل والتعاون بين أفراده لمواجهة الأخطار، إلى نشاط اقتصادي وصناعي قوي، ومتغير فعال في معادلة الدخل الوطني للدول؛ وفي ظل هذا الواقع الجديد، أصبح للتأمين دور كبير في المحــافظة على ثروات المنشــآت وكذا الطاقة الإنتاجية لها، مع توفير ضمانات لرأس المال واستمراره والحفاظ عليه من التلف.

القائم بنظام التأمين، شركات مالية متخصصة، تقوم بتلقي طلبات التأمين من العملاء أو شركات التأمين الأخرى ودراستها، وعند قبولها لهذه الطلبات وإبرام العقود وإصدار وثائق التأمين، تنشأ حقوق لشركة التأمين في شكل أقساط، والتزامات تتمثل في قيمة التعويضات المطالب بأدائها للمؤمن لهم والمستفيدين من عقود التأمين عند تحقق الأخطار المؤمن عليها، وتعتبر شركة التأمين منشأة مالية خدماتية واعدة ورائدة في مجالها ،فهي تتاجر بأموال الغير، وبالنظر لضخامة تلك الأموال، الأمر الذي يدفعها دائما إلى الرفع من كفاءتها و تفوقها ما يبرز تميزها و يعزز ثقة المؤمنين بإدارتها.

إن ميلاد شركات التأمين، وبالنظر لخصوصية العمليات التي تقوم بها، فقد أولي لها اهتمام كبير من طرف الهيئات الدولية بإصدار تعليمات موحدة تنظم طرق سيرها وإدارتها،كما أوجد لها كذلك نظام محاسبي خاص ينتج معلومات مالية مختلفة نوعا ما عن تلك المعلومات المالية المتعلقة بالأنشطــة الاقتصادية الأخــرى ،وهذا الأخير ينتج قوائم مالية تتلاءم وطبيعة أنشطة الأعمال التي تقوم بها هذه الشركات من أجل تحديد نتيجة النشاط والمركز المالي لها.

يتم إعداد القوائم المالية لشركات التأمين كباقي المنشآت الأخرى، غير أن تميزها ببنود خاصة و مميزة لنشاطها، جعلها تنفرد بتعليمات استثنائية و محددة من طرف هيئات رسمية سعت لتنظيم عملياتها التقنية التي غالبا ما تتسم بالتعقد وصعوبة الفهم، وتبيان طرق وأساليب إعداد وعرض تقاريرها المالية والتي تعتبر من أهم المخرجات التي تساعد الأطراف ذات العلاقة في فهم وتحليل النتائج والحكم كذلك على مردوديتها وفي الأخير اتخاذ القرارات المناسبة .

الإشكالية:

للإلمام بالموضوع محل الدراسة نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف يمكن دراسة القوائم المالية لشركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي؟

وينبثق من هذا التساؤل جملة من التساؤلات الفرعية التالية:

1- ماذا نقصد بالتأمين وشركاته؟
2- هل تختلف القوائم المالية لشركات التأمين عن باقي القوائم المالية الأخرى؟
3- على أي أساس تعد وتعرض القوائم المالية لشركات التأمين؟
4- كيف تعد وتعرض الشركة الوطنية للتأمين saa قوائمها المالية ؟

الفرضيات:

لمعالجة الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية نحاول بناء الفرضيات التالية:

1- القوائم المالية لشركات التأمين تتلاءم مع النشاط التقني في هذه الشركات فهي تختلف عن القوائم المالية للشركات الأخرى.
2- القوائم المالية هي الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى أطراف داخلية وخارجية مع افتراض أنها معدة وفق النظام المحاسبي المالي.
3- شركة بحجم الشركة الوطنية للتأمين saa ومكانتها في السوق الوطنية تعد وتعرض قوائمها المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي مما يضفي عليها ميزة الإفصاح والشفافية وهذا ما يسهل عملية تحليل نشاطها ومعرفة وضعيتها المالية.

الدراسات السابقة:

1- فاتح طايلب، **محاسبة شركات التأمين في ظل المعايير المحاسبية الدولية** ، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس ، 2015.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى توافق النظام المحاسبي المالي للتأمينات مع المعايير المحاسبية الدولية وإبراز كل التطورات الحاصلة في مجال محاسبة شركات التأمين سواء على المستوى الدولي أو المحلي، إضافة إلى تسليط الضوء على واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في هذه الشركات من خلال إجراء دراسة تطبيقية في شركة CAAR .

2- سليمة طبايبية، **دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية** ، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ،جامعة سطيف ،2014.

تطرقت هذه الدراسة إلى محاسبة شركات التأمين، ثم تناولت الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية واتخاذ القرار وكحالة خاصة درست محاسبة عقود التأمين وأهميتها في اتخاذ القرار، ولربط جانبها النظري بالجانب العملي تناولت محاسبة شركات التأمين الجزائرية كدراسة حالة وإجراء دراسة ميدانية فيها.

جاءت دراستنا كإضافة إلى الدراسات السابقة حيث هدفت إلى دراسة القوائم المالية لشركات التأمين من خلال معرفة محتواها وكيفية إعدادها وعرضها وتحليلها

أسباب إختيار الموضوع:

- السبب الرئيسي لاختيار الموضوع هو أنه يندرج ضمن التخصص.
- الفضول العلمي لهذا الموضوع كونه من الموضوعات التي تندر الكتابة فيه.
- معرفة أهم الخصائص التي تتميز بها شركات التأمين وقوائمها المالية كحالة خاصة.

أهمية الدراسة:

يعتبر قطاع التأميـن من بين القطاعـات الماليـة المهـمة والحسـاسة في نـفس الوقـت لما له من دور كبيـر في إنعاش الاقتصاد الوطني ،وأن الشركات الفاعلة في هذا القطاع لها نظام خاص ومحاسبة خاصة ،وانتشار شركات التأمين وظروف المنافسة خصوصا بعد ما توالت الإصلاحات التي قامت بها الدولة في هذا المجال وحدوث الكثير من المستجدات وارتفاع الوعي لدى المواطن بضرورة التأمين على الممتلكات وعلى الحياة وحتى ظهور أنواع جديدة من التأمين بعد الأزمة العالمية الأخيرة كالتأمين على المصارف وجب على شركات التأمين

تقديم معلومات ذات مصداقية وشفافية من خلال إفصاحها عن القوائم المالية الخاصة بها، التي هي محل الدراسة.

أهداف الدراسة:

نظرا لأهمية الموضوع الذي نبحث فيه وقلة الدراسات والأبحاث الموجهة إليه تأتي الأهداف المسطرة من قبلنا على النحو التالي:

- التحقق من الفرضيات الموضوعة.
- الإطلاع على واقع شركات التأمين في الجزائر بشكل عام ومعرفة بنيتها المالية بشكل خاص.
- إلقاء الضوء على هيكلة القوائم المالية لشركات التأمين وكيفية عرضها.
- ربط الدراسة الأكاديمية بالواقع العملي من خلال دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين.
- إبراز أهمية وخصوبة البحث محل الدراسة وإمكانية البحث فيه.
- إثراء المكتبة بمرجع باللغة العربية.

منهج الدراسة:

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية الدراسة و التساؤلات المطروحة ولإثبات أو نفي الفرضيات الموضوعة فإننا استخدامنا المنهج الوصفي التحليلي بشكل كبير في جميع الجوانب النظرية ،أما الجانب التطبيقي فاعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي والمنهج المقارن.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: على المستوى النظري يمكن حصرها في الجزائر أما على المستوى التطبيقي الشركة الوطنية للتأمين.
- الحدود الزمنية: يمكن حصر الحدود الزمنية في المدة من سنة 1963 إلى سنة 2014.

مصادر الدراسة

- الإطلاع على الكتب الأكاديمية ذات الصلة بالموضوع باللغتين العربية والفرنسية.
- الاستعانة بالرسائل والدوريات و المجلات المتخصصة والملتقيات والمواقع الإلكترونية.
- تقرير المجلس الوطني للتأمينات CNA و التقرير السنوي لشركة saa.
- جملة من القوانين والمراسيم التي تحكم هذا القطاع.

صعوبات الدراسة:

واجهنا العديد من العراقيل لإتمام البحث أهمها:

- قلة المراجع الجزائرية وباللغة العربية.
- انعدام المراجع باللغة الانجليزية بالمكتبة الجامعية.
- موضوع التأمين حديث النشأة بالجزائر، وبالتالي فإن الدراسات و الأبحاث في هذا المجال قليلة.
- صعوبة ترجمة المصطلحات التقنية من الفرنسية إلى العربية.
- ضيق الوقت فموضوع بهذا الحجم والتشعب يتطلب وقت أكثر للبحث فيه.

هيكل البحث:

من أجل الإحاطة بجميع الجوانب الهامة في الموضوع محل الدراسة ارتأينا تقسيم البحث إلى ثلاث فصول رئيسية ليتناول كل منها زاوية من زوايا الموضوع وذلك على النحو التالي:

يتناول الفصل الأول ماهية شركات التأمين، حيث نتطرق في مبحث أول لمدخل عام للتأمين، أما المبحث الثاني نستعرض فيه شركات التأمين، وفيما يخص المبحث الثالث نشير إلى واقع الاستثمار في قطاع التأمين في الجزائر.

خصصنا الفصل الثاني لدراسة القوائم المالية لشركات التأمين، والذي قمنا بتجزئته إلى ثلاث مباحث حيث نتطرق في المبحث الأول إلى مدخل للقوائم المالية ونركز في المبحث الثاني على ميزانية شركة التأمين والمبحث الثالث على جدول حساب النتائج.

في الفصل الأخير تم تسليط الضوء على الشركة الوطنية للتأمين saa كدراسة حالة محاولة منا ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي ،حيث نخصص المبحث الأول كتقديم عام للشركة ثم نحاول في المبحث الثاني عرض القوائم المالية لهاته الشركة ،وفي المبحث قمنا بتحليل هذه القوائم المالية باستخدام النسب المالية.

مقدمــة الفصل

يحتـل قطـاع التـأمين موقعـا استراتيجيـا بين القطاعـات الاقتصـادية الأخـرى، حيث أنـه يوفر الحمايـة الاقتصادية المناسبة لموارد المجتمع البشرية والمـادية، فأصبح ضـرورة ملحـة لدرء الأخطـار التـي لا يمكن للأفـراد والمجتمعـات إهمالها؛ فبالإضـافـة إلى دوره في حماية الاقتصاد، فهو يسـاهم بصورة فعالـة في تنميتـه من خلال استثمــار الأقسـاط المستلمـة من الأشخـاص المؤمنين، والشخص القـائم بالتأميـن أو صنـاعـة التـأمين هي شركـات ماليـة متخصصـة تدعى بشركـات التأمين، وتتمتع هذه الأخيـرة بدرجـة عاليـة من الكفـاءة الماليـة.

وعلى اعتبار أن صناعة التأمين صناعة عـالمية وجزء لا يتجزأ من الحيـاة الاقتصـادية الدولية فالجزائـر حاولت المواكبة، وأعطته أهمية بالغـة وذلك من خـلال تشريع عدة قوانين ومراسيم تنظيمية وكذا إنشـاء عدة شركـات وطنيـة، عامـة وخـاصة تعمـل على تأمين الأخطـار الموجـودة في الحياة الاقتصادية.

حيث قسمنا هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: مدخل عام للتأمين.

المبحث الثاني: شركات التأمين .

المبحث الثالث: واقع الاستثمار في قطاع التأمين في الجزائر.

المبحث الأول: مدخل عـام للتّأميـن

إنّ مفهـوم التعـاون بين الأفـراد لمواجهـة الأخطـار المشتركة موجـود منـذ القديـم، هذه الفكرة تتمثل أسـاسا في نقل عبء الخسـائر الماليـة والمـادية الناتجـة عن تحـقق الخطر إلى مجموعـة من الأفراد مقابل دفعهم لاشتراكات ماليـة يتم الاتفاق عليهـا وهذا ما يسمى اصطلاحا بالتأميـن.

وقد تطور هذا المفهوم بتطور نشاطات الحياة لتظهر عدة صور للتأمين استجابة لتعدد الأخطار التي فرضتها متطلبات الحياة العصرية.

المطلب الأول:مـاهية التـأمين

أوّلا: نشـأة التـأمين

ارتبطـت فكـرة التأمين بفكـرة التعـاون، وفكـرة توزيـع خسـارة الفـرد على جماعـة من الأفراد، حيث عرفت الحضـارة القديمـة صور شتى من التعاون، ولا مجال هنا لبحث تدرج الفكر التعاوني، ولكننـا سنحاول من خلال المحطات التالية تتبع بعض مراحل تطور فكرة التأمين.

1. **التأمين البحري (قرض السفينة)**: يعتبـر من أقدم صـور التأمين الحديث الذي عرفتـه الحضـارات السـابقـة، خـاصة بالمدن الإيطاليـة ودول البحـر الأبيض المتوسـط، إذ تعتبر وثيقة التأمين البحـري الايطالية الصادرة بتاريخ 10/23/ 1347 أقدم وثيقة تأمين بحري تحمل مواصفات عقد التأمين المنظم[1].

2. **التأمين على الحرائق**: حريق لنـدن في القرن السـابع عشر عـام 1666 حيث التهم هذا الحريق حوالي 13000 منزل ونحو 100 كنيسة(أي ما يقارب 85 ٪ من المدينة) وكان نقطة الانطـلاق في نشوء التأميـن ضد خطر الحريق في انجلترا لينتشـر بعد ذلك في ألمانيا وفرنسـا والولايـات المتحدة[2].

3. **وثيقة تأمين الحياة**:باسم المواطـن الانجليزي *William Gybbous* والتي صـدرت عام 1583 تعتبر أقـدم وثيقة أمكن رصدها للتأمين على الحياة[3].

بالنسبة للتأمين الاجتماعي،[4]فقد ظهر بهدف حمـاية الطبقـة العـاملة من خطر الوفـاة والشيخـوخـة وإصـابـات العمـل والبطالـة، وكـان الفضـل في ظهـوره يعـــود إلى ألمانيـا نتيجة انتشـار المبـادئ الاشتراكيـة

[1] صدقي عبد الهادي، أحمد الزماميري، **إدارة التأمين**، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر،2014، ص 37

[2] صدقي عبد الهادي، أحمد الزماميري، نفس المرجع، ص 37.

[3] صدقي عبد الهادي، أحمد الزماميري، نفس المرجع، ص 38.

[4] مختار الهانس، عبد النبي حمودة، **مبادئ الخطر و التأمين**، الدار الجامعية (للنشر، الطبع، التوزيع) الاسكندرية ، مصر 2001، ص 12.

بها، حيث أصدر بسمارك سنة 1891 قوانين التأمين الاجتماعي الإلزامي ضد مرض العمال في المناجم والمصانع وصدر بعده في عام 1898 قانون خاص بتأمينات الشيخوخة والعجز الدائم.

وقد شهد القرنان التاسع عشر والعشرون[1] أنواعا من الأخطار لم يألفها الأقدمون،فانتشار الصناعة وتطور وسائل النقل والاتصال واكتساح التقنية الحديثة وأجهزتها لمختلف أوجه النشاطات الحياتية ساعدت على تطور أنواع التأمين الرئيسية ونشوء أنواع مستجدة للاستجابة لمتطلبات الحياة الحديثة وتعقيداتها ومثال على ذلك:تأمين السيارات، تأمين الطيران والأقمار الصناعية، تأمين الحوادث، تأمين الكمبيوتر، تأمين المسؤولية بأنواعها، وتأمين أخطار الحروب.

أما ظهور التأمين في الدول العربية[2] والذي كان مشابهاً لظهوره في معظم دول العالم الثالث فقد ظهر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وذلك من خلال إنشاء فروع وتوكيلات شركات التأمين الأجنبية التي أنشئت لتخدم أفراد الجاليات الأجنبية ولحماية ممتلكاتهم ورؤوس أموالهم المستثمرة في البلدان العربية، وفي أواخر القرن التاسع عشر، بدأ ظهور شركات التأمين في العالم العربي وتحديداً في مصر حيث تأسست أول شركة للتأمين وهي شركة التأمين الأهلية المصرية عام 1900، ومن ثم بدأ تأسيس الشركات الوطنية تباعاً في الدول العربية، حيث أنشئت شركة التأمين التعاوني في تونس عام1912، وشركة التأمين الملكي المغربي في المغرب عام1949، وشركة التأمين الوطنية في العراق عام 1950، وشركة الضمان السورية في سوريا عام 1953، والشركة الجزائرية للتأمين في الجزائر عام 1963، وشركة ليبيا للتأمين في ليبيا عام 1964؛ كما تبنت العديد من الدول العربية منذ أواخر الخمسينيات فكرة تأسيس شركات إعادة التأمين متخصصة ،كانت أولها الشركة المصرية لإعادة التأمين والتي أسست عام 1957.

أما فيما يخص الجزائر، فسوف نخصص مطلبا خاصا نتحدث فيه بالتفصيل عن تاريخ صناعة التأمين بالجزائر ومراحل تطورها.

[1] صدقي عبد الهادي، أحمد الزماميري، **إدارة التأمين**، مرجع سابق، ص 38 .

[2] *www.insuarbia.com* تاريخ الاطلاع: 02-08-2016

ثانيـــا: تعريف التـأمين

يعرف من عدة جوانب نذكر منها :

1. **تعريف التأمين حسب معايير الإبلاغ المالي الدولي رقم04:**

هو العقـد الذي يقبـل بموجبـه أحـد الأطراف (شركـة التـأمين) بخطـر تأمين هام من طرف آخر(حامل الوثيقة) بالاتفاق بتعويض حامل الوثيقـة عن حدث مستقبلي محـدد غير مؤكد الوقوع (الحدث المؤمن منه) يؤثر بشكل سلبي على حامل الوثيقة [1].

2. **التعريف القانوني:**

التأمين عقـد يلتزم المؤمن بمقتضـاه أن يؤدي إلى المؤمن لـه أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا أو أي عوض مالي آخر في حـالة وقـوع الحـادث أو تحقق الخطـر المبين بالعقـد، وذلك مقـابل قسط أو أية دفعـة ماليـة أخـرى يؤديهـا المؤمن لـه للمؤمـن[2].

من خلال هذا التعريف نستخلص العناصر التالية:

2-1- التأمين عقد:

يجب أن يحرر هذا العقد كتابيا، ويحتوي إجباريا على مجموعة من البيانات، المؤمن، المؤمن له، الشيء أو الشخص المؤمن، طبيعة الخطر المؤمن عليه، تاريخ العقد، تاريخ بداية الضمان، مدة العقد، مبلغ القسط أو الاشتراك ومبلغ التأمين، ويدعى هذا المحرر بوثيقة التأمين.

2-2-أطراف التأمين:

2-2-1-المؤمـن*(Assureur)*:هو الهيئـة أو الجهـة التـي تتـولى دفع مبلـغ التـأميـــن أو قيمة التعويض عند تحقق الخطر المؤمن منه.

ويمكنه أخذ عدة أشكـال سوف يتم التطرق إليهـا بشيء من التفصيـل في المبحث الثـاني.

2-2-2-المؤمن له (*Assuré*): الشخص الذي أبرم مع المؤمن عقد التأمين وقد يكون شخصا طبيعيا أو معنويا.

---

[1] سحنون بونعجة، نبيل بوفليح ، "محاسبة شركات التأمين من منظور معايير المحاسبة الدولية"، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية الواقع العملي و آفاق التطوير تجارب الدول، جامعة شلف ، يومي 03 و 04 ديسمبر 2012 ، ص 11.

[2] المادة 619 من القانون المدني الجزائري.

2-2-3-المستفيد *(Bénéficiaire)*: هو الشخص الذي عقد التأمين لصالحه، حيث يحصل على مبلغ التأمين أو التعويض عند تحقق الخطر المؤمن منه، وقد يكون المستفيد هو المؤمن له نفسه وقد يكون شخصا آخر: مثل أن يؤمن صاحب العمل على أعماله ضد إصابات العمل، فالمؤمن في هذا العقد يكون صاحب العمل، بينما يكون المستفيدون هم العمال[1].

2-2-4-المؤمن عليه *(Assuré)*: يظهر هذا الطرف في بعض عقود تأمينات الحياة، عندما يكون المؤمن عليه شخص آخر بخلاف المؤمن له مثل: أن يؤمن الزوج على حياة زوجته لصالح أولاده فيكون المؤمن له هو الزوج، والمؤمن عليها هي الزوجة، والمستفيدون هم الأولاد[2].

2-3- أركان التأمين

يتضمن عقد التأمين العناصر التقنية التالية :

2-3-1-الخطر "*le risque*": يعبر الحادث المحتمل وقوعه للمؤمن له، ويعتبر نوع الخطر المؤمن ضده أمرا جوهريا في التأمين،إذ يجب أن يكون محددا بصورة واضحة في وثيقة التأمين[3].

2-3-2-القسط*" la prime"*: هو المبلغ التي يلتزم بسداده المؤمن عليه كما هو وارد بالعقد لاستمرار عقد التأمين، ولاستمرار تعهد شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين عند تحقق الخطر المؤمن ضده[4].

2-3-3-أداء مبلغ التأمين "*La performance du montant d'assurance*": تلتزم شركة التأمين بمقتضى عقد التأمين بأن تدفع للمؤمن عليه أو للمستفيد الذي يعنيه مبلغ التأمين عند وقوع الخطر أو الحادث المؤمن منه مقابل أقساط التي يدفعها المؤمن عليه[5].

3. **التعريف الاقتصادي:**

التأمين هو أداة لتقليل الخطر الذي يواجهه الفرد، عن طريق تجميع عدد كاف من الوحدات المتعرضة لنفس الخطر (كالسيارة، المنزل، المستودع....)، لجعل الخسائر التي يتعرض لها كل فرد قابلة للتوقع بصفة جماعية، ومن ثم يمكن لكل صاحب وحدة الاشتراك بنصيب سنوي إلى ذلك الخطر[6].

---

[1] محمد محمد، أحمد خليل، **التأمين و رياضياته**، مصر، ص 30.

[2] محمد محمد ، أحمد خليل ، نفس المرجع، ص 30 .

[3] المحاسبة في شركات التأمين ص ص 1 ، 2. *www. Jps_dir.com*

[4] عز الدين فلاح، **التأمين مبادئه وأنواعه**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 48.

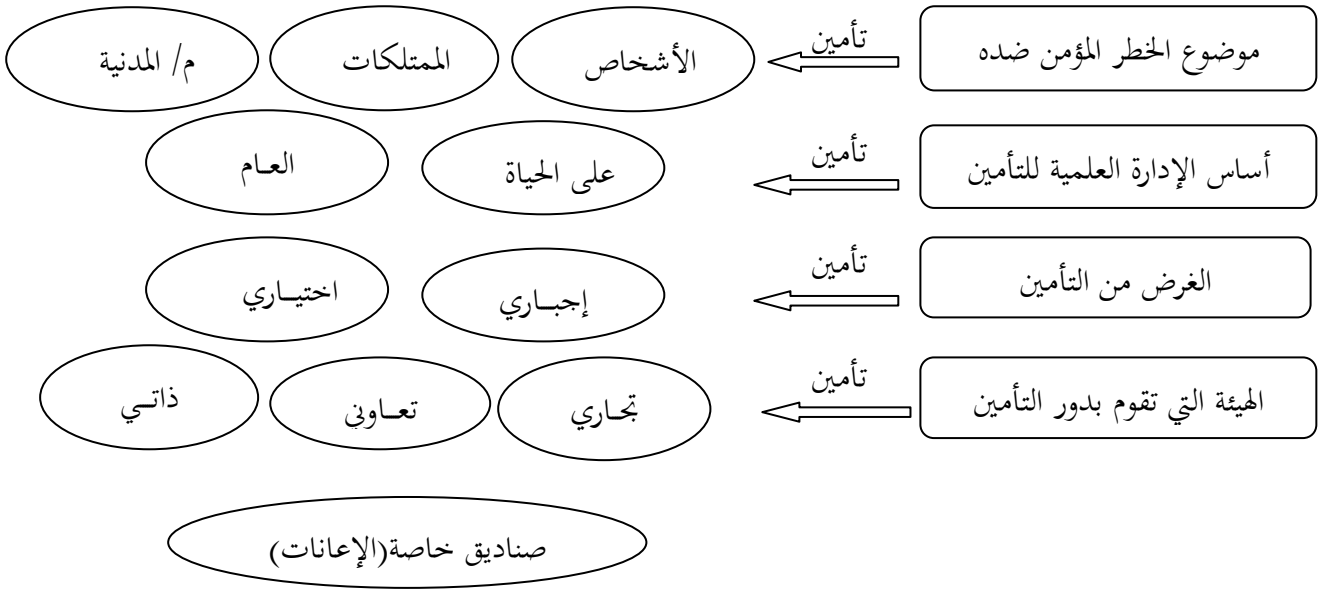
[5] عز الدين فلاح، نفس المرجع، ص 48.

[6] عز الدين فلاح، نفس المرجع ، ص 14.

ثالثا: أنواع التأمين.

تختلف أنواع التأمين من حيث وجهـات النظر في التقسيم و التـي يمكـن تلخيصهـا في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1): يبين أنواع التأمين.



المصدر: من إعداد الطلبة

المطلب الثاني: إعادة التأمين والتأمين المشترك.

التـأميـن صيغــة من صيغ إدارة الخطـر، يعتمـد على التكـافل بين أفــراد المجتمع من خلال شركات مختصة في مجـال تنظيم وظيفة التكافل، بطريقة عملية منظمة في إطار مالي واقتصــادي، وهذه الشركات بدورها تقوم بمقاسمة هذا الخطر مع شركات أخرى متخصصـة هـي شركـات إعـادة التأمين،وتتم العمليـة عـن طريق احتفـاظ شركة التأمين بجزء من قيمة تأميـن الخطر وإسناد الجزء البـاقي إلى معيد التأمين لكي يتولى مسؤولية تغطيته؛ أو تشترك مجموعـة من الشركـات المؤمنـة فـي تغطيـة الخطـر، ضمن عقد تأمين واحد تسمى هذه العملية بالتأمين المشترك.

أولا: إعــادة التأمين *La réassurance*

1. **نشـأة إعـادة التأمين:**

شهـد القـرن الرابع عشـر بدايـة فكـرة إعـادة التـأمين التي تعد أكثر حداثـة من التأمين نفسـه حيـث كـان التأمين فـي المـاضي يتم فـي حـدود مسؤوليـات لا تـزيد عـن قـدرة المؤمنيـن، ولقــد عـرف التـاريخ أول وثيقـة لإعـادة التـأمين عــام 1370م، وفـي منتصف القرن التـاسع عشـر تقريبـا، بدأت الشركـات المتخصصـة بإعـادة التأمين في الظهـور كنتيجـة طبيعيـة لارتفـاع الطلـب المحلـي والعـالمـي علـى إعادة التأمين وفي نهاية القرن التـاسع عشر، حدثت سلسلة من الحرائق الضخمة في بعض بلدان أوربا دفعت بشركـات إعــادة التأمين المسندة إلى اللجوء إلى عمليات إعادة التأمين على نطـاق واسع، وظهـر ذلك أيضـا فـي بدايـة القـرن العشريـن الـذي شهـد زيـادة كبيـرة بالنسبـة لعمليـات إعـادة التأمين من حيث انتشارها واتساع مداها دوليا[1].

2. **تعريف إعــادة التأمين:**

"هي عمليـة تقـوم من خـلالهـا شركـة التـأمين (المتنازلـة) بتـأمين نفسهـا لــدى شركـة أخـرى (شركـات إعـادة التأمين أو المتنازل لها)، ضد جزء من الخطر المؤمن منه، وعليه فهي عمليـة تـأمين على التـأمين أو تأمين من الدرجـة الثانيـة، ويسمـى المؤمـن الذي يقوم بإعادة التأميـن بالمتنـازل أو بالمؤمن المباشر"[2].

[1] بتصرف، بهاء بهيج شكري، **إعادة التأمين بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى،دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008،ص 249.

[2] *françois couilbault . stéphanie couilbault ،**Les grands principes de l'assurance**. 11 édition. L'argus . France. 2013 .p 7.*

3. أنواع إعادة التأمين:

3-1-إعـادة التأمين الاختيـاري:

يعتبر إعـادة التـأمين الاختيـاري الأسـاس الذي بني عليـه نظـام إعـادة التـأمين، وقد وصفـت هذه الطريقـة من إعـادة التأمين بعبـارة (*facultative*)، والتـي تعني باللغة العربية بالاختيار الإرادي للدلالة على أن كل طرف من طرفي العلاقة يملك حق الاختيار بإرادته الحـرة في تقرير علاقتـه بالطرف الأخـر فالمؤمن المباشر يملك كـامل حريته في انتقـاء الخطر الذي يريد عرضه على معيـد التأميـن، كمـا أنه ليس ملزمـا بأن يسند جميع ما لديـه مـن أخطـار إلـى ذات المعيد نفسـه ومعيـد التـأمين بـدوره يملك كـامل الحـق في قبول الخطر المعروض عليه أو رفضه[1].

3-2-إعـادة التأمين الإجبـاري:

يتم إبرام هذه العمليات تنفيذا لأحكـام قـانون الإشراف والرقابة على الهيئات العموميـة، وفـي مثـل هـذه الحـالات، وجب علـى شركـات التـأمين إعـادة تأميـن جـزء من عملياتها لدى شركات تأمين أخرى بمقتضى نفس القانون وبالنسب التي يحددها.

3-3-إعـادة التـأمين الاتفـاقي:

ويتـم بموجـب اتفاقيـات مسبقـة بين شركـة التـأمين وشركة إعـادة التـأمين وتنقسم إلى[2]:

-اتفاقية إعـادة تأمين حصـة معينـة مـن الخطـر.

-اتفاقية الفائض: هي تتنـاول توزيع مخـاطر التأمين بين الشركـة المتنـازل وشركـة إعادة التأمين.

-اتفاقية تغطية الخسائر الزائدة: التي تقتضي بأن تكون شركات إعادة التأمين مسؤولة فقط عن الخسـائر التي تزيـد على المبلغ المحدد الأقصى للخسـائر والتعويضات التي تتحملها الشركة الأصلية.

كما يمكن تقسيم عمليات إعادة التأمين حسب مصدرها إلى[3]:

- **عمليـات إعادة التـأمين الصـادرة:** وهـي عمليات إعادة التأمين لدى الشركات الأخرى.
- **عمليات إعادة التأمين الواردة:**وهي العمليات التي تقبلها الشركة لصالح شركات التأمين الأخرى.

---

[1] بهاء بهيج شكري ، **إعادة التأمين بين النظرية والتطبيق** ،مرجع سابق ص 57.

[2] عرفات إبراهيم فياض، **إدارة التأمين و المخاطر**، الطبعة الأولى،دار البداية ناشرون و موزعون، عمان، الأردن، 2011 ، ص95.

[3] نضال فارس العربيد، **محاسبة في شركات التأمين**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 178.

وتشمل المعالجة المحاسبية لعمليات إعادة التأمين كل من أقساط إعادة التأمين، وعمولة إعادة التأمين، وعمولة الأرباح والتعويضات، والضمانات التي تقدمها شركات إعادة التأمين للوفاء بنصيبها في التعويضات.

ثانيا: التأميـن المشترك *La coassurance*

1. **تعريف التـأمين المشتـرك:**

"هو مسـاهمة عدة مؤمنين في تغطية الخطر نفسه في إطار عقد تأمين وحيد، يوكل تسيير وتنفيذ عقد التأمين إلى مؤمن رئيسي يفوضه قانونا المؤمنون الآخرون المساهمون معه في تغطية الخطر"[1].

ويعرف أيضا بأنه: "تقسيم نسبي لتغطية نفس الخطر بين عدة مؤمنين، حيث يتحمل كل طرف نسبة معينة من الخطر، ويتحصل في المقابل على عائد بقيمة القسط نفسه، وفي حالة وقوع الحادث (التعرض لضرر معين)، يلزم هذا الأخير بدفع النسبة نفسها مع الخدمات المستحقة"[2].

2. **أنـواع التـأمين المشتـرك:**

يوجد نوعان من التأمين المشترك هما[3]:

2-1 التأمين المشترك بالتراضي" *Coassurance de gré a gré* "

يسند إلى المؤمن الرئيسي بالنظر إلى كفاءته التقنية والذاتية، فيما يخص شروط التأمين والتسعير، وتسيير العقد بصفة عامة توكيل عن باقي المؤمنين المشتركين، حيث يقرر المؤمن الرئيسي شروط التأمين بعد المفاوضة مع المؤمن له، ثم يقوم بإعداد العقد ويرسل بنسخ منه لكل مشترك في التأمين، هو الذي يقبض قسط الإجمالي ثم يقوم بتوزيعه على باقي المؤمنين المشتركين حسب الاتفاق، وفي حالة تحقق الخطر المؤمن عليه، يطالب المؤمنين المشتركين معه بأداء مبلغ التأمين كل حسب نسبة التزامه، وفي مقابل ذلك، يحصل المؤمن الرئيسي على عمولة تسمى بعمولة المؤمن الرئيسي.

2-2-التأمين المشترك المسير من طرف المجموعات*coassurance géré par un groupement*

[1] المادة 3 من قانون التأمينات 95 ، الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 23 شعبان 1415 الموافق لـ 25 يناير 1995 يتعلق بالتأمينات .

[2] *françois couilbault . stéphanie couilbault , **Les grands principes de l'assurance** ,op,cit, p 68* .

[3] هدى بن محمد،**تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين**،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة قسنطينة، 2005 ،ص 24

تتحدد الشروط والإجراءات وطرق التسيير في هذا النوع من التأمين المشترك في إطار تجمع(*pool*) من المؤمنين المشتركين، وهذا التجمع هو المسؤول على تسيير هذه التقنية وليس المؤمن الرئيسي.

المطلب الثالث: التأمين على المصارف

التأمين عبر المصارف (صيرفة التأمين)، يعتبر من أهم التغيرات في قطاع الخدمات المالية على مدى السنوات القليلة الماضية، وفي ظل الأزمة المالية لـ *2008* م، التي هزت اقتصاد البلدان الصناعية والتي حدثت نتيجة ما أطلق عليه " أزمة الرهن العقاري"، والتي أدت إلى إفلاس عدة شركات تأمين عالمية، وإلى حدوث تباطؤ في الاقتصاد العالمي، ومما أدى إلى الابتكار في المنتجات التأمينية وفي الطرق التوزيعية، أي إتباع إستراتيجية تسويق المنتج التأميني عبر الشبكات المصرفية، وهو ما يعرف بالتأمين المصرفي الذي يختلف عن التأمين على الودائع المصرفية .

أولا : مفهوم التأمين المصرفي

1. تعريف المصرف " *la banque* ":

"هو مؤسسة مالية تقدم مجموعة متنوعة وواسعة من الخدمات المالية، خاصة الاقتراض التوفير المدفوعات، كما توفر لمنشأة الأعمال مجموعة واسعة من الخدمات المالية"[1].

2. مفهوم نظام التأمين على الودائع المصرفية"*assurance des dépôt bancaire*" :

طرحت تصفية بنك الخليفة والبنك الجزائري التجاري والصناعي مسألة تسديد ودائع المدخرين في هذين البنكين الخاصين، ومن ثم مسألة وجود برامج أو أنظمة أو آليات لحماية الودائع المصرفية ومن بين الحلول التي تعمل على تقليل الخطر على الودائع المصرفية، هو نظام التأمين على المصارف، الذي يعمل على حماية ودائع العملاء وتعويضهم كليا أو جزئيا، من خلال مساهمات البنوك المشتركة عادة في صندوق التأمين على الودائع إذا ما تعرضت الودائع للخطر نتيجة تعثر البنك[2].

ينبغي أن يتوفر نظام تأمين وحماية الودائع على الموارد المالية الكافية وبالقدر الذي يكسب ثقة الجمهور في النظام من جهة، ويحول دون مواجهة خطر إعسار النظام ذاته من جهة أخرى، هذه الموارد يمكن

[1] هشام جبر، **إدارة المصارف** ،الشركة العربية للتسويق و التوريدات ، القاهرة ، مصر، 2008، ص 14 .

[2] بن علي بلعزوز، "مداخل مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي، نظام حماية الودائع والحكومة "مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،عدد 5 ص 116.

أن تتعدد مصادرها، فقد يكون التمويل من طرف الحكومة أو الاقتراض أو البنوك أو المشاركة بين البنوك التجارية والبنك المركزي والخزينة العمومية [1].

كما أن هذا النوع من التأمين له عدة منافع تتمثل في[2]:

- ✓ جزء لا يتجزأ من الأمان المالي.
- ✓ يتم توفيره تلقائيا للمودعين دون مقابل.
- ✓ يساهم في استقرار النظام المصرفي من خلال تعويض المودعين دون تأخير عند تعثر أحد المصارف.
- ✓ يقلل من خطر امتداد عدوى تعثر أحد المصارف إلى المصارف الأخرى .
- ✓ يضمن تكافؤ الفرص للمصارف المتفاوتة الأحجام للتنافس على الأنواع المختلفة من الودائع وبالتالي زيادة ثقة الجمهور في المصارف خاصة الصغيرة منها.
- ✓ تحويل عبء تعويض المودعين، من الحكومة إلى نظام مستقل قائم على أساس التحصيل المسبق (حيث يتم تجميع الأموال مسبقا من المصارف والأعضاء).

3. تعريف التأمين المصرفي *Bancassurance*:

تعني كلمة *Bancassurance* تجمع شركات التأمين والمصارف لتقديم قروض ومنتجات ادخارية مصرفية، فضلا عن أدوات التأمين على الحياة والتقاعد، هذه الخدمات تكون من نفس المصدر لنفس العميل؛ وقد تعددت تعريفات التأمين المصرفي منها:

يعرف التأمين المصرفي على أنه:"إستراتيجية تتبعها البنوك وشركات التأمين بغرض الاستغلال شبه الكلي لسوق الخدمات المالية، ويظهر هذا التعريف جليا الترابط بين مختلف الخدمات المالية وتوزيع منتجاتها"[3].

---

[1] بتصرف، عبد الحليم الفضيلي، كمال رزيق،"أنظمة التأمين على الودائع المصرفية بيت التشجيع و التهور المصرفي و ضمان استقرار النظام المالي الواقع و التجربة و الدروس المستفادة"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، جامعة سعد دحلب ، البليدة، ص 463 .

[2] نظام تأمين الودائع المصرفية ، تحت إدارة البنك المركزي العماني ، الطبعة الأولى ، 2012 ، ص 08 .

[3] *saliha Belkadi,les **enjeux de la bancassurance et les perspectives de son développement en Algerié** , Mémoire en vue d'obtention du diplôme de Magister en science économique, université Mouloud Mammeri, Tizi-Ouzou, p 34*

ويعرف أيضا بأنه:"توفير منتجات التأمين وخدمات المصارف من خلال قناة توزيع مشتركة تجمع بين عملاء المصارف وعملاء شركات التأمين، والمصارف هنا لا تقوم بإنتاج أو إدارة خدمات التأمين وإنما يقوم ببيعها و تسويقها"[1].

كما يدعى أيضا بنك التأمين الذي يعني بمفهومه البسيط[2]: توزيع المنتجات التأمينية عن طريق قنوات التوزيعية البنكية، فهو يصف مجموعة من الخدمات المالية التي تغطي الحاجات المالية المختلفة للعملاء من منتجات بنكية وتأمينية.

وكتعريف شامل، التأمين المصرفي: هو توزيع منتجات التأمين من خلال قنوات التوزيع البنكية حيث تتولى البنوك عملية التوزيع دون الإنتاج عبر مصادرها ولنفس عملائها.

ثانيا: الجذور التاريخية للتأمين المصرفي[3] :

كانت فرنسا واسبانيا من أوائل الدول التي أطلقت مشروع التأمين المصرفي، ففي فرنسا وفي أوائل السبعينات (1970م) أطلقت (*Assurance du crédit mutuel*) *Les ACM*، منتجين أولهما منتج التأمين على الحياة (*assurance ce vie*)، والتأمين ضد خطر الحريق وضد الأخطار الأخرى المختلفة *IARD* ،بعد حصولها على الموافقة من طرف السلطات الفرنسية، وفي اسبانيا بدأ التأمين المصرفي أوائل الثمانينات 1981 م، منذ أن استحوذت مجموعة *bance de bilbao* على الحصة الأكبر من شركة التأمين وإعادة التأمين *euroseguros sa* .

وفي بلجيكا عام 1989 أنشأت AG شركة التأمين الأولى في بلجيكا مع *général de banque* شركة للتأمين على الحياة *ALPHA LIF*، وبعدها بسنة أنشئت *AMEVNV* وهي شركة هولندية وقام *VSB* وهو بنك هولندي بدمج أنشطتها وفي نفس السنة انضم إليها *le groope AG* ليصبح أول اندماج عبر الحدود وقاموا بإنشاء مجموعة تسمى *FORTIS*.

[1] عبد القادر بريش ، محمد حمو ، "آفاق تقديم البنوك الجزائرية لمنتجات تأمينية "، المؤتمر العلمي الدولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري يوم 11 و 12 مارس 2008 ، ص 4.

[2] حسين حساني ، "التحالفات الإستراتيجية بين البنوك و مؤسسات التأمين الجزائرية" ،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ، 2010 ص ص3، 12 .

[3] *Mairjoire chevalier et les autres , **La bancassurance analyse de situation de la bancassurance dans le monde**, édition focus, groupe Scor, France octobre 2005 . P 2*

ثالثا : واقـع التأميـن المصرفـي بالجزائـر.

جـاء التـأمين البنكـي بالجزائـر بموجـب قـانون 06-04 المؤرخ في 26 فيفـري 2006 الذي أذن بتوزيع منتجـات التأمين عبر القنوات البنكيـة والمؤسسـات المالية ذات الصلـة، هذا القـانون حدد القواعد والشروط المهمة لتوزيع المنتجـات التأمينيـة من طرف البنوك، بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 07-153 المؤرخ في 05 جمادى الأول عام 1428 الموافـق لـ 22 ماي 2007، وحسـب المـادة 2 و3 و4، فإن منتجـات التـأمين الممكـن توزيعهـا بواسطـة البنـوك والمؤسسـات المـالية وما يشابهـا هي تلك المتعلقة بما يلي :

1. **فروع التأمين الأشخاص**:حيث تحـدد النسب القصـوى لعمولـة التوزيع لفـرع الرسملـة بـ 40 % من القسـط الأول و10 % من الأقسـاط السنويـة الموالية و هذا أثناء المدة الكاملة للعقد.
2. **تأمين القروض**:و حددت نسبته بـ 10 %.
3. **تـأمين الأخطار البسيطة للسكـن**:تعـدد أخطـار السكـن 32 %. و التـأمين الإلزامـي لأخطـار الكوارث الطبيعيـة 05%.
4. **تأمين الأخطـار الزراعيـة**: حيث لا تتجاوز حدود 10 % .

كمـا تستفيـد البنـوك والمؤسسـات الماليـة ومـا يشابهـا في إطار توزيع هذه المنتجـات، على مكافأة تدفع على شكل عمولة توزع تحسب بنسبة مئوية على أسـاس القسط المحصل الصـافي من الحقوق والرسوم.

ويتـم توزيع المنتجـات التأمينيـة من طرف البنوك، عن طريق إنشـاء تحـالفات إستراتيجية التي تعرف بأنها :" اتفـاق رسمي بين مؤسسـات مستقلـة تـابعة في نفس البلد أو بيـن بلديـن أو عـدة بلـدان يتعـاقد لفترة طويلـة بهدف تـأمين درجـة التعـاون بينهمـا وهذا لتحقيق مصـالح وفوائد مشتركة"[1].

[1] سميرة مرقاش ، خلوف زهرة ،"إقامة تحالف استراتيجي بين شركات التأمين و البنوك ، رؤية مستقبلية لتسويق الخدمة التأمينية"، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية الواقع العملي و آفاق التطوير ، تجارب دول ، جامعة شلف ، 2012 ، ص 08 .

الجدول رقم (1-1):يبين التحالفات الإستراتيجية بين البنوك وشركات التأمين الجزائرية وتاريخ الاتفاقيات .

البنك	شركة التأمين	تاريخ الاتفاقية
CPA	*CAAR*	ماي 2008
BADR	*SAA*	20 أفريل 2008
BDL	*SAA*	19 أفريل 2008
BNP PARIBAS	*Cardif*	25 مارس 2008
DJAIR	*Cardif*	01 جويلية 2009
CNPE Banque	*Salama assurance*	04 أكتوبر 2011
El baraka	*SAA-CAAT-CAAR*	04 أكتوبر 2010
BNA	*CAAR-CAAT*	11 ماي 2008
BEA	*AXA*	/
BEA	*SGI Algérie*	/
Société Général Algérie	*Trust assurance*	/
Trust Bank		

المصدر : من إعداد الطلبة . بالاعتماد *KPMG*[1]، 2015

[1] *LE GUIDE D'ASSURANCE EN ALGERIE KPMG ,spa ,membre algérien du réseau KPMG, constitué de cabinets indépendant adhérents de KPGM international coopérative , une entité des droits suisse , dépôt légal : 378-2015*

المبحث الثاني: شركـــات التأميـن

لا شك في أن شركـات التـأمين في كـافة دول العـالم المتقدمة والنامية تقوم بتقديم الخدمـات التأمينيـة للأفـراد والهيئـات، بمـا يحقق تغطية الأخطار التي يتعرضون لهـا، وتعوضهـم عن الأضـرار التـي تلحق بهـم وبممتلكـاتهم عند تحقق هذه الأخطار، وفي مقـابل قيام شركات التأمين بهذا العمل، فـإنها تحصل على مقـابل أداء هـذه المهمـة، وهو تكلفـة خدمة الحمـاية التأمينيـة المقدمـة للمؤمن له (القسط).

المطلب الأول: ماهية شركـات التأمين

تقوم شركـات التـأمين بتلقي الأمـوال من المؤمن لـه، وتقوم بتعويضـه عنـد تحقق الخطـر المؤمن ضده كمـا تعمـل كوسيط يستلـم الأقسـاط ثم يعيـد استثمـارها فـي مقـابل عـائد، لذا سنتعرض لتعريف شركات التأمين، وظائفها، إيراداتها و مصروفاتها.

أولا: تعريف شركـات التـأمين

تعتبـر شركـات التـأمين "من المنشآت المالية التي يتكون لديهـا أمـوال ضخمـة، وهذه الأمـوال ليست ملكـا لها، ولكنهـا تقوم بوظيفـة الأميـن علـى هذه الأمـوال، وتقـوم شركات التأمين بالمحافظة على هذه الأموال لحين الحاجة إليها، ولذا فإنها تقوم باستثمار هذه الأمـوال في القنـوات الاستثماريـة المختـلفـة لتحقيـق الأهـــداف المرجـوة مـن وراء هذا الاستثمـار"[1].

ثانيـا : وظـائف شركـات التأميـن

تقوم شركات التأمين بمجموعة من الوظائف حسب طبيعتها من بينها نذكر[2]:

1. **وظيفـة إدارة العمليـات:**

شركـة التأميـن هـي مؤسسة مـالية، تلعب دور الوسيط الذي يتلقى أقسـاط التـأمين ويقـوم باستثمارها ومن مجمـوع الأقسـاط وعوائد الاستثمـار تخصم التكاليف والمبلغ الذي تدفعه الشركـة في صـورة تعويضـات وعوائد للمؤمـن لهم أو المستفيدون، ليتبقى الربح الذي يحصل عليه ملاك الشركة، وعلى الرغم من أن التعويضات قد لا تكون معلومـة إلى درجـة اليقيـن فـي الكثيـر مـن الحـالات، فإنه يتوقـع أن تكـون الشركة قـادرة على التحديد الدقيق لقيمـة قسـط التـأمين، بما يمكنها من تغطية التكـاليف والتعويضـات، وتحقيـق

[1] عيد أحمد أبو بكر، **إدارة أخطار شركات التأمين**، الطبعة الأولى ، دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع، عمان، الأردن 2011، ص 302.

[2] منير إبراهيم هندي،**إدارة المنشآت المالية وأسواق المال**، الطبعة الثالثة،المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، إسكندرية مصر 2011 ، ص ص 377 -387 .

العائد المطلوب، وهذه هي المهمة الرئيسية لإدارة عمليات شركات التأمين والتي يطلق عليها بالاكتتاب،يضاف إليها مهمتين هما العمل على تخفيض تكاليف العمليات والإسراع في تحصيل الأقساط.

2. إدارة النشاط التسويقي:

التسويق الناجح للخدمة التأمينية يتضمن تقديم تشكيلات متنوعة وجذابة لوثائق التأمين والوصول إلى العملاء المحتملين بأقل تكلفة ممكنة ويميز" أبورمان" بين ثلاثة قنوات تسويقية هي التسويق المباشر والتسويق من خلال الوكلاء، والمنتجون، ثم شركات التأمين الأخرى.

3. الأنشطة الأكتوارية لتحديد احتمالات الأخطار:

يرتبط قسط التأمين ارتباطا وثيقا بعمل الخبير الاكتواري *actuariel* الذي يتمثل في تقدير احتمالات وقوع الأخطار التي يغطيها التأمين، ويعتمد في ذلك على الدراسة التاريخية لمعدلات وقوع المخاطر المؤمن ضدها، وذلك إلى جانب محاولة الوقوف على ما إذا كان هناك متغيرات يتوقع أن يكون لها أثر في إحداث تغيير في تلك المعدلات مستقبلا أم لا، ونظرا لأن نتائج مثل هذه الدراسات هي التي يتحدد على أساسها قيمة قسط التأمين، فإن نجاح الخبير الاكتواري في عمله يتوقع أن يكون له أثرا كبيرا على ربحية شركة التأمين.

4. إدارة الأصول والخصوم:

تمثل المخصصات الجانب الأكبر من خصوم شركات التأمين بصفة عامة، فعندما تدفع الشركة بعض التعويضات أو الدفعات، ينخفض رصيد كل المخصصات ورصيد النقدية، وعندما تزيد المدفوعات عن قيمة المخصصات يعتبر ذلك في حكم الخسائر، أمّا هيكل الأصول في ميزانية شركة التأمين هو محفظة استثمارات تمثل خليط من أوراق مالية و استثمارات عقارية ورهانات وقروض إلى جانب استثمارات أخرى.

كما تقوم بوظائف أخرى تتمثل في الاستثمار والمحاسبة وتشغيل البيانات بالإضافة إلى الوظيفة القانونية.

ثالثا: التنظيم الإداري في شركات التأمين

تعتبر شركات التأمين من المنشآت المالية في أي دولة، وتتطلب طبيعة نشاطها ضرورة وجود تنظيم إداري سليم يمكن من أداء المهام وتقديم الخدمات بسهولة، حيث تتواجد في شركات التأمين مجموعة من أقسام النشاط التأميني مثل[1]: قسم التأمين على الحياة، قسم التأمين ضد الحريق وهكذا .

[1] نصر فؤاد الفسفوس، **محاسبة المنشآت المالية**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، 2010، ص 229.

الأقسام الفنية المساعدة: مثل قسم الحساب الفني، قسم التعويضات، قسم الاستثمار...

أقسام الإدارة العامة: قسم المستخدمين، قسم التفتيش و المراجعة، قسم الوكلاء.....

رابعا: إيرادات ومصروفات شركات التأمين[1]

1. الإيرادات:

1-1- إيرادات الوثائق:

تعتبر الأقساط المحصلة من المؤمن لهم المصدر الرئيسي لإيرادات شركات التأمين وتختلف طبيعة الأقساط تبعا لأنواع الوثائق و يمكن تقسيمها إلى:

- ✓ مبالغ أقساط محصلة من وثائق أخرى للتأمين على الحياة، لا تعتبر إيراد إلا عندما لا يحدث الخطر.
- ✓ مبالغ أقساط الوثائق القصيرة الأجل، كالتأمينات العامة، يتحقق الإيراد بانتهاء مدة الوثيقة وعدم حدوث الخطر.
- ✓ مبالغ أقساط وثائق قصيرة الأجل(التأمينات العامة أيضا)، وينتج إيراد عن اختلاف السنة المالية عن السنة التأمينية.

1-2- إيرادات الاستثمارات:

تحصل شركة التأمين على إيرادات الاستثمار أموالها في الأنواع المحددة بموجب القانون.

1-3 - إيرادات أخرى:

أهم مصادر الإيرادات الأخرى الناتجة بسبب العمليات التأمينية رسوم إصدار وتعديل الوثائق مقابل ما تتحمله شركة التأمين من مصروفات وجهد نتيجة إعداد الوثائق وإصدارها وتعديلها وتعتبر من الإيرادات التي تخص الفترة سنة الإصدار وسنة التعديل وإن كانت المعالجة السليمة لها تقتضي توزيعها على سنوات الوثيقة دون أن تختص بها سنة الإصدار أو التعديل.

[1] نضال فارس عربيد، **المحاسبة في شركات التأمين**، الطبعة الأولى،الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص ص 23 . 36

2. المصروفـات:

2-1-التعويضـــات:

تعتبر التعويضـات أهـم أنواع المصروفـات في شركـات التأمين، وتشمـل كـافة المبـالغ التـي تلتزم بدفعهـا عند استحقـاق الوثائق، كمـا تتضمن كذلك أي مزايا إضافية تقررها الشركة للمؤمن لهم وتختلف طبيعة التعويضات تبعا لاختلاف نوع التأمين.

2-2-العمــولات:

تمثل مبالغ تتحملها شركة التأمين للحصول على الوثائق و تشمل أجور المنتجين وعملات الوكـلاء و المزايـا المقررة لهم، كمـا تشمـل مصروفات وأعباء الكشف الطبي على المؤمن لهم.

2-3 – المصروفـات العموميـة والإداريـة:

وتشمـل كـل من المصروفـات الإدارية والعمومية التي تخص فـروع التـأمين أو شركـة التأميـن ككـل، وتـواجـه المحـاسب فـي شركـات التأمين مشكـلات القيـاس الخاصة بتحديد نصيب كل فرع من فروع التأمين، بالإضـافة إلى تحديد الأساس المناسب لتوزيع مصروفات المشتركة.

2-4- مصروفـات المركـز الآلـي:

تمثل تكاليف استخدام الحاسبات الآلية الخاصة بالشركة بالإضافة إلى نصيب الشركـة من تكاليف الحاسب الآلي لمجمع شركات التأمين إن وجد.

2-5- مصروفـات أخـرى:

تشمل بنود المصروفات الأخرى التي لا تدخل تحت أي بند من البنود السابقة.

2-6-المخصصـــات: يتم تكوين مخصصات في شركات التأمين لأغراض متنوعة:

- ✓ مخصصات لمواجهة نقص الأصول.
- ✓ مخصصات لمواجهة التزامات مؤكدة غير محددة المقدار بدقة.
- ✓ مخصصات لمواجهة التزامات محتملة.

المطلب الثاني: أنواع شركات التأمين

أولا: من الناحية القانونية

يمكن تقسيمها كما يلي:

1. **شركات تأمين المساهمة**[1]:

هي عبارة عن تجمع عدد كبير من المساهمين، تقوم بمختلف أنواع التأمين مثل التأمين على الحياة والتأمين العام، أو يقتصر نشاطها على نوع أو أكثر حسب قانونها الأساسي، وتهدف إلى حمية المؤمن لهم ودفع التعويضات اللازمة عند وقوع الخطر.

كما تحتل هذه شركات مركز الصدارة في سوق التأمين في العالم، نظرا لما تتميز به من خصائص لا توجد في الأشكال الأخرى للمؤمن، ومنها مقدرتها على تجميع رؤوس الأموال الضخمة مما يساعدها على الاستمرارية والتوسع والمنافسة، لذلك هي من أكثر صور المؤمن انتشارا وأنسبها لمزاولة التأمين من الناحية الفنية للعملية التأمينية ومن الناحية الاقتصادية.

ولتكوين هذه الشركات هناك بعض الشروط الواجب أخذها بعين الاعتبار ومنها: ضمان الحد أدنى لرأس المال، ولعدد الأعضاء المؤسسين، وضرورة عدم الخلط بين أموال أنواع التأمين المختلفة، وأتت هذه الشروط لضمان حقوق المؤمن لهم.

تهدف شركات التأمين المساهمة إلى تحقيق الربح، ولذلك قد تكون تكلفة التأمين هنا مرتفعة نسبيا، لكنها محددة، وغير قابلة للتغيير، أي تكون بقسط ثابت، كما أنها تعد أنسب الأشكال لمزاولة نشاط التأمين، فهي لا ترتبط بالأشخاص المؤسسين (أي أن هناك انفصال بين الملكية والإدارة) الأمر الذي يجعلها تتمتع بالاستمرار والقدرة على تكوين رؤوس أموال الضخمة، ولذلك فهي هيئات ذات ثقة مالية عالية، تقدم خدمات مستمرة وطويلة الأجل (خاصة التأمين على الحياة) والتي تستحوذ على قدر أكبر من أعمال التأمين في أسواق العالم .

[1] فايزة بن عمروش ، **واقع تسويق الخدمات في شركات التأمين،دراسة حالة cnma**، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2008 ص ص 55 . 58

2. شركات التـأمين بالاكتتـاب(اللويـدز)[1*] :

تعتبر شركـات التأمين اللويدز من أشهـر شركـات التأمين التجاري التي تهدف إلى الربح، تتكون اللويدز من مجموعة من الأفراد، ينتمون إلى هيئة أو جماعة تشرف على اختبارهم، وتراقب الأعمال ومن أعـرق هذه الهيئـات، جمـاعة اللويدز في أوروبا ،وأمريكا، وآسيا، وتهدف جماعة اللويدز كهيئة إلى ثلاثة أغراض هي :

- ✓ تسهيل القيام بعمليات التأمين بالاكتتاب.
- ✓ حماية المصالح التجارية و البحرية لأعضائها.
- ✓ تجميع المعلومات البحرية.

ولا تقوم الهيئة بأعمال التأمين بنفسها، ولكن يقوم أعضاء اللويدز بصفتهم الفردية وليست هناك مسؤولية تضامنية بين الأعضاء .

هذا وقد كان اهتمامات الأعضاء في بادئ الأمر بالتأمين البحري فقط، إلا أن الأمر تطور لمزاولة جميع أنواع التـأمينات، رغم تركيزها على التـأمين البحري، وإعـادة التأمين وتأمين الحريق وتأمين السيارات، كما تعتبـر الهيئة الوحيدة التي تمارس التأمين الشاذ، مثل: التأمين على سيقان لاعبي الكرة،وأصابع الموسيقيين وأصواتهـم وما شابه ذلك، ولكنها لا تمارس تأمينات الأشخاص، ونجد حاليا أن شركات اللويدز تنـافس كبرى شركات المساهمة .

ويتم التعـاقد على التأميـن عن طـريق سمسـار اللويدز، الـذي يمثـل المؤمن لـه وهذا السمسـار يعد بطـاقة خطـر مؤقتـة تضـم أكبـر قـدر من المعلومـات والبيـانـات عن المؤمـن لـه والخطـر المطلـوب التأميـن ضده، وبعدهـا يقوم بتمريـر هذه البطاقة إلى أعضاء ووكلاء الاكتتاب، حيث يقوم كل عضو بتغطية نسبة معينة من الخطر وفقا لرغبته وحسب إمكانياته المالية، ويستمر السمسار في عملية التمرير هذه إلى أن يتـم الاكتتاب في مبلغ التأمين بالكـامل، وعند إتمام التغطية يقوم السمسـار بحسـاب القسط الواجب على المؤمن له سداده، بالإضافة إلى عمولة السمسار، وعندما يحصل السمسار علـى القسط يدفـع لكـل عضو حصتـه بقدر النسبـة التـي اكتتب فيها، وفي حالة تحقق الخطر يقوم كل عضو بدفع نصيبه من التعويض.

* يرجع الفضل في تكوين جماعة اللويدز إلى الانجليزي إدوارد لويدز صاحب أشهر مقهى أمام ميناء لندن عام 1688 التي كانت ملتقى التجار و الأفراد المهمين، و تطورت هذه المقهى بمرور الوقت لتصبح أهم سوق في عالم التأمين على السفن و البضائع.

وعـادة ما يكون التأمين بتكلفـة منخفضـة نسبيـا، ومن معوقاته هو عدم الاتصال المباشر بين المؤمن والمؤمن له، كمـا أنه في حـالة حدوث خلاف، يكـون المـؤمن لـه مواجهة عدد كبير من الأعضاء المشتركين في تغطية الخطر.

3. شركـات التأميـن التبادلـي:

تتمثل فكـرة التـأمين التبـادلـي فـي أن مجموعـة من الأفـراد تجمعهم صفة معينـة، مثل المهنـة ومعرضين لأخطـار متشـابهة، يتفقون فيما بينهم على أن من يتعرض منهم لحدوث أحد هذه الأخطار يشترك معه جميع الأعضاء في تحمل الخسارة الناتجة عن هذا الخطر.

ولهذه الهيئات الحق في مزاولة أي نوع من أنواع التأمين، ورغم ذلك فإن تأمين الحيـاة يعد أفضـل مجالات العمل بالنسبة لها، لأنه طويل الأجل مما يسمح لها بتكوين الاحتياطات لمواجهة المخاطر.

كمـا أن هذه الهيئـات لا تهدف إلى تحقيق الربـح، ولكـن تهـدف إلـى تقديـم الخدمات التأمينية للأعضاء بأقل تكلفة ممكنة، كما أن مسؤولية الفرد أو العضو في هذه الهيئات غير محددة، حيث أن الاشتراكات قابلة للزيادة والنقصان .

إذ يتم تحصيـل اشتراك مبدئي من كل عضو مقدمـا، وبعدهـا تقوم الهيئة بتحديد نصيب كل عضو في التعويض بشكل نهائي في نهاية كل عام بعد معرفة نتائـج أعمـال الهيئـة، وتجري على هذا الأساس تسوية حساب كل عضـو، فـإذا زاد الاشتراك المبدئي عن حصة العضو في التعويض،يرد له الفرق أو يترك كـاحتياطـي لمواجهة عـدم كفايـة الاشتراكـات، أما إذا كـان العكس، فإنه يستلزم بسداد الفرق خاصـة في حـالة عدم وجود احتياطـات، ويمكن للعضو الانسحـاب في أي وقت شرط أن لا يخـل هـذا الانسحـاب بالتزاماته خلال فترة عضويته بالنظـام، ويجب أن يسدد جميع التزاماته قبل الانسحـاب.

بالإضافة إلى شركات أخرى[1]:

4. الجمعيـة التعـاونية للتأميـن:

هي جمعيـات رأسمالهـا غير محدد، وكـل عضـو الحـق فـي المساهمة في أكثر من سهـم، ويمكن لغير حملة الأسهـم التأمين لديها، ولكل عضو صوت واحد مهما كانت عدد أسهمه في الجمعية، هدفهـا تحقيـق

[1] خالد الخطيب، "الأسس النظرية و التنظيمية للتأمين التقليدي بالجزائر "، بحوث و أوراق عمل ، الندوة الدولية بعنوان : شركات التأمين التقليدي و مؤسسات التأمين التكافلي بين الأسس و النظرية و التجربة التطبيقية ، شركة دار الهدى للطباعة والنشر و التوزيع ، عين مليلة ، الجزائر ، 2011 ،ص 209 .

التعاون بين الأعضاء من المساهمين، وتقوم بتوزيع الأرباح، فيحصل حملة الأسهم على نسبة من قيمتها وتوزع باقي الأرباح على حملة وثائق التأمين، ويتولى إدارة الجمعية أعضاء من حملة الأسهم.

5. صناديق التأمين الخاصة (صناديق الإعانات):

تنشأ هذه الصناديق لأهداف اجتماعية بحتة، لا تهدف إلى تحقيق الربح، وتكمن وظيفتها الأساسية في التغطية التأمينية على الوفاة، المرض، التعاقد والبطالة.

6. التأمين الحكومي:

ويتمثل في تغطية الدولة للمخاطر الطبيعية، وتتدخل غالبا في تغطية المخاطر ذات التعويضات الباهظة، هدفها الإصلاح الاجتماعي، وتوزيع المداخيل وحماية الأفراد.

ثانيا: من الناحية الفنية[1]:

1. شركات التأمين على الحياة:

تمثل شركات التأمين على الحياة أحد مكونات النظام المالي في أي دولة، فهي بمثابة وسيط مالي تقوم بتحصيل أقساط التأمين من المؤمن لهم وهم أصحاب بواليص التأمين (وثائق التامين)، لحمايتهم ضد المخاطر الناشئة عن الوفاة أو العجز أو الشيخوخة، وهي في نفس الوقت تقوم هذه الشركات بإقراض هذه المبالغ إلى مؤسسات الأعمال الأخرى العاملة في المجتمع أيضا، وقد تقوم بإقراض جزء من هذه الأموال للمؤمن لهم بضمان أقساط التأمين المدفوعة، ومن ثم فإن شركات التأمين على الحياة تقوم بتجميع الأموال من خلال أقساط التأمين وإعادة ضخمها إلى سوق رأس المال.

وبالتالي يمكن القول بأن شركات التأمين على الحياة تلعب دورا حيا في عملية النمو الاقتصادي من خلال تحويل المدخرات إلى استثمارات رأسمالية حقيقية.

2. شركات التأمين العام:

عادة ما يقصد بالتأمين العام كافة أنواع التأمين عدا التأمين على الحياة، وهكذا ينحصر التأمين العام في التأمين على الممتلكات، وينظر إلى هذا النوع من شركات التأمين على أنها تقوم بمهمة شبيهة بمهمة شركات الاستثمار ذات النهاية المغلقة، إضافة إلى قيامها بمهمة التأمين، فحملة الأسهم يستثمرون مواردهم في رأس مال الشركة المتمثل في رأس المال والاحتياطات، ليحال استثمارها في شراء الأسهم والسندات بهدف

[1] عبد الغني الحنيفي، رسمية زكي قرياقص، **الأسواق و المؤسسات المالية** ، دار الجامعة ،الاسكندرية، مصر، 2008 ،ص ص 336. 348

الحصول على المزيد من الدخل في صورة توزيعات أو فوائد أو أرباح رأسمالية، لمواجهة أي خسائر غير متوقعة في مجال نشاط التأمين.

ثالثا: شركـات إعادة التأمين

يعد إعادة التأمين من وسائل توزيع الخطر، حيث تقوم شركات التأمين والتي قبلت أساسا الاكتتاب في عقود تـأمين ميزتها أنها ذات خطر كبير قد تفوق تغطيته القدرات المالية لهذه الأخيرة بإسناد جزء منه إلى شركة متخصصة تسمى شركات إعادة التأمين.

المطلب الثالث: شركات التأمين في الجزائر

لقد تغير السوق الجزائري بسبب التزام شركات التأمين بفصل التأمين على الحياة عن باقي التأمينات الأخرى، فهو يتكون من عدة شركات مختلفة تتمثل في[1]:

أولا: الشركـات العموميـة

1. **الشركـة الجزائريـة للتأمين وإعـادة التأمين (*CAAR*) :**

تأسست في 8 جوان1963، وهي أقدم شركة في السوق متخصصة في التأمين على الأخطار التجارية والصناعية، وفي سنة 2012 احتلت المرتبة الثالثة في السوق، وقدر رأس مالها الاجتماعي بـ 12 مليار دينار.

2. **شركـة التأميـن الجزائريـة (*SAA*):**

أنشئت بتاريخ 12ديسمبر 1963، وهي أول شركة في السوق برقم أعمالها (ما يقارب 23,2 مليار دينار في سنة 2012)، وتتكون شبكتها من 460 نقطة بيع، ويبلغ عدد عمالها 3650 عامل، بما في ذلك 1300 عامل في المديريات الإقليمية، و1700عامل في الوكالات المباشرة.

وقعت شركة *SAA* في أفريل 2008 اتفاقية شراكة إستراتجية مع مجموعة التأمين الفرنسية (*Macif*).

[1] *LE GUIDE D'ASSURANCE EN ALGERIE KPMG , op,cit , 2015 , p p 22 – 25*

3. الشركـة الجزائريـة للتأمينـات (*CAAT*):

جاءت عن طريق تقسيم أنشطة شركة(*caar*) في8 أفريل 1985، وهي متخصصة في أخطـار النقـل، ثم طورت أنشطتهـا في جميع فئات التأميـن، وفي سنة 2012 احتلت المرتبة الثانية في السوق برقم أعمال يقدر بـ 15,5 مليار دينـار، وبحصـة سوقيـة تقـدر بـ17%، ورأس مال اجتماعي 7,49مليار دينار.

4. شركـة التأميـن علـى المحروقـات (*CASH*):

تشترك فيها سوناطراك بـ64% ،نافطال 18%، *CAAR* 12% ، *CCR* 6% ،وتقـدر حصتهـا فـي السـوق سنة 2012 بـ 9%، وتحتوي حافظتهـا على المخـاطر البترولية والمخاطر الصناعية الكبيـرة يبلغ رأس مالهـا الاجتمـاعي 7,8 مليـار، دينار تأسست في 04 أكتوبر 1999.

5. *(TALA) Taamin life algérie*:

بدأت نشاطها في 17 أفريل 2011، أنشئت من طرف *CAAT*، وهي خاصـة بالتأميـن علـى الأشخـاص، رأس مالهـا الاجتمـاعي تشترك فيه *CAAT* بـ 55% والصندوق الوطني للاستثمار بـ35% و البنك الخارجي الجزائري بـ15%.

6. الكرامـة للتأمينـات (*Caarama Assurance*):

هي شركة تفرعت من شركـة *CAAR* بتاريخ 09 مارس2011، خاصـة بالتأميـن على الأشخاص.

ثانيـا:الشركـات الخاصـة

1. شركـة التأمين وإعـادة التأمين الدوليـة (*CIAR*):

تأسست في 15 فيفري 1997، وهي أول شركـة خاصـة فـي السوق بحصة سوقية 7% ،وقدر رأس مالها الاجتماعي بـ 4,2 مليار دينار.

2. الجزائريـة للتأمينـات (*2A*):

هي شركة فرعية من المجموعة الجزائرية (*Rahim*) ،رأس مالها الاجتماعي 2 مليار دينـار، وهي شركة التأميـن الأولى الخـاصة 100% ، التي ظهرت في الجـزائر، أنشـئت بتاريخ 06 ماي1997 .

3. سلامـة للتأمينـات فـي الجزائـر (*Salama Assurances Algérie*):

هي شركة فرعية من مجموعة سلامة العربية الإسلامية للتأمين بديل، متخصصة فـي المنتجـات التأمينيـة المتـوافقـة مـع الشريعـة الإسلاميـة (*Takaful*)، تـأسست في13 أفريل 1999.

4. التأمين العام المتوسطي (*GAM*):

تم شراؤها في سنة 2007 مع إنشاء صندوق الاستثمار في إفريقيا الذي مقره في تونس، رأس مالها الاجتماعي 2,4 مليار دينار.

5. تريست الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (*Trust Algéria*):

تساهم فيها (*Trust Real Bahrein*) بـ 95% ،وقطر للتأمين العام 05% ، رأس مالها الاجتماعي 2,05 مليار دينار، تأسست في 25 جانفي 1999 .

6. التأمين التكافلي (*Alliance Assurance*):

أنشئت في 20 جويلية 2005، وبدأت نشاطها في2006،يقدر رأس مالها الاجتماعي 2,2 مليار دينار.

7. مصير الحياة (*Macir Vie*):

جاءت نتيجة انقسام (*CIAR*) بتاريخ 11 أوت2011، وهي أول شركة خاصة طبقت التزام فصل التأمين على الحياة عن باقي التأمينات الأخرى ،رأس مالها الاجتماعي 01 مليار دينار.

8. كارديف الجزائر (*Cardif El Djazair*):

هي شركة تابعة لـ (*BNP Paribas El Djazair*)، تقوم بتسويق بعض منتجاتها التأمينية عن طريق البنك (*CNEP*)، فهي تساهم في تنمية فكرة التأمين البنكي في الجزائر، أنشئت في 11 أكتوبر 2006.

ثالثا: الشركات المختلطة

1. *AXA* للتأمين على الأخطار في الجزائر :

اشترك في تأسيسها في جويلية 2011 مجموعة *AXA* بنسبة 49% والبنك الخارجي الجزائري بنسبة 15% والصندوق الوطني للاستثمار بنسبة 36%، بدأت نشاطها الفعلي في ديسمبر 2011.

2. *AXA* للتأمين على الحياة في الجزائر:

أنشئت في نفس الوقت الذي أنشأت فيه *AXA* للتأمين على الأخطار، يقدر رأس مالها 1 مليار دينار وهي خاصة بالتأمين على الأشخاص.

3. شركـة الادخـار والتأميـن الصحـي (*SAPS*):

هي أول شركة تأمين على الأشخاص في الجزائر، اشترك في تأسيسها المجموعة الفرنسية *Macif* *SAA* ، *BADR*،*BDL* . رأس مالها الاجتماعي 2 مليار دينار.

رابعا:شركـات التـأمين التعـاوني

1. ماتيك *Maatec*:

هي شركة تأمين تعاوني خاصة بحملة وثائق التأمين العاملين في قطاع التعليم والثقافة،وهي خاصة بالتأمين على السيارات والسكن ،رأس نمالها يقدر بـ 1 مليار دينار، تأسست في ديسمبر 1964.

2. الصنـدوق الوطنـي للتعـاون الفلاحـي (*CNMA*):

أنشئ في 02 ديسمبر 1972، وهو هيئـة ماليـة تعاونيـة، تتألف من شبكة، تضم 65 صندوق إقليمي للتعاون الفلاحي (*CRMA*) يقوم بإعـادة تأمين هذا الأخيـر، ويضمن التزاماته،ويؤمن علـى حاملـي وثائق التـأمين بما فيهم الأعضـاء ضد الأخطـار المتعلقـة بالفلاحة.

كما انبثقت عنه في 05 جانفي 2012 (*la Mutualiste*)، وهي شركـة تأميـن تعاوني للأشخاص رأس مالها 6 مليار دينار.

خامسا: الشركـات المتخصصـة

1. الشركـة الجزائريـة لضمـان الصـادرات (*Cagex*):

هي شركة متخصصة في التأمين التجاري والسياسي والتأمين على الكوارث الطبيعية، رأس مالها 02 مليار دينار، تتكون من 5 بنوك، و5 شركات تأمين .

تعتبر أهم شركة في التأمين على القروض عند التصدير، تأسست في 10 جانفي 1996.

2. شركـة ضمـان القرض العقـاري *(SGCI):*

أنشئت في 05 نوفمبر 1997، رأس مالها الاجتماعي 2 مليار دينار،مهمتها تقديم ضمانات القروض الممنوحة من أجل الحصول على العقار.

سادسا: شركات إعادة التأمين

توجـد شركـة واحدة جزائريـة لإعـادة التأميـن وهي الشركـة المركزية لإعـادة التأمين *(CCR)* أنشـئت في 1 أكتوبر 1993، رأس مالهـا الاجتمـاعي 16 مليار دينار، نشاطاتها تضم جميع أنواع التأمين وإعادة التأمين.

المبحث الثالث: واقع الاستثمار في قطاع التأمين في الجزائر.

شهدت الصناعة التأمينية بالجزائر تطورا كبيرا منذ الاستقلال، بعد جملة من الإصلاحات الاقتصادية الكبيرة التي قامت بها الدولة خاصة خلال العشرية الأخيرة من القرن الجاري، وتزامنا مع ما يفرضه السوق المالي الحديث، وتعاظم مكانة أنشطة التأمين في الاقتصاد، واعتبارها كبديل هام للادخار وتأثيرها على الناتج المحلي؛ حاولت الجزائر مواكبة هذا القطاع، على اعتبار بأنها لا تزال بكرا في هذا الموضوع عبر سن و تشريع عدة قوانين ترمي إلى تنظيم هذا القطاع وتشجيع الاستثمار فيه مع ما تزخر الجزائر من إمكانيات مادية و بشرية هامة.

سوف نحاول في هذا المبحث تقديم مجموعة من القوانين الهامة التي صنعت نشاط التأمين بالجزائر ثم نعرض واقع صناعة التأمين في الجزائر وإلى أين وصلت، لنصل في الأخير إلى رهانات وآفاق الاستثمار بهذا المجال.

المطلب الأول: التطور التاريخي لصناعة التأمين بالجزائر

تعتبر صناعة التأمين بالجزائر حديثة مقارنة مع ببلدان العالم والدول العربية الأخرى، ولم يكن هناك وجود لهذا المصطلح في الحياة الاقتصادية للبلاد إلا بعد مجيء الاستعمار الفرنسي؛ حيث كانت هناك حوالي 160 شركة تنشط بالجزائر، غير أنه وبعد الاستقلال قام المشرع الجزائري بإصدار قانون جديد 62-157 المؤرخ في 21 ديسمبر 1962[1] و الذي ينص على ضرورة حماية الثروات الوطنية.

يمكن القول أن التغيير الأهم والأكبر لهذا القطاع كان بعد الاستقلال، حيث توالت الإصلاحات عبر إصدار عدة قوانين تنظم هذا القطاع والتي يكمن ترتيبها كالتالي :

أولا:مرحلة ما بعد الاستقلال (1962 – 1989) :

كما أشرنا من قبل، تميزت هذه المرحلة بتأميم قطاع التأمين، عبر إنشاء أول شركة وطنية للتأمين (*CAAR*) في 1963، بعدما رفضت الشركات الأجنبية دفع نسبة معينة من محفظتها لصالح هذه الأخيرة (*CAAR*)، وتركت جميع التزاماتها والتعويضات التي على عاتقها غادرت البلاد.

كما تعززت المنظومة القانونية كذلك باستحداث مجموعة من القوانين و التشريعات نستعرضها كالتالي:

[1] *LE GUIDE D'ASSURANCE EN ALGERIE ; 2015 ,KPMG; op , cit, PAGE 11*

القانون الصادر بتاريخ: 08 جوان 1963، والمتعلق بالشروط والضمانات التي تقدمها شركات التأمين التي تنشط بالجزائر، وإلزامية إعادة التأمين على جميع العمليات المنجزة بالجزائر، وقد تم اعتماد 17 شركة منها الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (*CAAR*)[1].

قانون رقم 66-127 والمؤرخ في 27 ماي 1966، والذي نص على احتكار الدولة لجميع أنشطة التأمين عبر التراب الوطني، حيث تم تقسيم السوق الجزائرية كاملة بين شركتين وطنيتين هما (*CAAR*) والتي اختصت في التأمين على النقل والأخطار الصناعية، والشركة الوطنية للتأمين(*SAA*) – أنشئت العام 1964 – والتي اختصت في التأمين على السيارات، والتأمين على الأشخاص والتأمينات البسيطة[2].

إعادة تنظيم قطاع التأمين من خلال قانون رقم73- 1954 المؤرخ في 1973 تم أنشاء الشركة المركزية لإعادة التأمين (*CCR*)، والتي تهتم بإعادة التأمين على المخاطر التي تفوق قدرة المؤسسات الوطنية[3].

وتوالت التشريعات والتنظيمات القانونية لتصحيح مسار قطاع التأمين، غير أن احتكار الدولة ظل هو السمة البارزة لهذا النشاط، على غرار القانون الصادر عام 1989 والذي تضمن أنواع التأمين، وإنشاء هيئات رقابية كالاتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التامين (*UAR*)، و الذي أنشئ 22 فيفري 1994، والمجلس الوطني للتأمينات (*CNA*) والذي أسس عام 25 جانفي 1995 وهو تابع لوزارة المالية.

ثانيا: مرحلة الانفتاح و التحرير من 1995–إلى يومنا هذا:

التغيير الحقيقي في المسار القانوني لنشاط التأمين، تمخض عن صدور القانون رقم 95-07 المؤرخ في 25 شعبان 1415 الموافق لـ 21 جانفي 1995[4] والمتعلق بالتأمينات، والذي أنهى احتكار الدولة وهيمنتها على هذا القطاع، وسمح للخواص المحليين والأجانب بدخول إليه، الأمر الذي أفضى إلى خلق منافسة تسويقية بين متعاملي القطاع العام والخاص ما عزز الاستثمار في السوق الجزائرية .

---

[1] سليمة طبايبية ،**تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية دراسة الحالة في الشركة الجزائرية للتأمين**، ورقة بحث، جامعة 08 ماي 1945 قالمة ص 73 ،

[2] *LE GUIDE D'ASSURANCE EN ALGERIE ,20 15 KPMG ,OP, CIT, P P 11 ;12*

[3] محمد خيري ، **دور مؤسسات التأمين في تمويل الاقتصاد** ،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2011 ، ص 36 .

4 الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 الجريدة الرسمية ، العدد 13 ، 03/08 /1995.

بعد عشر سنوات من إصدار القانون رقم 95-07، ولتدارك النقائص والاختلالات، تم إصدار القانون رقم 06- 04 متمم له والممضي في 20 فيفري 2006 لتعميق الإصلاحات ولمواجهة التحديات الجديدة التي فرضتها بيئة العولمة وفتح السوق أمام الشركات الأجنبية.

فمنذ جويلية 2011[1]، انقسم سوق التأمينات إلى مجموعتين كبيرتين من المؤسسات التأمينية وشكل هذا الانقسام إعادة هيكلة القطاع، والتي من شأنها أن تسمح بظهور جزء من السوق موجه خصيصا لتأمينات الأشخاص.

في نهاية عام 2012، أصبح سوق التأمينات متكونا من 22 شركة تنوعت بين التعويضات عن الضرر، والأشخاص، والتعاضديات، وشركات إعادة التأمين التي تعلق نصفها في القطاع العام.

في عام 2013، اعتمدت هيئة الرقابة على التأمينات 10 وسطاء أجانب لإعادة التأمين.

المطلب الثاني : واقع سوق التأمين بالجزائر

حسب الدراسة المنشورة بمجلة *Swiss Re sigma* [2]والمعنونة بالتأمين في العالم لسنة 2012، صنفت الجزائر في المرتبة67 عالميا ضمن 88دولة شملتها الدراسة وذلك على أساس أقساط التأمين المحصلة، أما حصتها في السوق العالمية فتقدر بـ 0,03 % .

من الملاحظ بأن الجزائر تتمركز في المراتب الأخيرة عالميا في هذا المجال، فحصتها السوقية في العالم تكاد تكون من منعدمة، ليس ذلك فحسب، فحتى نسبة مساهمة هذا القطاع والبالغ عدده 21 شركة تأمين بالإضافة إلى تعاضديتين في الناتج المحلى الخام أقل من 1 % ، ولهذه الأسباب عمدنا إلى عدم إجراء مقارنة بين الجزائر والدول الأخرى ، وحاولنا التركيز أكثر على تقديم صورة بسيطة لهذا النوع من أنشطة الأعمال على المستوى الوطني.

وبلغة الأرقام، فقد حققت شركات التأمين خلال سنة 2011 رقم أعمال قدره دينار87,3 مليار دينار جزائري،و قارب 100 مليار دينار جزائري خلال سنة 2012[3]

---

[1] *LE GUIDE D'ASSURANCE EN ALGERIE ,20 15, KPMG,OP,CIT, P 15*

2 *www. Sigma-explorer . com swiss Re sigma n 03 /2014*

3 www. Cna . com

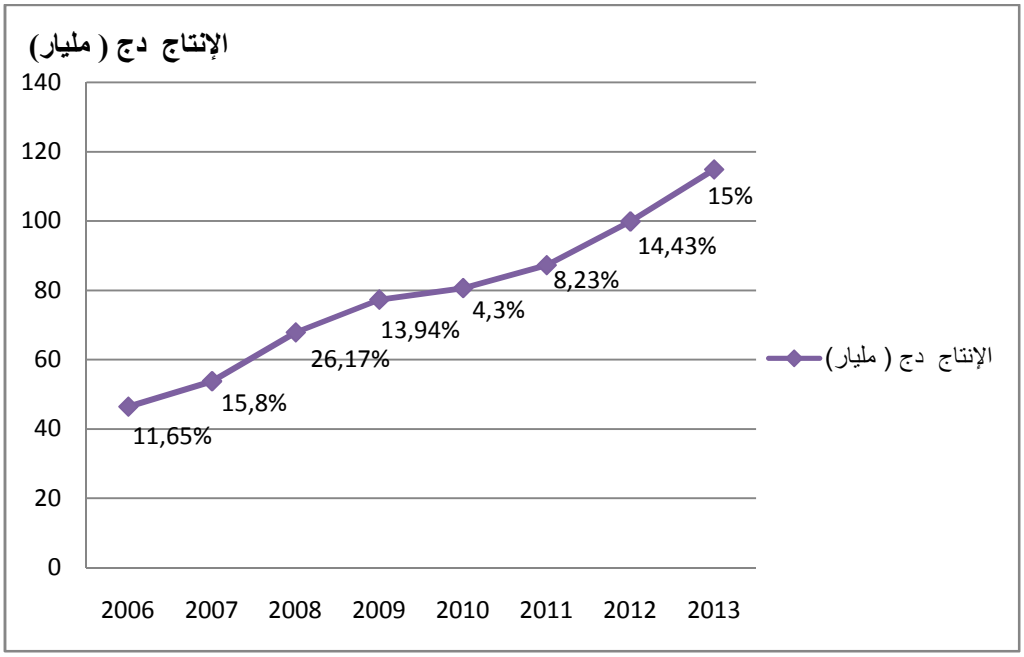
الجدول رقم (1–2): يبين تطور إنتاج قطاع التأمين في الجزائر من (2006– 2013) حسب مجموع الأقساط المحصلة

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الإنتاج دج (مليار)	46,47	53,8	67,88	77,34	80,66	87,3	99 ,9	114,9
معدل النمو (%)	11,65	15,77	26,17	13,94	4,30	8,23	14,43	15

المصدر: *CNA ؛ SIGMA REVUE؛ 2013*

بقراءة بسيطة لهذا الجدول، والذي يوضح تطور رقم الأعمال لقطاع التأمين حسب مجموع الأقساط المحصلة ما بين سنة 2006 وسنة 2013، أي بعد صدور القانون رقم 06- 04، نجد بأن هناك تطور ملحوظ وهام، بحيث وصل رقم الأعمال خلال سنة 2008 إلى 67,88 بمعدل نمو قدره 26,17 % مقارنة مع سنة2007، وهو أكبر معدل نمو تم تحقيقه حتى الآن، ليواصل ارتفاعه ليصل إلى 114,9 مليار دينار العام 2013، وهذا دليل على ارتفاع نشاطات الأعمال بهذا القطاع الاستراتيجي، وزيادة الاهتمام به بالرغم من تأخره الكبير، كونه حديث النشأة بسبب عدة عوامل أخرى ، والتي تنسب إلى مؤثرات اقتصادية و اجتماعية.

الشكل رقم : (1-2):منحنى بياني يوضح تطور رقم أعمال قطاع التأمين و معدل النمو خلال 2006و 2013



المصدر: من إعداد الطلبة.

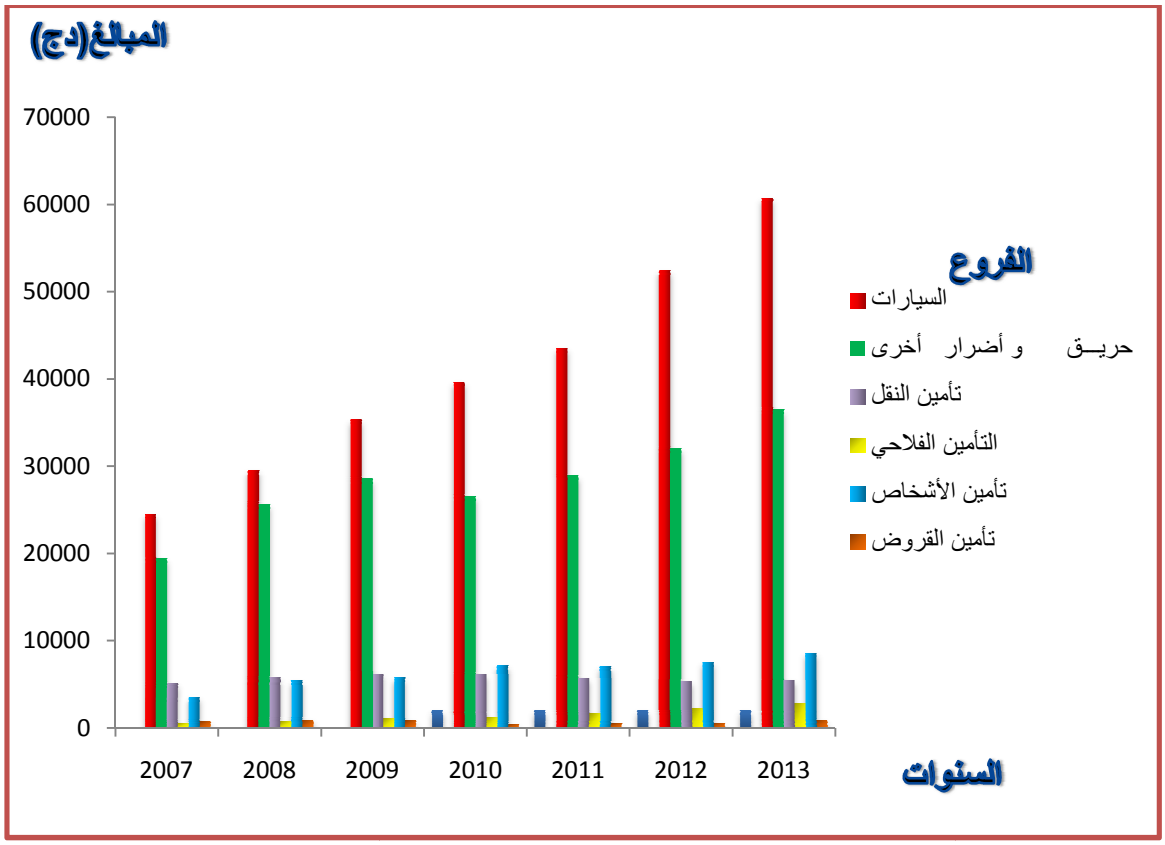
الجدول رقم(1-3): يبين تطور منتجات سوق التأمين من خلال الفروع -الوحدة (بالمليون دينار جزائري)

السنوات / الفروع	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
السيارات	24 540	29 566	35 337	39 645	43 552	52 466	60 755
حريق و أضرار أخرى	19 403	25 641	28 533	26 507	28 909	32 055	36 470
تأمين النقل	5 128	5 761	6 185	6 093	5 708	5 333	5 436
التأمين الفلاحي	520	717	1 044	1 237	1 626	2 247	2 786
تأمين الأشخاص	3 547	5 430	5 760	7 180	7 044	7 499	8 564
تأمين القروض	723	895	820	422	489	582	873
إجمالي السوق	53861	68009	77 678	81 082	87 329	100 182	114 885

المصدر : المجلس الوطني للتأمينات CNA 2013 الصفحة 03

بالنظر إلى بنية قطاع التأمين، نجد أن التأمين لا يزال يرتكز على التأمينات الإجبارية، كالتأمين على السيارات، والأخطار الصناعية، وتأمينات النقل، بحيث تحتل حصة الأسد من مجموع إنتاج القطاع ومسببات ذلك تعود إلى إيديولوجية وثقافة الشعوب حول التأمين، وكذا المستوى المعيشي الذي ضعف من نسب القدرة على الادخار الاختياري، بالإضافة إلى عوامل أخرى متعلقة باقتصاد الدولة ككل مثل قيمة الناتج المحلي الخام، ومدى تنوع مصادر تكوينه، وقدرة الدولة على تجميع رؤوس الأموال من خلال جلب الاستثمارات والتحفيزات المقدمة في سبيل ذلك .....الخ .

الشكل رقم (1–3): رسم بياني يوضح تطور منتجات سوق التأمين من 2007 إلى 2013.



المصدر: من إعداد الطلبة.

المطلب الثالث: آفاق الاستثمار في قطاع التأمين بالجزائر

تعد الصناعة التأمينية حديثة النشأة بالجزائر، ما يعطي لها فرصا نمو كبيرة وهائلة لم يتم استغلالها بشكل مناسب بعد، وبالنظر إلى رقم الأعمال الناتج عن الاستثمار في هذا المجال والبالغ 115 مليار دينار جزائري في سنة 2013[1]، وهو رقم ضئيل بالمقارنة مع الإمكانات الاستثمارية الضخمة لهذه الصناعة، والتي يقر بها العديد من الخبراء والعارفين بالمجال الاقتصادي، والتي تؤدي إلى نموه بسرعة متزايدة بفضل تنوع الفاعلين في هذا المجال.

ولتقديم نظرة مستقبلية لهذا القطاع، قررنا الاعتماد طريقة المربعات الصغرى أو خط الاتجاه العام للتنبؤ بالحصة السوقية لنشاطات عمليات التأمين بالاستناد على قيمة الأقساط المحصلة من فترة 2006 وإلى غاية 2013 حسب معطيات المأخوذة من المجلس الوطني للتأمينات وكذا مجلة *sigma* السويسرية.

أولا : حساب معادلة خط الاتجاه العام

الجدول رقم(1-4): يبين معاملات حساب معادلة خط الاتجاه العام

ملاحظة: المبالغ x (10^6)

X^2	$X * Y$	Y	X
1	46,47	46,47	1
4	107,6	53,8	2
9	203,64	67,88	3
16	309,36	77,34	4
25	403,3	80,66	5
36	523,8	87,3	6
49	699,3	99,9	7
64	919,2	114,9	8
204	3212,67	628,25	$\sum$

المصدر: من إعداد الطلبة

[1] *www. Cna .com ، 2013*

معادلة خط الاتجاه العام لنشاطات عمليات التأمين هي: $\mathbf{Y_i = aX_i + b}$

بحيث : Y يمثل رقم الأعمال . X يمثل الزمن

a عدد ثابت و يمثل الزيادة السنوية للإنتاج التأميني

b عدد ثابت يمثل الاتجاه العام لتغير نشاطات عمليات التأمين

$\bar{x} = \frac{\sum xi}{n}$ $\bar{x} = \frac{30}{8} = 3,75$ $\bar{y} = \frac{\sum yi}{n}$ $\bar{y} = \frac{628,25}{8} = 78,53$

N : الفترة الزمنية من 2006 إلى 2013 أي 08 سنوات.

$\bar{x}$: يمثل متوسط الفترة الزمنية .

$\bar{y}$: يمثل معدل الإنتاج التأميني

$$\mathbf{a= \frac{\sum(xiyi)-n\bar{x}\bar{y}}{\sum x^2 -n\bar{x}^2}}$$

$$a= \frac{3212,65-8\,(3,75)\,(78,53)}{(204)^2-8(3,75)^2} \qquad a=9,36$$

$$\mathbf{b= \bar{y}-a\bar{x}}$$

$b= 78,53$ $b= 43,43- 9,36\ (3,75)$

ومنه معادلة خط الاتجاه العام للإنتاج التأميني هي: $Y_i = 9,36\ X_i + 43,43$

ثانيا : التنبؤ باستخدام طريقة المربعات الصغرى.

من خلال هذه المعادلة يمكن التنبؤ برقم الأعمال لقطاع التأمين خلال السنوات القادمة وهذا مع افتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة فيه و أن عامل الزمن هو المتغير الوحيد كما يلي:

في سنة 2015 أي (x) يساوي : 10

وبالتعويض في المعادلة نجد: $y=9, 36\ (10) + 43,43$

$y= 137,03$

أي رقم الأعمال المتوقع لسنة 2015 هو : 137 مليون دينار جزائري .

في سنة 2020 أي (x) يساوي : 15

وبالتعويض في المعادلة نجد: $y=9, 36\ (15) + 43,43$

$y= 183,83$

أي رقم الأعمال المتوقع لسنة 2020 هو: 184 مليون دينار جزائري.

الملاحظ هنا هو أنه هناك علاقة طردية بين عامل الزمن ورقم الأعمال أي أن حجم المبيعات في تطور مستمر، لكن وكما أشرنا سابقا هناك عوامل أخرى تؤثر على الإنتاج التأميني فمنها ما هو داخلي مثل: القدرات المالية للشركة ، السياسات التسويقية المنتهجة، السياسات التسعيرية (قيمة القسط) .....الخ، ومنها ما هو خارجي مثل: الظروف الاقتصادية الكلية والخاصة التي تعمل فيها الشركة المنافسة القائمة في السوق، القيود القانونية .....الخ .

خاتمــة الفصل

كخلاصــة لمــا تم التطرق إليــه في هــذا الفصل نستنتج بأن التــأمين هــو بديــل اختياري للادخار وهو وليد لثقافة مجتمع بأكمله، تقوم بتسييره منشآت مالية متخصصة وذات كفــاءة عــاليــة، وذلك عبر تجميع أمــوال الأفراد على شكل أقساط مقدمة ليتــم استثمــارهــا في مجالات مختلفة لدعم ودفع عجلة نمو الاقتصاد.

حاولنا في هذا الفصل تقديم نظرة شاملة لمفهوم التأمين،شركات التأمين وكذا شركات إعــادة التأمين النــاشطة بالجزائر والتي هي في تزايد مستمر خصوصــا بعد فتــح السوق للخواص والأجانب؛ وتطرقنا كذلك إلى واقع وأفاق الاستثمار في هذا المجال بالجزائر والذي لا يزال بكرا، وبالتالي فهو سوق واعد و مســاهم فعال في الرفع من قيمــة النــاتج المحلي الخام إذا ما قــامت هذه الأخيــرة بالنهوض به و تدعيمه بشتى الوســائل المتاحــة لاسيما وأن كل العوامل متوفرة لذلك.

مقدمـــة الفصل

تقوم العديد من المنشآت المالية في مختلف أرجاء العالم بما فيها منشات التأمين بإعداد القوائم المالية تلبية لحاجيات المستخدمين الداخليين والخارجيين، ورغم تشابه القوائم المالية في بلدان مختلفة إلا أنها توجد اختلافات بين هذه القوائم يرجع سببها إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية من بلد إلى أخر.

كما أدى هذا الاختلاف إلى استخدام تعاريف متعددة لعناصر القوائم المالية واستخدام معايير مختلفة للاعتراف بها وتفضيل أسس مختلفة للقياس من أجل تضييق نطاق تلك الاختلافات، سعت لجنة المعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية، ومن أجل الإلمام بهذا الموضوع سنتطرق في هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مدخل إلى القوائم المالية.

المبحث الثاني :دراسة قائمة المركز المالي (الميزانية).

المبحث الثالث: دراسة قائمة حساب النتائج.

المبحث الأول: مدخل للقوائم المالية.

تعتبر القوائم المالية المنتوج النهائي لأي نظام محاسبي، فعملية إنتاج القوائم تحتكم إلى مجموعة من الإجراءات والمبادئ فهي أداة اتصال بين المؤسسة و مختلف المتعاملين معها.

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية

أولا : تعريف القوائم المالية

حسب المادة 25 و26 من القانون 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 فإن الكشوف المالية (القوائم المالية) يجب أن تعرض بصفة وفية الوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية ويجب أن تعكس هذه الكشوف مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات الكيان وآثار الأحداث المتعلقة بنشاطه وتتضمن:

الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة.

ملحق بين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.

ثانيا: أهداف القوائم المالية

تمثل القوائم المالية للمنشأة عرضا هيكليا ذا طابع مالي لمركزها المالي وما أنجزته من معاملات، وتهدف القوائم المالية ذات الأغراض العامة إلى توفير المعلومات عن المركز المالي ونتائج النشاط والتدفقات النقدية التي تفيد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرار كما تساعد أيضا في إظهار نتائج استخدام الإدارة للموارد المتاحة لها ولتحقيق هذا الهدف فإن القوائم المالية تغطي العناصر التالية: الأصول ،الالتزامات، حقوق الملكية الإيرادات والنفقات متضمنة الأرباح والخسائر، التغيرات الأخرى في حقوق الملكية والتدفقات النقدية.

كما تساعد هذه المعلومات بالإضافة إلى المعلومات الأخرى الواردة في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمنشاة وخاصة توقيت واحتمالية توليد هذه التدفقات النقدية[1].

ثالثا: مستخدمو القوائم المالية.

تلجأ فئات عديدة لاستخدام المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، وقد حدد الإطار

[1] وجدي حامد حجازي،**تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية** ، دار التعليم الجامعي، اسكندرية،مصر ، 2011 ، ص 22.

المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية عددا من الفئات كمستخدمين لهذه القوائم المالية يمكن تقسيمها إلى مستخدمين ذوي المصلحة المباشرة في المشروع وهؤلاء المستخدمين يشملوا الملاك أو المستثمرين الحاليين والمحتملين، الموردون والدائنون التجاريون، المقرضون، الموظفون، العملاء والزبائن، أما الفئة الثانية هي المستخدمين ذوي المصلحة غير المباشرة وتشمل محللي القوائم المالية والمختصين والطلبة، النقابات واتحادات العمال، الوكالات، الهيئات الحكومية، الجهات المهنية و مصدري المعايير المحاسبية، الغرف التجارية والصناعية وعامة الجمهور الذي يحتاجها كثقافة عامة.

جدول رقم (2-1): يبين مستخدمي للقوائم المالية واحتياجاتهم.

المستخدمين	احتياجات المستخدمين
المستخدمين ذوي المصلحة المباشرة: 1- المساهمين (الحاليين و المحتملين). 2- الدائنين(قصيرة و طويلة الأجل). 3- المديرين. 4- العاملين. 5- المستهلكين. 6- المنافسين. المستخدمين ذوي المصلحة ذوي المصلحة غير المباشرة: 1- محللين القوائم المالية و سماسرة البورصة. 2- اتحادات العمال. 3- الوكالات و الهيئات الحكومية. 4- الجهات المهنية ومصدري المعايير المحاسبية	1- القياس الشامل للأداء: 1-1مقاييس مطلقة. 1-2بالمقارنة مع الأهداف و المعايير. 1-3بالمقارنة مع الشركات الأخرى. 2- تقييم أداء الإدارة: 2-1الأرباح والكفاءة في استخدام الموارد 2-2المسؤولية القانونية. 3-التوقعات المستقبلية: 3-1الأرباح. 3-2التوزيعات والفوائد. 3-3الاستثمارات. 3-4التوظيف. 4-الحكم على المركز المالي: 4-1تقييم السير المالي. 4-2تقييم درجة السيولة. 4-3تحديد درجة المخاطرة و عدم التأكد. 5-تخصيص الموارد. 6-تقييم الديون و حقوق الملكية. 7-تقييم الالتزام باللوائح والقوانين. 8-تقييم مساهمة المشروع الاجتماعية وخدمة البيئة والاقتصاد الوطني.

المصدر: كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لإغراض الاستثمار** ،الدار الجامعية،مصر،2001 ص 16 .

رابعا: الخصائص النوعية للقوائم المالية

1- القابلية للفهم:

إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الظاهرة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين، لهذا الغرض فإنه من المفترض إن لدى المستخدمين مستوى مقبول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية وأن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية وعلى كل حال فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل المستخدمين[1].

2- الملاءمة:

لكي تكون المعلومات مفيدة فإنها يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرارات وتمتلك المعلومة خاصية الملاءمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية[2].

3- الأهمية النسبية:

تعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها قد يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتمادا على القوائم المالية و تعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر في الظروف الخاصة للحذف أو التعريف[3].

4- معلومات صادقة (ذات مصداقية، وذات موثوقية):

تكون المعلومات صادقة إذا تم تحضيرها حسب الشروط التالية[4]:

4-1- البحث عن الصورة الصادقة: لكي تكون المعلومة موثوق فيها يجب أن تمثل بصدق العمليات وغيرها من الأحداث المتعلقة بنشاط المؤسسة أو على الأقل أن تمثلها بدرجة معقولة.

4-2- تغليب الجوهر على الشكل: (تغليب الحقيقة الاقتصادية على الجانب القانوني)

على سبيل المثال قد تقوم المؤسسة بنقل ملكية أحد الأصول إلى طرف آخر، بحيث تظهر المستندات بوضوح

---

[1] أمين السيد احمد لطفي ، **إعداد و عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، الطبعة الأولى،الدار الجامعية ، مصر، 2008 ،ص: 51

[2] طارق عبد العال ، **موسوعة معايير المحاسبة** ، الجزء الأول ،الدار الجامعية، مصر ،2006 ، ص 110 .

[3] طارق عبد العال ، نفس المرجع ، ص: 111

[4] هشام دغموم، **إعداد القوائم المالية وفق المعايير المحاسبة (IRS/IAS)ودوره في تحقيق التنمية**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية و محاسبة، ،جامعة الدكتور يحي فارس المدية، 2009 ، ص ص 40. 41 .

انتقال الملكية إلى الطرف الآخر، ومع ذلك فقد تكون هناك اتفاقية بين الطرفين، تتضمن استمرار المؤسسة في الاستفادة من المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالأصل، في مثل هذه الحالات لا يجب الاعتراف بعملية البيع حيث لا تعكس شكل العملية التي تمت.

4-3- الحياد: أي خلو المعلومات الواردة بالقوائم المالية من التحيز.

4-4- الحيطة و الحذر: هي حالات عدم التأكد التي يواجهها معدي القوائم المالية و التي لا يمكن تجنبها.

4-5- الاكتمال(الشمولية): لكي تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية موثوق فيها يجب أن تكون مكتملة في حدود ما تسمح به الاعتبارات الأهمية النسبية للتكلفة، فقد يؤدي حذف المعلومات إلى جعل القوائم المالية مزيفة ومن ثم تفقد، مصداقيتها ولا تكون ملائمة.

5-القابلية للمقارنة:

بما أن المستخدمين يرغبون بمقارنة المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة عبر الزمن فإن من المهم أن تظهر القوائم المالية المعلومات المقارنة لفترات سابقة[1].

6-القيود المرتبطة بملاءمة المعلومات وموثوقيتها[2]:

6-1- التوقيت المناسب:إذا حدث تأخير غير ضروري في تقديم القوائم المالية فإن المعلومات قد تفقد ملاءمتها

6-2- الموازنة بين التكلفة و المنفعة: أي أن المنافع المأخوذة من المعلومات يجب أن تفوق التكاليف المتكبدة في تزويد هذه المعلومات.

6-3- الموازنة بين الخصائص النوعية على أساس الأهمية النسبية.

7-الموضوعية:

لكي تكون المعلومات من الممكن الاعتماد عليها، يجب أن تكون المعلومات محايدة بمعنى خالية من التحيز وتكون القوائم المالية غير محايدة إذا أثرت على اتخاذ القرار أو الحكم، عن طريق اختيار أو عرض المعلومات لكي يتحقق ناتج محدد مقدما.

[1] طارق عبد العال ، **موسوعة معايير المحاسبة**،مرجع سابق ، ص 114

[2] أمين السيد أحمد لطفي ، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، مرجع سابق ، ص 56

المطلب الثاني : عرض القوائم المالية حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 "IAS_1":

ينطبق هذا المعيار على جميع المنشات التي تقدم تقاريرها، بموجب معايير المحاسبية الدولية بما في ذلك البنوك وشركات التأمين وقد صمم الحد الأدنى من الهياكل لتكون مرنة إلى الحد الكافي بحيث يمكن تكييفها حتى تستطيع أي منشأة استخدامها.

ولكي تحقق التقارير أو القوائم المالية المعدة وفق المعايير الدولية للمحاسبة أهدافها لا بد من التقيد ببعض الاعتبارات العامة في إعدادها ، وحسب هذا المعيار يمكن تلخيصها في:

أولا : العرض العادل والامتثال لمعايير المحاسبة الدولية[1]

يجب أن تعرض البيانات المالية بشكل عادل المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة وهو التطبيق المناسب لمعايير المحاسبة الدولية مع إفصاح إضافي حينما يكون ذلك ضروريا، ينجم عنه بيانات مالية تحقق عرضا في كافة الأحوال.

وبصفة عامة يتم في جميع الأحوال فعليا تحقيق عرض عادل بالامتثال في كافة النواحي المادية لمعايير المحاسبة الدولية، ويتطلب الإفصاح العادل ما يلي:

1-اختيار وتطبيق سياسات محاسبية.

2-تقديم المعلومات بما في ذلك السياسات المحاسبية بطريقة توفر معلومات مناسبة وموثوقة وقابلة للمقارنة ومن الممكن فهمها.

3-تقديم إفصاحات إضافية عندما تكون المتطلبات في المعايير المحاسبية الدولية غير كافية لتمكين المستخدمين من فهم تأثير عمليات وإحداث معينة على المركز المالي والأداء المالي للمنشأة .

ثانيا: السياسات المحاسبية.

السياسات المحاسبية هي المبادئ والأسس والأعراف والقواعد والممارسات المحددة التي تتبناها المنشأة في إعداد وعرض القوائم المالية.

حيث يجب على الإدارة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية للمنشأة، بحيث تمتثل القوائم المالية لكافة متطلبات الخاصة بكل معيار محاسبة دولي منطبق عليها وبتفسير لجنة التفسيرات الدائمة وهذا الامتثال يضفي على معلومات القوائم المالية الملائمة والموثوقية[2].

[1] معيار المحاسبة الدولي رقم واحد، **عرض القوائم المالية**،فقرة 9 – 10، ص 07 www. Infotechaccountants.com

[2] معيار المحاسبة الدولي رقم واحد ، مرجع سابق ، فقرة 20- 21 ص ص 8. 9

ثالثا: الاستمرارية للمؤسسة.

عند إعداد البيانات المالية يجب على الإدارة إجراء تقييم لقدرة المنشاة على الاستمرار، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة إما بتصفية المنشأة أو التوقف عن المتاجرة أو ليس أمامها بديل واقعي سوى أن تفعل ذلك وعندما تكون الإدارة على علم أثناء قيامها بإجراء تقييمها بحالات عدم التأكد تتعلق بأحداث أو ظروف فتثير شكوكا كبيرة في قدرة المنشأة على الاستمرار فإنه يجب الإفصاح عن حالات عدم التأكد هذه وعندما لا يتم إعداد القوائم المالية على أساس أن المنشأة مستمرة فإنه يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة وعن الأساس الذي يتم بموجبه إعداد القوائم المالية و سبب عدم اعتبار المنشأة أنها منشاة مستمرة[1].

رابعا: المحاسبة على أساس الاستحقاق

يجب على المنشاة المستمرة إعداد قوائمها المالية فيما عدا المعلومات الخاصة بالتدفق النقدي بموجب المحاسبة على أساس الاستحقاق.

وبموجب المحاسبة على أساس الاستحقاق يتم الاعتراف بالعمليات والأحداث عند حدوثها وليس عندما يتم استلام أو دفع النقد أو ما يعادله ويتم تسجيلها في سجلات المحاسبة وللإبلاغ عنها في البيانات المالية للفترات التي تتعلق بها[2].

خامسا: ثبات العرض

يجب الإبقاء على عرض وتصنيف البنود المالية من فترة إلى الفترات التالية لها في بعض الحالات التالية[3]:

1-إذا تبين تغير هام في طبيعة عمليات المنشأة أو مراجعة لعرض بياناتها المالية أن التغير سينجم عنه عرض مناسب أكثر للإحداث أو العمليات.

3- إذا تطلب معيار محاسبة دولي إجراء تغيير في العرض أو تطلب ذلك تفسير من التفسيرات الصادرة عن اللجنة الدائمة للتفسيرات.

سادسا: الأهمية النسبية والتجميع

يجب عرض كل بند مادي بشكل مستقل في البيانات المالية، ويجب تجميع البنود غير المادية مع المبالغ ذات

[1] المعيار المحاسبي الدولي رقم واحد ،مرجع سابق ، فقرة 20 ،ص 9

[2] نفس المرجع ، فقرة 25 -26 ،ص 9

[3] نفس المرجع، الفقرة 27 ص 10

الطبيعة أو الوظيفة المشابهة، ولا توجد حاجة لعرضها بشكل مستقل[1].

سابعا : عدم المقاصة.

يجب عدم المقاصة بين الموجودات والمطلوبات إلا إذا كانت المقاصة مطلوبة أو مسموح بها من قبل معيار محاسبة دولي أخر ويجب عدم إجراء مقاصة بنود الدخل والمصروفات إلا إذا تحقق ما يلي[2]:

1-يتطلب أو يسمح معيار محاسبة دولي بها.

2-إذا كانت الأرباح والخسائر والمصروفات المتعلقة بها والناجمة عنها أو عن عمليات أو أحداث متشابهة وليست مادية وهذه المبالغ يتم تجميعها.

ثامنا: المعلومات المقارنة.

ما لم يتطلب أو يمسح معيار دولي بخلاف ذلك يجب الإفصاح عن المعلومات المقارنة فيما يتعلق بالفترة السابقة لكافة المعلومات الضرورية في القوائم المالية، ويجب إدخال المعلومات المقارنة في المعلومات السردية والوصفية عندما تكون لازمة لفهم القوائم المالية للفترة الحالية[3].

تاسعا: الهيكل والمحتوى.

يتطلب هذا المعيار إفصاحات معينة في صلب القوائم المالية، ويتطلب الإفصاح عن بنود أخرى إما في صلب القوائم المالية أو في الإيضاحات، كما يقدم نماذج موصى بها كملحق للمعيار يمكن للمنشأة إتباعها حسب ما هو مناسب لظروفها[4].

عاشرا: تحديد القوائم المالية.

يجب تحديد القوائم المالية بشكل واضح وتمييزها عن المعلومات للأخرى في نفس الوثيقة المنشورة،حيث تنطبق معايير المحاسبة الدولية فقط على القوائم المالية وليس على المعلومات الأخرى المقدمة في تقرير سنوي أو في وثيقة أخرى، وعلى ذلك من المهم أن يستطيع المستخدمون التفرقة بين المعلومات المعدة باستخدام معايير المحاسبة الدولية والمعلومات الأخرى التي من الممكن أن تكون مفيدة للمستخدمين إلا أنها ليست موضوعا للمعايير[5].

[1] المعيار المحاسبي الدولي رقم واحد ،مرجع سابق ،الفقرة 29 ،ص 10

[2] نفس المرجع، الفقرة 33-34 ص 10

[3] نفس المرجع، الفقرة 38 ،ص 11

[4] نفس المرجع ،الفقرة 42 ،ص 12

[5] نفس المرجع ،الفقرة 44 ،ص 12

إحدى عشر: الفترة التي تغطيها القوائم المالية.

يجب تقديم القوائم المالية سنويا على الأقل وفي الحالات الاستثنائية التي يتغير فيها تاريخ الميزانية العمومية ويتم تقديم القوائم المالية السنوية لفترة أطول أو أقصر من سنة واحدة، يجب على المنشأة أن تفصح عن الأسباب وتقدم الإيضاحات[1].

اثنا عشر: التوقيت المناسب.

تقل فائدة البيانات المالية إذا لم تتوفر للمستخدمين خلال فترة معقولة بعد تاريخ الميزانية العامة ويجب أن تكون النشأة في وضع تستطيع فيه إصدار قوائمها المالية خلال ستة أشهر من تاريخ الميزانية العامة ولا تعتبر العوامل المستمرة مثل تعقيد عمليات النشأة سببا كافيا لعدم تقديم التقارير في حينها[2].

المطلب الثالث: القوائم المالية لشركات التأمين

يتطلب فهم القوائم المالية لمنشآت التأمين الإلمام بقدر واف من المعلومات الفنية في مجال التأمين بالإضافة إلى المعلومات المحاسبية الأخرى ؛حيث تعكس القوائم المالية لشركات التأمين الصورة المتوقعة في الظروف الحاضرة، ويهدف عرضها إلى إظهار مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها الحالية والمتحملة في المستقبل، حيث تحتكم هذه الشركات كباقي الكيانات الأخرى في عرضها للقوائم المالية إلى معايير المحاسبة الدولية ولها شكل موحد ومحدد من طرف هذه المعايير إلا أن شركات التأمين تختلف في كيفية إعدادها للميزانية وجدول حسابات النتائج ، نظرا لطبيعة الحسابات الخاصة بها وتتمثل القوائم المالية لشركات التأمين في:

أولا:الميزانية وجدول حسابات النتائج (سوف يتم تخصيص المبحثين القادمين لهما).

ثانيا: جدول تدفقات الخزينة[3].

إن استخدام قائمة التدفقات الخزينة مع البيانات المالية الأخرى يمكن من الحصول على المعلومات تمكن المستخدمين من تقييم التغيرات في صافي موجودات المنشأة وهيكلها التمويلي (بما في ذلك السيولة والملاءة المالية) وقدرتها في التأثير على مقادير وتوقيت الحصول على التدفقات النقدية وذلك من أجل التكيف مع الظروف المتغيرة أو استغلال الفرص المتاحة، وتعتبر المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية مفيدة في قياس

[1] المعيار المحاسبي الدولي رقم واحد، مرجع سابق، الفقرة 49 ،ص 13

[2] نفس المرجع ، الفقرة 52 ، ص 13

[3] المعيار المحاسبي الدولي السابع ، فقرة 4 ، ص 4

قدرة المنشأة على توليد نقدية وما يعادلها وكذلك مساعدة المستخدمين على بناء نماذج تمكنهم من عمل التقديرات والمقارنة فيما يتعلق بالقيم الحالية للتدفقات النقدية بين تقارير تقييم الأداء التشغيلي لمختلف المنشآت وذلك بسبب تأثير استخدام معالجات محاسبية مختلفة للعمليات والأحداث المتشابهة.

1-طرق إعداد جدول تدفقات الخزينة.

تعرض شركة التأمين قائمة تدفقات الخزينة باستخدام الطريقتين التاليتين[1]:

1-1الطريقة المباشرة: حيث يتم بموجبها الإفصاح عن المبالغ الإجمالية المحصلة و المدفوعة للبنود الأساسية.

جدول رقم (2-2) : جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)

الفترة من ..... إلى.....

البيان	ملاحظة	السنة المالية n	السنة المالية n-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من أنشطة التأمين وإعادة التأمين			
المبالغ المدفوعة عن أنشطة التأمين وإعادة التأمين			
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين			
المبالغ المدفوعة للدولة و تنظيمات أخرى			
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
(أ)صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء القيم الثابتة العينية أو المعنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة العينية أو المعنوية			
المسحوبات عن اقتناء القيم الثابتة المالية			

[1] نفس المرجع ، فقرة رقم 18 ص 8.

التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص والأقساط المقبوضة عن النتائج المستلمة			
(ب) صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمار			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم			
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض او الديون الأخرى المماثلة			
(ج)صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويل			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

Source: Avis N° 89, Avis portant plan et règles de fonctionnement des comptes et présentation des états financiers des entités d'assurances et/ou réassurances, Ministère des finances, Conseil national de la comptabilité, Algérie, 2011, P 81.

1-2الطريقة غير المباشرة:حيث يتم بموجبها تعديل رقم صافي الربح أو الخسارة بأثر العمليات غير النقدية وأية بنود مؤجلة أو مستحقة متصلة بمقبوضات أو مدفوعات سابقة أو مستقبلية وكذلك بنود قائمة الدخل أو النفقات المرتبطة بتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية أو التمويلية.

جدول رقم (2-3): جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة).

الفترة من ..... إلى.....

البيان	ملاحظة	السنة المالية n	السنة المالية n-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية **صافي نتيجة السنة المالية.** تصحيحات من أجل: -الإهتلاكات و المؤونات. -تغير الضرائب المؤجلة. -تغير المؤونات التقنية (الأقساط و الأضرار) -تغير الحسابات المدينة(الحقوق) على المؤمن لهم،وسطاء التأمين، المتنازلين والمتنازل لهم وآخرون. -تغير الحسابات الدائنة (الديون) على المؤمن لهم، وسطاء التأمين، المتنازلين والمتنازل لهم وآخرون. -نقص أو زيادة قيمة التنازل، الصافية من الضرائب.			
(أ) تدفقات الخزينة المتأتية من النشاط			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء القيم الثابتة التحصيلات عن التنازل عن القيم الثابتة تأثير تغير محيط الإدماج (1)			
(ب)تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمار			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي إصدار القروض تسديد القروض			
(ج) تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويل			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الإقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية(1)			
تغير أموال الخزينة			
(1)لا يستعمل إلا لتقييم القوائم المالية المدمجة			

Source: Avis N° 89, Avis portant plan et règles de fonctionnement des comptes et présentation des états financiers des entités d'assurances et/ou réassurances, Ministère des finances, Conseil national de la comptabilité, Algérie, 2011, P 82.

2-تبويب التدفقات النقدية:

يلزم المعيار المحاسبي الدولي السابع المنشآت بتقديم معلومات عن التغيرات الفعلية في النقدية وما يعادلها وذلك بإعداد قائمة تدفقات الخزينة مع تقسيم التدفقات النقدية خلال الفترة إلى تدفقات من النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية[1].

2-1الأنشطة التشغيلية: عبارة عن الأنشطة الرئيسية المولدة لإيرادات المنشأة، أي تلك الأنشطة التي لها آثار نقدية على صافي الربح و تنقسم إلى:

2-1-1 التدفقات النقدية الداخلة:

-المتحصلات النقدية من مديني عمليات التأمين؛

-المتحصلات النقدية من شركات التأمين وإعادة التأمين؛

-المتحصلات النقدية من مدينين وأرصدة مدينة أخرى؛

-المتحصلات النقدية من إيرادات الاستثمارات.

2-1-2 التدفقات النقدية الخارجة:

-المدفوعات النقدية لحملة الوثائق؛

-المدفوعات النقدية عن المصروفات الإدارية والعمومية؛

-المدفوعات النقدية عن العمولات؛

-المدفوعات النقدية لشركات التأمين وإعادة التأمين؛

-المدفوعات النقدية للدائنين وأرصدة دائنة أخرى؛

2-2الأنشطة الاستثمارية: هي عبارة عن الأنشطة المتعلقة بالحصول أو التخلص من الموجودات طويلة الأجل بالإضافة إلى الاستثمارات التي لا تعتبر نقدية معادلة.

و تنقسم إلى:

2-2-1 التدفقات النقدية الداخلة:

- المتحصلات النقدية من بيع أو التخلص من الاستثمارات المالية؛

[1] فاتح طايلب ، **محاسبة شركات التأمين في ظل معايير المحاسبة الدولية** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص محاسبة ،جامعة أحمد بوقرة بومرداس ، 2015 ص 175 .

- المتحصلات النقدية من بيع أو التخلص من الاستثمارات العقارية؛
- المتحصلات النقدية من تصفية الودائع الثابتة لدى البنوك؛
- المتحصلات النقدية من القروض لحملة الوثائق؛
- المتحصلات النقدية من بيع الأصول الثابتة.

2-2-2 التدفقات النقدية الخارجة:

- المدفوعات النقدية لشراء الاستثمارات المالية؛
- المدفوعات النقدية لشراء الاستثمارات العقارية؛
- المدفوعات النقدية لشراء الأصول الثابتة؛
- المدفوعات النقدية للودائع الثابتة لدى البنوك؛
- المدفوعات النقدية عن القروض المقدمة لحملة الوثائق.

2-3-الأنشطة التمويلية: عبارة عن الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم و مكونات حقوق الملكية و القروض الخاصة بالمنشأة.

ومن أمثلة التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية ما يلي:

-النقدية الناتجة عن إصدار الأسهم أو غيرها من أدوات حقوق الملكية؛

- المدفوعات النقدية للملاك في سبيل شراء أو استرداد أسهم سبق للشركة إصدارها؛

-النقدية الناتجة عن السندات والقروض أو كمبيالات والمرهونات العقارية أو أية أدوات اقتراض مالية قصيرة أو طويلة الأجل؛

- المدفوعات النقدية لسداد المبالغ المقترضة؛

-النقدية المدفوعة بواسطة المستأجر من أجل تخفيض الالتزامات عن أصول مستأجرة ناتجة عن عقود الإيجار التمويلية.

ثالثا: قائمة تغيرات الأموال الخاصة

جعل المعيار المحاسبي الدولي رقم واحد هذه الوثيقة مستقلة ضمن القوائم المالية، يتم من خلالها تحليل التغيرات المنجزة على كل العناصر المكونة للأموال الخاصة خلال السنة المالية، أما المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يلي[1]:

-النتيجة الصافية للسنة المالية،

-تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال،

-المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة،

-عمليات الرسملة (الارتفاع ، الانخفاض، التسديد...)،

- توزيع النتيجة والتخفيضات المقررة خلال السنة المالية.

جدول رقم (2-4): نموذج جدول تغير الأموال الخاصة

البيان	ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	احتياطات ونتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر n-2						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم القيم الثابتة الارباح او الخسائر غير المدرجة في حسابات : -حساب النتائج -الحصص المدفوعة -زيادة رأس المال -صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر n-1						

[1] القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ 26 يوليو 2008 المتضمن **قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها** ، الفقرة (250-1) ص 26

تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم القيم الثابتة الارباح او الخسائر غير المدرجة في حسابات : -حساب النتائج -الحصص المدفوعة -زيادة رأس المال -صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبرn						

Source: Avis N° 89, Avis portant plan et règles de fonctionnement des comptes et présentation des états financiers des entités d'assurances et/ou réassurances, Ministère des finances, Conseil national de la comptabilité, Algérie, 2011, P 83.

رابعا: الملاحق[1]

الملحق وثيقة تلخيص، يعد جزءا من القوائم المالية، وهو يقدم المعلومات اللازمة لفهم الحصيلة وحساب النتيجة فهما أفضل.

يشمل الملحق على المعلومات تتضمن النقاط التالية، متى كانت هذه المعلومات ذات طابع هام أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية.

1- القواعد و الطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية.

2- مكملات الإعلام اللازمة لحسن فهم الحصيلة، وحساب النتيجة ،وجدول تدفقات الخزينة وبيان تغير رؤوس الأموال الخاصة.

3- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة،والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التجارية التي يحتمل أن تكون حصلت مع تلك الوحدات أو مسيريها.

[1] القرار رقم 89 ، المؤرخ في 10 مارس 2011 المتضمن **لمدونة و قواعد سير الحسابات وعرض القوائم المالية لشركات التأمين و إعادة التأمين** ص ص 84 - 94

4- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة اللازمة لاكتساب صورة وافية.

هناك معياران أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات المطلوب إدراجها في الملحق:

- الطابع الملائم للإعلام .
- أهميته النسبية.

وينبغي ألا يشتمل إلا على المعلومات الهامة الكفيلة بالتأثير في الحكم الذي قد تحكم به الجهات التي ترسل إليها الوثائق على ممتلكات المؤسسة ووضعها المالي ونتيجتها.

بالإضافة إلى المعلومات السابقة، هناك بعض الجداول التي يمكن إدراجها في ملاحق خاصة بشركات التأمين و هذه الجداول هي:

- جدول تطور التثبيتات و الأصول غير الجارية.
- جدول الاهتلاكات.
- جدول خسائر القيمة في التثبيتات و الأصول الأخرى غير الجارية.
- جدول المؤونات .
- جدول المساهمات.
- بيان استحقاقات الديون الدائنة و المدينة عند إقفال السنة المالية.
- جدول عرض المخصصات التقنية.

المبحث الثاني: دراسة قائمة المركز المالي (الميزانية)

تعتبر قائمة المركز المالي على رأس القوائم المالية التي يتوجب على المنشآت المالية بما فيها شركات التأمين إعدادها حسب المعايير المتعارف عليها، وبالنظر إلى حجم الأموال الكبير الذي تختص بإدارته وتسييره ،وجب عليها الإفصاح عن جميع العمليات والنشاطات المختلفة التي تقوم بها،نظرا لما تحتوي عليه من معلومات هامة ودقيقة تتلاءم واحتياجات مستخدمي هذه المعلومات ونوعية ودرجة إدراكهم.

المطلب الأول: عموميات حول قائمة المركز المالي

الغرض الأساسي من عرض المنشأة لبياناتها المالية هو توفير معلومات ذات جودة عالية، تتمتع بالشفافية وقابلة للقياس والمقارنة إلى الأطراف ذات العلاقة في سبيل اتخاذ قرارات اقتصادية، تعرض هذه البيانات في شكل مالي منظم ضمن قائمة تدعى قائمة الميزانية العمومية.

أولا: مفهوم قائمة المركز المالي.

تعرف قائمة المركز المالي حسب المعايير الدولية كما يلي :

تظهر الميزانية العمومية المركز المالي للوحدة الاقتصادية بتاريخ معين، أي في نقطة زمنية معينة ،وبذلك عادة ما يطلق عليها في الممارسة العملية، قائمة المركز المالي وهي قائمة تاريخية في الأساس لأنها تبين الأثر التراكمي للعمليات والأحداث التي وقعت بالفعل على ثلاث عناصر أساسية وهي: الأصول ،الالتزامات وحقوق الملكية[1].

كما تعرف كذلك حسب القانون الجزائري:

تصف الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم،و تبرز بصورة منفصلة على الأقل الفصول الآتية ،عند وجود عمليات تتعلق بهذه الفصول[2].

في الأصول:

[1] سليمة طبايبية ، **دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه،جامعة سطيف، 2014 ص 145 .

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19 المؤرخ في 25 مارس 2009 ، **قرار يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**،مرجع سابق، ص 23.

- التثبيتات المعنوية- التثبيتات العينية- الإهتلاكات-المساهمات- الأصول المالية-المخزونات-الأصول الضريبية (مع تمييز الضرائب المؤجلة) - الزبائن والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا) - خزينة الأموال الإيجابية ومعادلات الخزينة الإيجابية .

في الخصوم:

- رؤوس الأموال الخاصة - الخصوم غير الجارية التي تتضمن الفائدة-الموردون الدائنون الآخرون- خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)
- المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقا) - خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية .

ثانيا: خصائص ميزانية شركات التأمين.

ميزانية شركات التأمين لا تختلف عن ميزانيات المنشآت الأخرى في تركيبتها – أصول وخصوم_ ولا من حيث ترتيب بنودها المتعارف عليه والذي يستند غالبا إلى مبدأ السيولة بالنسبة للأصول والاستحقاق بالنسبة للخصوم، وإنما من حيث المضمون والعناصر بحد ذاتها التي تحتويها هذه الميزانية وهذا راجع لطبيعة النشاط الذي تقوم به، وكون هذه النشاطات معقدة وتقنية وحساسة فقد أولى لها القانون أهمية كبيرة جعلها تمتاز بعدة سمات وخصائص عديدة نذكر منها:

- ✓ يحكم ميزانية شركات التأمين مخطط محاسبي مالي(scf) قطاعي أي خاص بقطاع التأمين.
- ✓ على شركات التأمين أن تتساوى فيها الالتزامات التقنية مع التوظيفات القانونية كما تحددها النصوص التشريعية والتي يوزع مجموعها كما يلي :

- 65 ٪ من مجموع التوظيفات لا بد أن يكون في شكل سندات حكومية كونها تخلو من المخاطرة.
- 35 ٪ من مجموع التوظيفات موزعة على عناصر الأصول الأخرى.

- ✓ على شركات التأمين تكوين هامش ملاءة أو ما يسمى كذلك بحد القدرة على الوفاء لحماية مصالح المؤمن لهم ،ويكون مساويا على الأقل لـ 15 ٪ من الديون التقنية و 20 ٪ من رقم الأعمال الخام.
- ✓ ميزانية شركات التأمين ليس لديها مخزونات، فالصنف الثالث لديها عبارة عن مؤونات تقنية.

- ✓ بالنسبة للإنتاج، فشركات التأمين تتميز بانعكاس دورة الاستغلال، فهي تقوم بتحصيل الأقساط والاشتراكات، ثم تقوم بدفع التعويضات والالتزامات في حالة تحقق الحوادث والأخطار المغطاة في العقود.

المطلب الثاني: العناصر المكونة لميزانية شركات التأمين.

تحكم شركات التأمين مجموعة من القواعد والتنظيمات الخاصة، تتلاءم وطبيعة عمل هذه الشركات وقد تم التطرق إليها في عدة مواضع وعبر مختلف القوانين التي سنها المشرع من أجل ضبط وتوحيد الشكل الأساسي لمختلف القوائم المالية، بالأخص الميزانية وجدول حساب النتيجة وكذا طرق ترتيب وتصنيف الحسابات، مع تحديد المعايير والضوابط التي تحكم العمليات الحسابية للمختلف النشاطات التي تقوم بها هذه الشركات، ولتوضيح الصورة أكثر، سوف نقوم أولا بتقديم نموذج عام لميزانية شركة تأمين ثم نبرز أهم التعديلات التي شملت جانبي الميزانية – أصول والتزامات _ التي جاءت بها المعايير المحاسبية الدولية وكذا القوانين التنظيمية.

أولا: نموذج ميزانية لشركة تأمين

جدول رقم (2–5): نموذج لميزانية شركة تأمين

1– جانب الأصول

سنة الإقفال: 20.../12/31

الأصول	العلامة	المبلغ الخام للسنة n	الاهت/المؤو للسنة n	صافي للسنة n	صافي للسنة n–1
الأصول غير الجارية					
–فارق الشراء – السمعة حسنة أو سيئة		207	2807و 2907		
–أصول غير مادية		20عدا 207	280 عدا 2807		
–أصول مادية					
– أراضي		211	-		
–المباني		213	2813 – 2913		
–عقارات استثمارية		214	2814 – 2914		
–أصول ثابتة أخرى		218-212	2818 -2912/2812-2912		
–الأصول الامتيازية		22			
أصول جاري انجازها		23			
الأصول المالية					
–سندات موضوعة للمعادلة		265	296		
–مساهمات أخرى وديون متعلقة بها		26 عدا (265_ 269)			
–سندات مجمدة أخرى		273-272-271	297		
–القروض أو رؤوس المال غير الجارية.		276-275-274			
–الضرائب المؤجلة للأصل.		133			
–رأس المال أو القيم المودعة لدى المتنازلين		277			
المجموع 1أصول غير جارية					
الأصول الجارية					
احتياطات تقنية للتأمين					
–قسط التأمين المشترك المتنازل عليها.		38			
قسط إعادة التأمين المتنازل عليها		39			

الأقساط والوظائف المشابهة -المتنازل لهم والمتنازلون المدينون. -المؤمنون ووسطاء التأمين المدينون. -المدينون الآخرون. -الضرائب والرسوم المماثلة. -أقساط أخرى ووظائف مماثلة.		40 مدين 41 مدين 42-43-44 خارج 444 إلى 447 45-46(خارج 4609)- 486 -489 444-445-447 48	490 491 495 إلى 498		
-الأصول النقدية وما يماثلها.					
-عقارات استثمارية وأصول مالية جارية أخرى. **-النقدية.**		50 (خارج 509) 51 (خارج 519)-52 -53- 54	590 591 إلى 594		
المجموع 2الأصول الجارية					
المجموع الكلي للأصول					

2-جانب الخصوم :

سنة الإقفال: 20..../12/31

الخصـــوم	العلامة	صافي للسنة n	صافي للسنة n-1
رأسمال الملكية			
-رأس المال الصادر		101	
-رأس المال غير المطلوب تسديده		109	
-المنح والاحتياطات- الاحتياطات المدعمة(1)		104 و 106	
-فوارق إعادة التقييم		105	
-فارق المعادلة(1)		107	
-النتيجة الصافية- النتيجة الصافية قسط كل فوج(1)		12	
-رؤوس مال الملكية أخرى- الترحيل من جديد		11	
قسط المؤسسة الداعمة(1)			
قسط أصحاب المساهمات الصغرى(1)			
مجموع 1 رؤوس أموال الملكية			

الخصوم غير الجارية			
– قروض و ديون مالية.		16 و 17	
–ضرائب (مؤجلة واحتياطية)		134 و 155	
–ديون أخرى غير جارية		229	
–مؤونات مقننة		14	
–مؤونات ومنتجات مثبتة مسبقا.		15 (خارج155)-131-132	
مجموع 2 خصوم غير جارية			
الخصوم الجارية			
أموال أو قيم مستلمة من شركات إعادة التأمين		19	
مؤونات تقنية للتأمين			
–عمليات مباشرة		32-30	
–عمليات القبول		33-31	
ديون وحسابات مرتبطة			
–المتنازل لهم والمتنازلون المدينون		40 دائن	
–المؤمنون ووسطاء التأمين الدائنون.		41 دائن	
ضرائب القروض		447-445-444	
ديون أخرى		509-دائن (444 إلى 447)-48-46-45	
نقدية الخصوم		519 و ديون أخرى 51 و 52	
مجموع 3 الخصوم الجارية			
المجموع الكلي للخصوم			

Source: Avis N° 89, Avis portant plan et règles de fonctionnement des comptes et présentation des états financiers des entités d'assurances et/ou réassurances, Ministère des finances, Conseil national de la comptabilité, Algérie, 2011, PP 78 79

ثانيا: عرض عناصر الميزانية:

تتضمن ميزانية شركات التأمين بشكل عام نفس الحسابات التي تتضمنها ميزانيات باقي الكيانات الاقتصادية الأخرى، باستثناء بعض الحسابات التي تمتاز بها تبعا لطبيعة أنشطة الأعمال التي تقوم بها، والتي سوف نقوم باستعراضها كالتالي:

- ✓ الأصول: هي منافع اقتصادية متوقعة مستقبلا حصل عليها الكيان نتيجة لأحداث أو عمليات سابقة في سبيل الحصول على منافع اقتصادية محتملة في مستقبل[1].
- ✓ الخصوم: هي التزام حالي للكيان ناتج عن أحداث أو عمليات تمت سابقا لنقل أو تحويل أصل اقتصادي في سبيل الحصول على منافع مستقبلية[2].

وتجدر الإشارة إلى أن مجلس المعايير المحاسبية الدولية قد درس احتمالية تغيير أو تطوير المفهومين السابقين وتم اقتراح مفهومين بديلين للأصول والخصوم كما يلي:

الأصول: هي موارد اقتصادية حالية.

الخصوم: هي التزام حالي بحاجة إلى تحويله إلى مورد اقتصادي.

1-حسابات خاصة بشركات التأمين[3] :

1-1-حسابات وكلاء التأمين:

تتعامل شركات التأمين مع الوكلاء والسماسرة وذلك لتحقيق عملياتها، ويعتبر الوكلاء الممثلون الوحيدون لها، ويرتبطون بواسطة عقود خاصة معها، ويتوسطون بإجراء عقود التأمين لحساب المؤمن لهم ويتقاضون عمولة، ويجب أن يكون لهم حساب خاص في محاسبة الشركة، ويتفرعون إلى :

1-1-1-الوكلاء المحليون: تقوم شركات التأمين بمسك حسابات وسجلات خاصة (اليومية المساعدة للوكلاء دفتر الأستاذ المساعد للوكلاء) وذلك من أجل ضمان تتبع واستمرار العمليات التي تقوم بها الشركة بشكل مدقق.

---

[1] *LE GUIDE D'ASSURANCE EN ALGERIE KPMG ,spa ,membre algérien du réseau KPMG, constitué de cabinets indépendant adhérents de KPGM international coopérative ,2013 P 23*

[2] *LE GUIDE D'ASSURANCE EN ALGERIE ; KPMG ,2013,; op , cit, P 23*

[3] سليمة طبايبية ، **دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية**، مرجع سابق ، ص ص 61 63.

1-1-2-الوكلاء الأجنبيون: تعتمد شركات التأمين على أجانب يتولون عمليات التامين نيابة عنها وذلك حسب ما ينص عليه العقد ويتقاضون عمولة، وهذه العملية من الناحية المحاسبية لا تختلف على حسابات عن الوكلاء المحليين.

1-2-حسابات عمليات إعادة التامين:

تستعمل لدى الشركة الأصلية المتنازلة والشركة التي تقوم بعملية إعادة التأمين، وستقتصر دراستنا على حسابات الشركة الأصلية دون المعيدة للتأمين، ولقد أوجب قانون هيئات التأمين على شركات التأمين أن تعيد تأمين جزء من عملياتها المباشرة لدى الشركات الوطنية المكلفة بإعادة التأمين بصورة إجبارية، ويجب أن يدون في سجل الإصدار المبلغ الذي أعيد تأمينه مع ذكر اسم الشركة المعيدة للتأمين.

1-2-1-دفع الأقساط لشركة إعادة التأمين :تقوم شركة التأمين بسداد أقساط إعادة التأمين مقابل حصولها على عمولة وأيضا على تعويضات وذلك عند تحقق الخطر المؤمن ضده، أو هو ما يثبت في دفتر اليومية العامة للشركة.

1-2-2-تجديد عمليات إعادة التأمين :تطرأ تجديدات متتالية والتي تجريها الشركة الأصلية مع زبائنها لذلك تقتضي تثبيتها في سجل خاص يدعى بسجل عمليات تجديدات إعادة التامين.

1-2-3-الإضافات والإلغاءات والتخفيضات :تتحمل شركة إعادة التأمين نصيب من التعويضات المستحقة عن الوثائق المعاد تأمينها بنسبة مماثلة لنصيبها من الأقساط لهذه الوثائق ، ويتم إبلاغ قسم إعادة التأمين بالتعويضات المستحقة للمؤمن لهم بمجرد تحديد قيمة التعويضات، وذلك بالرجوع إلى شركات الإعادة بنصيبها في التعويضات.

1-2-4العمليات النقدية :ينشأ عن العمليات بين الشركة الأصلية وشركة إعادة التأمين عمليات نقدية منها إيداع أموال احتياطية كضمان لدفع التعويضات أو إبقاء مبالغ نقدية جاهزة لديها لغرض توظيفها، فتخضع هذه الأموال إلى دفع فوائد نقدية تحددها الاتفاقية بين الشركتين وتدفعها الشركة الأصلية من أصل واردتها العادية.

1-3-حسابات التأمين على الحياة:

تتمثل حسابات التأمين على الحياة في حسابات الإيرادات والمتمثلة في الأقساط التي يقدمها المؤمن له وحسابات المصاريف كالتعويضات التي تقدمها الشركة والعمولات لوكلائها بالإضافة إلى المال الاحتياطي والذي يحمل إلى حساب المصروفات والإيرادات، ولما كانت لا تقوم بتقدير المال الاحتياطي سنويا لذلك

فهي تعتبر أن رصيد حسابات الإيرادات والمصروفات، في نهاية السنة الجارية الذي يجب أن يظهر في القوائم المالية.

1-4-حسابات التأمينات العامة:

تتمثل حسابات التأمينات العامة في حسابات الإيرادات كالأقساط وصافي الدخل من الاستثمارات وتتكون المصروفات من التعويضات المسددة والعمولات المدفوعة، أما حسابات المال الاحتياطي فتتضمن في احتياطي الأخطار السارية والتعويضات تحت التسديد.

1-5-القوائم المالية وحسابات الأرباح والخسائر:

1-5-1-الحساب العام للأرباح والخسائر :يعتبر أحد الحسابات الختامية في شركات التأمين ترحل إليه النتائج النهائية لكل من حسابات الإيرادات والمصروفات سواء كانت ربحا أو خسارة، كما يقفل فيه الإيرادات والمصاريف العامة الغير مخصصة لفرع من فروع التأمين بعد إجراء التسويات الجردية.

1-5-2-القوائم المالية: تقوم شركات التأمين بإعداد قوائمها المالية في نهاية السنة المالية بعد تلخيص جميع البيانات التي يتم تسجيلها في دفاتر الأستاذ المختلفة على شكل مجموعة من التقارير، وتعد من أهم الوثائق المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي، وتتكون القوائم المالية من: الميزانية، حساب النتيجة والملحق.

المطلب الثالث: تسيير أصول وخصوم شركات التأمين

يتطلب تسيير أصول و خصوم شركات التأمين استراتيجيات خاصة في طريقة إدارة الأعمال لخلق توازن بين تسيير الأصول و الخصوم سواء عن طريق القرارات المتخذة أو المتابعة أو المراجعة و التدقيق في سبيل الوصول إلى الأهداف المسطرة .

أولا: تسيير الحسابات الخاصة بأصول شركات التأمين

ميزانية شركات التأمين لا تختلف عن ميزانيات باقي الأنواع الأخرى من الشركات باستثناء بعض العناصر التي تتماشى وأنشطة العمليات المميزة لها والتي أفرد لها المجلس الأعلى للمحاسبة مدونة حسابات خاصة؛ يمكن توضيحها كما يلي:

1. الصنف الثاني: القيم الثابتة

1-1- عقارات التوظيف حـ/ 214: هي الاستثمارات العقارية المتمثلة في (الأراضي، المباني أو جزء من المباني) والمملوكة لغرض تأجيرها و/أو لزيادة رأس المال وليس المقصود منها[1]:

-الاستخدام في إنتاج لوازم السلع أو الخدمات.

-لأغراض إدارية.

-أو للبيع في إطار النشاط العادي.

بعض الأمثلة عن عقارات التوظيف:

- أراضي محتفظ بها بغرض تقييم رأس المال على المدى الطويل بدلا من البيع على المدى القصير كجزء من الأنشطة التجارية العادية.
- أراضي محتفظ بها للاستخدام في المستقبل وغير محدد في الوقت الراهن.
- مباني يملكها الكيان أو التي يحتفظ بها بموجب عقد إيجار تمويلي والمؤجرة بموجب قد أو أكثر بصيغة إيجار بسيط.
- مباني شاغرة ومحتفظ بها ولكن ينتظر تأجيرها بموجب عقد أو أكثر بصيغة إيجار البسيط.

هذا النوع من الاستثمارات يمكن تقييمه إمّا:

✓ بالتكلفة مخفضا منها مجموع الاهتلاكات ومجموع خسائر القيمة؛

✓ وإما على أساس القيمة العادلة.

1-2-التوظيفات الأخرى :حـ/ 218 :وهي مختلف التوظيفات التي لا تندرج ضمن العناصر السابقة فممكن أن تكون[2]:

-توظيفات في السوق النقدي؛

- أي نوع آخر من التوظيف تحدده القوانين والتنظيمات المعمول بها في الجزائر كالودائع لدى البنوك وغيرها بالإضافة إلى المبالغ المالية الموجودة في خزائنها.

[1] القرار رقم 89 ، مرجع سابق ص 35 .

[2] هدى بن محمد ، **تحليل ملاءة و مردودية شركات التأمين** ، مرجع سابق ص 156

1-3-التثبيتات المالية :

تتمثل التثبيتات المالية في الأصول المالية غير الجارية والمتكونة من غير القيم العقارية الموظفة والأصول المالية الأخرى المذكورة في شكل أصول مالية جارية:

1-3-1 تقسيمات التثبيتات المالية:

و تنقسم إلى الفئات الأربع التالية[1]:

1-3-1-1-سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة: التي يعد امتلاكها مفيدا لنشاط الكيان خاصة وأنها تسمح لها بأن تمارس نفوذا على الشركة التي تصدر السندات أو أن تمارس مراقبتها، المشاركة في الفروع والكيانات المشاركة لها أو المؤسسات المشتركة.

من التعريف السابق نستنتج أن حساب 26 تسجل به وبصفة أساسية حصة المؤسسة في الشركات التابعة لها أو الفروع (حـ/ 261)،وفي الشركات المشاركة لها (حـ/262) إضافة إلى القروض الممنوحة لهذه الشركات، وقسم حساب 26 إلى الحسابات الفرعية التالية[2]:

261-سندات الفروع المنتسبة.

262-سندات المساهمة الأخرى.

266-حسابات دائنة ملحقة بمساهمات المجمع.

267-حسابات دائنة ملحقة بمساهمات خارج المجمع.

268- حسابات دائنة ملحقة بشركات في حالة مساهمة

269-عمليات الدفع الباقية الواجب القيام بها عن سندات المساهمة غير مسددة.

1-3-1-2-السندات المثبتة لنشاط المحفظة الموجهة : لكي توفر للكيان على المدى الطويل بقدر أو بآخر مردودية مرضية ،لكن دون التدخل في تسيير الكيانات التي تمت الحيازة على سنداتها.

1-3-1-3-السندات المثبتة الأخرى: التي تمثل أقساط رأس المال أو توظيفات ذات أمد طويل التي يمكن للكيان الاحتفاظ بها حتى حلول اجل استحقاقها.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19 ، المؤرخ في 25 مارس 2009، قرار **يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيره**، مرجع سابق ، ص 11

[2] القرار رقم 89 ، مرجع سابق، ص 06 .

1-3-1-4-القروض والحسابات الدائنة التي أصدرها الكيان: والتي لا ينوي أو يسعه القيام ببيعها في الأجل القصير: الحسابات الدائنة لدى الزبائن، وغيرها من الحسابات الدائنة للاستغلال لأكثر من 12 شهرا أو القروض التي تزيد على 12 شهرا و المقدمة للأطراف الأخرى .

تدخل الفئات الثلاث الأخيرة ضمن حساب 27 تحت عنوان: الأصول المالية الأخرى.

1-3-2-المعالجة المحاسبية لـ حساب 26 و حساب 27:

عند تاريخ الدخول إلى الأصول، الأصول المالية المثبتة تسجل محاسبيا بتكلفة شرائها، والتي هي القيمة العادلة للمقابل المدفوع، بما فيها مصاريف السمسرة، الرسوم الغير مستردة ومصاريف البنك، لكن لا تتضمن أرباح الأسهم والفوائد التي ستستلمها المؤسسة غير المدفوعة والمستحقة قبل الشراء؛أي عند الشراء يجعل حساب السندات المعني مدينا بتكلفة الشراء الكلية، والحسابات المقابلة التالية:

تجعل دائنة:

-بالنسبة للجزء المسدد فورا الحساب 51-بنوك، هيئات مالية ومشابه.

-بالنسبة للجزء المطلوب وغير المدفوع بعد الحساب -4604موردو القيم الثابتة.

-بالنسبة للجزء من سعر الشراء غير المطلوب:

الحساب 269-دفعات باقية على سندات المساهمة غير المحررة،

أو لحساب 279 -دفعات باقية على السندات المثبتة غير محررة.

و يكون التسجيل المحاسبي كما يلي[1]:

26X		ح/مساهمات وديون مرتبطة بالمساهمات أو	xxx	
27X		ح/ قيم مالية ثابتة أخرى	xxx	
	512	ح/ البنك - أو		xxx
	4604	ح/ موردو القيم الثابتة		xxx
	269	ح/دفعات باقية على سندات المساهمة غير محررة أو		xxx
	279	ح/ دفعات باقية على سندات مثبتة غير محررة		xxx
		شراء السندات		

1-3-2-1جرد الأصول المالية المثبتة:

القيم الثابتة المالية نوعان:

[1] فاتح طايلب ، **محاسبة شركات التأمين في ظل معايير المحاسبة الدولية**، مرجع سابق، ص 123

-قيم ثابتة تحتفظ بها المؤسسة إلى تاريخ الاستحقاق: هذه القيم الثابتة تكون لها خسارة عن القيمة إذا كانت قيمتها القابلة للتحصيل أقل من قيمتها المحاسبية الصافية، إن خسارة القيمة تسجل في نهاية السنة بجعل الحساب (686حساب مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة- العناصر المالية) مدينا وحساب (296حساب خسائر القيمة عن المساهمات) مثلا دائنا؛ ويكون التسجيل الحاسبي كالتالي[1]:

686		ح/مخصصات الاهتلاك وخسائر القيمة—عناصر مالية	XXX	
	29X	ح/خسائر القيمة عن القيم الثابتة المالية		XXX
		إثبات خسارة قيمة السندات		

إن فارق التقييم (الفرق بين قيمة السندات في بداية السنة وقيمتها في نهايتها) يسجل في شكل زيادة أو انخفاض في الأموال الخاصة- إن هدف هذا التسجيل هو عدم التأثير على نتيجة السنة الحالية بالتغيرات الظرفية التي تتعرض لها قيمة السندات والتي سوف لا تباع إلا بعد عدة سنوات. لكن بعد بيع السندات أو إذا تبين أن خسارة انخفاض قيمة هذه السندات هي نهائية، عندها يتم تسجيل خسارة القيمة في حساب النتائج - وهذا باستخدام الحساب (104فارق التقييم)، وذلك كما يلي[2]:

-في حالة تقدير زيادة قيمة على الأدوات الجاهزة للبيع:

261		ح/سندات المساهمة- أو	XXX	
273		ح/ سندات مثبتة لنشاط المحفظة	XXX	
	104	ح/ فارق التقييم		XXX
		إثبات زيادة قيمة السندات		

-في حالة تقدير نقص القيمة على الأدوات الجاهزة للبيع:

104		ح/ فارق التقييم	XXX	
	261	ح/سندات المساهمة- أو		XXX
	273	ح/ سندات مثبتة لنشاط المحفظة		XXX
		إثبات انخفاض قيمة السندات		

1 فاتح طايلب ، **محاسبة شركات التأمين في ظل معايير المحاسبة الدولية**، مرجع سابق، ص 124 .

2 فاتح طايلب ، نفس المرجع، ص 125 .

1-3-2-2-التنازل عن الأصول المالية المثبتة:

التنازل عن السندات المصنفة ضمن القيم الثابتة تسجل كأي عملية تنازل عن القيم الثابتة ويكون التسجيل المحاسبي للتنازل حسب إحدى الحالتين التاليتين:

إن عملية التنازل قد تتم بربح ويسجل بالحساب 767 ،عندها يكون القيد التالي[1]:

512		حـ/ البنك	xxx	
29X		حـ/خسائر القيمة عن القيم الثابتة المالية	xxx	
	767	حـ/أرباح صافية عن عمليات التنازل عن الأصول المالية		xxx
	26أو27	حـ/ القيم الثابتة المالية		xxx
		التنازل عن القيم الثابتة المالية		

أما في حالة بيع القيم الثابتة المالية بخسارة، تسجل بالحساب ،667فيكون القيد كالتالي[2]:

512		حـ/ البنك	xxx	
29X		حـ/خسائر القيمة عن القيم الثابتة المالية	xxx	
667		حـ/خسائر صافية عن عمليات التنازل عن الأصول المالية	xxx	
	26أو27	حـ/ القيم الثابتة المالية		xxx
		التنازل عن القيم الثابتة المالية		

أما في حالة القروض الممنوحة، فإنه في تاريخ الاستحقاق، يسجل حساب القرض في الجانب الدائن مقابل الحساب المدين لأحد الحسابات المالية بالمبلغ المسدد.

1-4الضرائب المؤجلة كأصل(حـ /133)[3]: هي عبارة هن مبلغ للضريبة قابل للتحصيل (ضريبة مؤجلة أصلية) خلال سنوات مالية مستقبلية، وتنتج عن:

- اختلال زمني بين الإثبات المحاسبي لمنتوج ما أو عبء ما وأخذه في الحسبان النتيجة الجبائية لسنة مالية لاحقة في مستقبل متوقع.

1 فاتح طايلب ، **محاسبة شركات التأمين في ظل معايير المحاسبة الدولية**، مرجع سابق، ص 124

2 فاتح طايلب ، نفس المرجع، ص 126 .

3 قانون 89 ، مرجع سابق ،ص 103 .

- عجز جبائي أو قروض ضريبية قابلة للتأجيل إذا كانت نسبتها إلى أرباح جبائية أو ضرائب مستقبلية محتملة في مستقبل منظور.
- ترتيبات وإقصاء أو إعادة معالجة تمت في إطار إعداد كشوف مالية مدمجة .

وأثناء تقديم الحسابات تفصل الضرائب المؤجلة كأصل عن الحسابات الدائنة الضريبية الجارية ،وتحدد أو تراجع عند كل إقفال للسنة المالية على أساس التنظيم الجبائي المعمول به في تاريخ الإقفال أو المنتظرة من السنة المالية التي ينجز الأصل خلالها، أو يسوى الخصم الجبائي ذو حساب التحيين.

1-5-الأصول المالية الجارية :

إن الاستثمار في الأصول المالية الجارية من أهم الأنواع التي يجب أن تستثمر فيها شركات التأمين أموالها لقدرته على التحول لسيولة نقدية بسهولة، ومساهمته في رفع الملاءة المالية لهذه الشركات، فهذه الاستثمارات تعتبر من الأصول المتداولة، وتظهر في الميزانية بعد النقدية مباشرة لأن إمكانية بيعها في أي وقت تجعلها تتمتع بدرجة عالية من السيولة مما يجعلها تعادل النقدية تقريبا[1].

إن ح/ 50 قسم إلى الحسابات الفرعية التالية:

501 –الحصص في المؤسسات المرتبطة.

502 –الأسهم الخاصة (أي أسهم الشركة نفسها.)

503 –الأسهم الأخرى أو السندات المخولة حقا في الملكية

506-السندات، قسائم الخزينة وقسائم الصندوق القصيرة الأجل.

508 –قيم التوظيف المنقولة الأخرى والحسابات الدائنة المماثلة.

509 –التسديدات الباقي القيام بها عن قيم التوظيف المنقولة غير المحررة.

1-5-1- المعالجة المحاسبية:

لدى تحصيلها تسجل القيم المنقولة للتوظيف بسعر شرائها مضافا له عمولات الوسطاء والرسوم غير المسترجعة، مع استثناء الفوائد المستحقة غير المحصلة. ونجعل الحساب المعني (من الحساب 501إلى508) مدينا بالقيمة الكلية للسندات مع جعل الحساب 512 أو464 بالجزء المطلوب، والحساب 509 دائنا بجزء المساهمة الغير مطلوب.

و تسجل كما يلي[2]:

[1] فاتح طايلب ، **محاسبة شركات التأمين في ظل معايير المحاسبة الدولية**، مرجع سابق، ص 126

2 فاتح طايلب ، نفس المرجع، ص 127 .

50X		ح/ قيم منقولة للتوظيف	xxx	
	512	ح/ البنك		xxx
	4604	ح/ موردو القيم الثابتة		xxx
	509	ح/ تسديدات مستحقة		xxx
		شراء القيم المنقولة للتوظيف		

1-5-1-1-التسجيل عند جرد الأصول المالية الجارية:

فيما يخص سندات التوظيف القابلة للتفاوض حاليا والتي تقاس بالقيمة السوقية في تاريخ إقفال الحسابات، الفرق بين هذه القيمة وقيمة السندات الظاهرة في المحاسبية تسجل[1] :

-في الجانب المدين للحساب 50في مقابل الحساب " 765فارق التقييم عن الأصول المالية- فوائض القيمة" إذا تعلق الأمر بفائض قيمة:

50X		ح/ قيم منقولة للتوظيف	xxx	
	765	ح/فارق التقييم عن الأصول المالية- فوائض القيمة		xxx
		تسجيل فائض القيمة		

في الجانب الدائن للحساب 50في مقابل الحساب " 665فارق التقييم عن الأصول المالية - نواقص القيمة" إذا تعلق الأمر بناقص قيمة:

665		ح/ فارق التقييم عن الأصول المالية- نواقص القيمة	xxx	
	50X	ح/ قيم منقولة للتوظيف		xxx
		تسجيل انخفاض القيمة		

1-5-1-2-التسجيل المحاسبي للتنازل عن الأصول المالية الجارية:

وفي حالة التنازل عن سندات التوظيف، رصيد الحساب) 50القيمة الإجمالية للدخول المصححة بفائض أو ناقص قيمة(في الجانب المدين، وسعر التنازل في الجانب الدائن، يسجل[2]: - في الجانب المدين لحساب الأعباء المالية " 667الخسائر الصافية عن التنازل عن الأصول المالية"، إذا تعلق الأمر بخسارة تنازل:

[1] فاتح طايلب ، **محاسبة شركات التأمين في ظل معايير المحاسبة الدولية**، مرجع سابق، ص 127 .

[2] فاتح طايلب ، نفس المرجع، ص 127 .

5أو4		ح/ الحسابات المالية أو حسابات الغير	xxx	
667		ح/ الخسائر الصافية عن التنازل عن الأصول المالية	xxx	
	50X	ح/ قيم منقولة للتوظيف		Xxx
		التنازل عن سندات التوظيف		

-في الجانب الدائن لحساب إيرادات المالية " 767أرباح صافية عن عمليات التنازل عن الأصول المالية"، إذا تعلق الأمر بأربح تنازل.

5أو4		ح/ الحسابات المالية أو حسابات الغير	xxx	
	50X	ح/ قيم منقولة للتوظيف		xxx
	767	ح/الأرباح الصافية عن التنازل عن الأصول المالية		xxx
		التنازل عن سندات التوظيف		

إن فوائد القيم المنقولة للتوظيف المستحقة وغير المحصلة في نهاية السنة تسجل بالحساب 518 فوائد منتظرة والذي يرصد عند تحصيل عوائد السندات.

1-5-2-تصنيف الأصول المالية الجارية:

يتطلب المعيار رقم 39 تصنيف الأصول المالية إلى أربع فئات بهدف تحديد كيفية الاعتراف وقياس تلك الأصول في القوائم المالية و كما يلي[1]:

1-5-2-1-أصول محتفظ بها للمتاجرة :هي الموجودات التي تم امتلاكها بشكل رئيسي لغرض توليد ربح من التقلبات قصيرة الأجل في السعر أو هامش المتعامل، ويجب تصنيف الموجودات المالية على أنها محتفظ بها للمتاجرة بغض النظر عن سبب امتلاكها إذا كانت جزءا من محفظة يوجد دليل على أن لها نمطا فعليا لتحقيق الربح قصير الأجل، وتعتبر الموجودات المالية المشتقة المالية دائما محتفظ إلا إذا حددت بأنها أدوات تحوط فعلية، يعاد تقييمها عند إعداد البيانات المالية بالقيمة العادلة ويتم إقفال الفروقات في قيمتها العادلة (أرباح أو خسائر إعادة التقييم) مباشرة في قائمة الدخل.

[1] سليمة طبايبية ، **دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية** ،مرجع سابق، ص 198

1-5-2-2-الأصول المالية المتوفرة للبيع :وهي تلك الموجودات المالية التي هي ليست :قروض وذمم مدينة،حتى محتفظ استثمارات الاستحقاق، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، ويعاد عند تقييمها إعداد البيانات المالية بالقيمة العادلة ويتم إقفال الفروقات في قيمتها العادلة (أرباح أو خسائر إعادة التقييم)

مباشرة في حقوق الملكية.

1-5-2-3-القروض والذمم المدينة :هي الأصول المالية غير المشتقة والمحددة قيمة تسديدها بشكل مسبق وبمقدار ثابت والتي تنشئها أو تحصل عليها المنشأة، وهي غير مدرجة في سوق نشط وغير مخصصة للمتاجرة بها ولم تعتبرها المنشأة الاعتراف الأولي بها كأصول بالقيمة العادلة من خلال الإرباح والخسائر أو كأصول

متوفرة (معدة) للبيع، وتقيم عند إعداد البيانات المالية بالتكلفة المطفأة؛

1-5-2-4-الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق :هي موجودات مالية غير مشتقة محددة بمبالغ أو دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد أو استحقاق ثابت وللمشروع نية إيجابية وقدرة الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق وتقيم عند إعداد البيانات المالية بالتكلفة المطفأة.

2-الصنف الثالث: حسابات المؤونات التقنية للتأمين

يقصد بالمؤونات التقنية : التعويضات التي سيتم دفعها للمؤمن لهم.

2-1-عمليات الإنتاج(التأمين) : *ASSURANCE*

يقصد بالإنتاج على مستوى شركة التأمين إبرام عقود التأمين مع المؤمن لهم، ونجد فيها:

2-1-1-تسجيل الوثيقة (البوليصة) والتغيير الإيجابي *Avenant positif*:

تتكون وثيقة التأمين من العناصر التالية[1]:

-قسط التأمين؛

-تكلفة الوثيقة؛

-أموال الضمان؛

-حقوق الطوابع الجبائية (حقوق الطابع على الحجم، حقوق الطابع المتدرج).

-الرسم على القيمة المضافة.

[1] فاتح طايلب ، **محاسبة شركات التأمين في ظل معايير المحاسبة الدولية**، مرجع سابق، ص130 .

[2] فاتح طايلب ، نفس المرجع، ص 131

تسجل وثيقة تأمين كما يلي[1]:

4111		ح/ المؤمن لهم – أقساط للاستلام	xxx	
	7000	ح/ الأقساط المصدرة " تأمين أضرار" أو		xxx
	7020	ح/ الأقساط المصدرة" تأمين أشخاص"		xxx
	7003	ح/تكاليف ووثائق التأمين والملحقات "تأمين الأضرار" أو		xxx
	7023	ح/تكاليف ووثائق التأمين والملحقات "تأمين الأشخاص"		xxx
	44311	ح/ أموال مشكلة على عمليات التأمين		xxx
	44501	ح/ رسم على القيمة المضافة على إصدار الأقساط		xxx
	44271	ح/ حقوق الطابع على الحجم		xxx
	44272	ح/ حقوق الطابع المتدرج		xxx
		تسجيل وثيقة التأمين		

2-1-2-تسجيل عمليات الوساطة:

في حالة الحصول على عقد التأمين عن طريق وسطاء التأمين نستعمل بدل حساب المؤمن لهم الحساب 4122لسماسرة التأمين، والحساب 4121 للوكلاء العامون.

2-1-3-عمليات ترحيل الأقساط الخاصة بالسنوات اللاحقة:

احتراما لمبدأ استقلالية الدورات وعند تاريخ إقفال الدورة المالية يرحل الجزء الخاص بالسنوات اللاحقة من أقساط التأمين المباشرة، ويسجل القيد التالي[2]:

7150		ح/ أقساط للترحيل " تأمين أضرار" أو	xxx	
7152		ح/ أقساط للترحيل " تأمين أشخاص"	xxx	
	3000	ح/أقساط مرحلة على العمليات المباشرة"تأمين الأضرار"أو		xxx
	3200	ح/أقساط مرحلة على العمليات المباشرة"تأمين الأشخاص"		xxx
		ترحيل الأقساط		

[2] فاتح طايلب ، **محاسبة شركات التأمين في ظل معايير المحاسبة الدولية**، مرجع سابق، ص132.

2-1-4-ترحيل الأقساط من السنوات السابقة:

عند افتتاح الدورة الموالية يتم إرجاع الأقساط المرحلة سابقا لتصبح جزءا من رقم الأعمال للسنة الحالية، ويتم ذلك محاسبيا كما يلي:

3000		ح/أقساط مرحلة على العمليات المباشرة"تأمين الأضرار"أو	xxx	
3200		ح/أقساط مرحلة على العمليات المباشرة"تأمين الأشخاص"	xxx	
	7100	ح/أقساط مرحلة من السنوات السابقة"تأمين الأضرار"أو		xxx
	7200	ح/ أقساط مرحلة من السنوات السابقة "تأمين الأشخاص"		xxx
		ترحيل الأقساط السابقة		

2-2-محاسبة عمليات الأضرار

2-2-1تشكيل المؤونة:

عند تحقق الضرر المؤمن عليه يقوم المؤمن له بإعلام شركة تأمينه عبر تقرير المعاينة، وتقوم شركة التأمين بتشكيل مؤونة خاصة بالضرر وتتحدد قيمتها بحسب نوع الضرر وبحسب كون المؤمن له ضحية أو متسببا في الحادث (التأمين على السيارات)، فتقوم شركة التأمين بتقدير قيمة التعويض الذي سيدفع للمؤمن له مقابل الضرر إضافة للمصاريف الملحقة بالتعويض مثل أتعاب الخبير والمحامي (إن وجد). يكون التسجيل المحاسبي لتكوين المؤونة (التصريح بالأضرار والمصاريف) كما يلي[1]:

6009		ح/تشكيل مؤونات الأضرار "تأمين الأضرار"أو	xxx	
6029		ح/ تشكيل مؤونات الأضرار "تأمين الأشخاص"	xxx	
	3060	ح/أداءات و مصاريف للدفع "تأمين الأضرار"أو		xxx
	3260	ح/ أداءات و مصاريف للدفع "تأمين الأشخاص"		xxx
		تسجيل المؤونة		

يسجل هذا القيد عند تشكيل المؤونة أو زيادتها، أما عند تخفيضها أو إلغائها (في حالة عدم تحقق شروط التعويض مثلا) نسجل:

[1] فاتح طايلب ، **محاسبة شركات التأمين في ظل معايير المحاسبة الدولية**، مرجع سابق، ص133 .

3060		حـ/أداءات و مصاريف للدفع "تأمين الأضرار"أو	xxx	
3260		حـ/ أداءات و مصاريف للدفع "تأمين الأشخاص"	xxx	
	6009	حـ/تشكيل مؤونات الأضرار "تأمين الأضرار"أو		xxx
	6029	حـ/ تشكيل مؤونات الأضرار "تأمين الأشخاص"		xxx
		تخفيض المؤونة		

2-2-2-تسوية الضرر:

وبعد إتمام الإجراءات الإدارية والتقنية والتأكد من حدوث الضرر ومن قيمة التعويض يتم الدفع للزبون. وهنا نمر بمرحلتين[1]:

- عند تسديد قيمة التعويض يرصد حساب المؤونة بقيمة مبلغ التعويض كما يلي:

6000		حـ/ الأضرار الرئيسية "تأمين الأضرار"أو	xxx	
6020		حـ/ الأضرار المستحقة "تأمين الأشخاص"	xxx	
	512	حـ/البنك		xxx
		تسديد قيمة التعويض		
3060		حـ/أداءات و مصاريف للدفع "تأمين الأضرار"أو	xxx	
3260		حـ/ أداءات و مصاريف للدفع "تأمين الأشخاص"	xxx	
	6009	حـ/تشكيل مؤونات الأضرار "تأمين الأضرار"أو		xxx
	6029	حـ/ تشكيل مؤونات الأضرار "تأمين الأشخاص"		xxx
		ترصيد المؤونة''مبلغ التعويض''		

-وكذلك عند تسديد المصاريف الملحقة، يرصد حساب المؤونة بقيمة المصاريف الملحقة كما يلي:

6006		حـ/ مصاريف ملحقة "تأمين الأضرار"أو	xxx	
6026		حـ/ مصاريف ملحقة "تأمين الأشخاص"	xxx	
	512	حـ/البنك		xxx
		تسديد قيمة مصاريف ملحقة		
3060		حـ/أداءات و مصاريف للدفع "تأمين الأضرار"أو	xxx	
3260		حـ/ أداءات و مصاريف للدفع "تأمين الأشخاص"	xxx	
	6009	حـ/تسوية مؤونات الأضرار "تأمين الأضرار"أو		xxx
	6029	حـ/ تسوية مؤونات الأضرار "تأمين الأشخاص"		xxx
		ترصيد المؤونة''المصاريف الملحقة'		

[1] فاتح طايلب ، **محاسبة شركات التأمين في ظل معايير المحاسبة الدولية**، مرجع سابق ، ص 134 .

2-2-3-الطعون:

2-2-3-1-طعون لفائدة شركة التأمين:

في بعض الحالات (مثلا التأمين على السيارات) وحين تشكيل المؤونة قد تقوم شركة التأمين باحتساب قيمة التعويض على أساس أن زبونها هو المتسبب لكن وبعد التحقق قد يتبين أنه هو الضحية، ففي هذه الحالة يتم الاعتراف بالحق على المؤمن الآخر بالخصم من مصاريف الأضرار كما يلي[1]:

3067		حـ/ طعون مرسلة للتحصيل" تأمين أضرار"	Xxx	
	6009	حـ/ تشكيل مؤونات الأضرار "تأمين الأضرار"		xxx
		تسجيل الطعن		

نسجل نفس القيد عند زيادة المؤونة، أما عند تخفيضها أو إلغائها نقوم بعكس القيد.

وعند التحصيل نسجل القيد التالي [2]:

512		حـ/ البنك	Xxx	
	6007	حـ/ الطعون		Xxx
		تحصيل الطعن		
6009		حـ/ تسوية مؤونات الأضرار "تأمين الأضرار"	Xxx	
	3067	حـ/ طعون مرسلة للتحصيل" تأمين أضرار"		Xxx
		ترصيد المؤونة		

2-2-3-2-طعون لفائدة المؤمن لهم:

في حالة علم الشركة بأن الزبون هو الضحية تقوم بطلب التعويض من المؤمن الأخر، وعند تحصيلها لمبلغ التعويض من المؤمن الأخر لفائدة الزبون تسجل القيد التالي [3]:

512		حـ/ البنك	xxx	
	4196	حـ/ تعويضات محصلة لحساب المؤمن لهم		xxx
		تحصيل الطعون لفائدة المؤمن لهم		

[1] فاتح طايلب ، **محاسبة شركات التأمين في ظل معايير المحاسبة الدولية**، مرجع سابق، ص135

[2] فاتح طايلب ، نفس المرجع، ص 135 .

[3] فاتح طايلب ، نفس المرجع، ص 135 .

2-3-عمليات إعادة التأمين *Réassurance*

تنقسم عمليات إعادة التأمين بحسب موقع شركة التأمين بالنسبة للعملية إلى نوعين:

-عمليات القبول: وهي عملية إعادة التأمين التي تكون فيها شركة التأمين الطرف المتنازل لصالحه أو الطرف الذي يقبل الأقساط التي تنازل عنها الطرف الأخر، سواء كان متنازلا أو متنازلا خلفيا؛

-عمليات التنازل وإعادة التنازل: وهي عملية إعادة التأمين التي تكون فيها شركة التأمين الطرف المتنازل عن جزء من أقساط التأمين المباشرة أو المقبولة.

2-3-1-عمليات القبول. *Les opérations d'acceptations*

2-3-1-1-القبول والتعديل الايجابي على القبول:

عند إبرام عقد إعـادة تأمين بحيث تكون شركة التأمين هي الطرف المتنازل له، نسجل الأقساط المقبولة في رقم أعمـالها، كمـا يتم دفع عمولات للمتنـازل أو معيد التنـازل تمثـل تعويضـا عن مصـاريف إبـرام العقـود وتسييرها قبل التنازل عنها، ويكون التسجيل كما يلي[1]:

402		حـ/ الحساب الجاري لمتنازل و معيد المتنازل	xxx	
7290		حـ/ عمولات ممنوحة " تأمين أضرار" أو	xxx	
7292		حـ/ عمولات ممنوحة تأمين أشخاص"	xxx	
	70100	حـ/أقساط مقبولة "تأمين الأضرار" أو		xxx
	70300	حـ/أقساط مقبولة "تأمين الأشخاص"		xxx
		تسجيل عملية القبول		

2-3-1-2-التعديل السلبي على عمليات القبول:

في حالة تخفيض قيمة القسط المقبول أو إلغاء عملية إعادة التأمين،يتم التسجيل المحاسبي وفق القيد التالي[2]:

[1] فاتح طايلب ، **محاسبة شركات التأمين في ظل معايير المحاسبة الدولية**، مرجع سابق، ص136 .

[2] فاتح طايلب ، نفس المرجع،ص 137 .

701090		ح/ إلغاء أقساط " تأمين أضرار" –أو	xxx	
703090		ح/ إلغاء أقساط " تأمين أشخاص"	xxx	
	7292	ح/ عمولات ممنوحة " تأمين أضرار" أو		xxx
	7292	ح/ عمولات ممنوحة تأمين أشخاص"		xxx
	402	ح/الحساب الجاري للمتنازل ومعيد التنازل		xxx
		قيد التعديل السلبي أو الإلغاء		

2-3-1-3-ترحيل الأقساط المقبولة للسنوات اللاحقة:

بنفس المبدأ الذي ذكرناه سابقا يتم ترحيل الجزء الخاص بالسنوات اللاحقة من الأقساط المقبولة، و يتم التسجيل كما يلي[1]:

71510		ح/ أقساط مقبولة للترحيل " تأمين أضرار" أو	xxx	
71530		ح/ أقساط مقبولة للترحيل " تأمين أشخاص"	xxx	
	31000	ح/أقساط مقبولة مرحلة "تأمين الأضرار"أو		xxx
	33000	ح/أقساط مقبولة مرحلة "تأمين الأشخاص"		xxx
		ترحيل الأقساط المقبولة للسنوات اللاحقة		

2-3-1-4-ترحيل الأقساط المقبولة من السنوات السابقة:

عند افتتاح السنة المالية يتم إدخال الجزء المكتتب عليه ضمن عمليات القبول للسنة السابقة والخاص بالسنة الحالية في رقم الأعمال للسنة الحالية عبر عملية الترحيل كما يلي[2]:

71510		ح/ أقساط مقبولة للترحيل " تأمين أضرار" أو	xxx	
71530		ح/ أقساط مقبولة للترحيل " تأمين أشخاص"	xxx	
	31000	ح/أقساط مقبولة مرحلة "تأمين الأضرار"أو		xxx
	33000	ح/أقساط مقبولة مرحلة "تأمين الأشخاص"		xxx
		ترحيل الأقساط المقبولة للسنوات اللاحقة		

[1] فاتح طايلب ، **محاسبة شركات التأمين في ظل معايير المحاسبة الدولية**، مرجع سابق، ص137 .

[2] فاتح طايلب ، نفس المرجع،ص 138 .

2-3-1-5-عمليات الأضرار على عمليات القبول:

حين تحقق الضرر لدى المؤمن له الأول يتصل بشركة تأمينه للحصول على التعويض، وهي بدورها تتصل بشركة التـأمين (المتنازل له) للحصـول منهـا على تعويض إعـادة التأمين، وبإتباع نفس الإجراءات في عمليات الأضرار المباشر، يتم تشكيل مؤونة، وتعديلها زيادتها أو إنقاصها كما يلي:

-التسجيل المحاسبي للمؤونة [1]:

60109		ح/تشكيل مؤونات الأضرار "تأمين الأضرار"أو	xxx	
60309		ح/ تشكيل مؤونات الأضرار "تأمين الأشخاص"	xxx	
	31600	ح/أداءات و مصاريف للدفع "تأمين الأضرار"أو		xxx
	33600	ح/ أداءات و مصاريف للدفع "تأمين الأشخاص"		xxx
		تسجيل المؤونة عن التعويض لعمليات القبول		

يسجل هذا القيد عند تشكيل المؤونة أو زيادتها، أما عند تخفيضها أو إلغائها (في حالة عدم تحقق شروط التعويض مثلا) نسجل[2]:

31600		ح/أداءات و مصاريف للدفع "تأمين الأضرار"أو	xxx	
33600		ح/ أداءات و مصاريف للدفع "تأمين الأشخاص"	xxx	
	60109	ح/تشكيل مؤونات الأضرار "تأمين الأضرار"أو		xxx
	60309	ح/ تشكيل مؤونات الأضرار "تأمين الأشخاص"		xxx
		تخفيض المؤونة عن التعويض لعمليات القبول		

أما عند تسديد التعويض يرصد حساب المؤونة كما يلي[3]:

60100		ح/ الأضرار "تأمين الأضرار"أو	xxx	
60300		ح/ الأضرار "تأمين الأشخاص"	xxx	
	512	ح/البنك		xxx
		تسديد قيمة التعويض		
31600		ح/أداءات و مصاريف للدفع "تأمين الأضرار"أو	xxx	
33600		ح/ أداءات و مصاريف للدفع "تأمين الأشخاص"	xxx	
	60109	ح/تسوية مؤونات الأضرار "تأمين الأضرار"أو		xxx
	60309	ح/ تسوية مؤونات الأضرار "تأمين الأشخاص"		xxx
		ترصيد المؤونة		

[1] فاتح طايلب ، **محاسبة شركات التأمين في ظل معايير المحاسبة الدولية**، مرجع سابق، ص138 .

[2] فاتح طايلب ، نفس المرجع،ص 138 .

[3] فاتح طايلب ، نفس المرجع،ص 139 .

2-3-2-عمليات التنازل وإعادة التنازل: *La cession et la rétrocession*

2-3-2-1-التعديل الإيجابي:

تعتبر الأقساط المتنازل عنها إلغاء لجزء من رقم الأعمال لشركة التأمين المتنازلة، وإذا كانت الأقساط المتنازل عنها أقساط تم التحصل عليها ضمن عمليات التأمين المباشرة تسمى العملية" تنازل" أما إذا كانت أقساطا تم التحصل عليها ضمن عمليات القبول تسمى بعملية "إعادة التنازل ، "ومع هذه العملية تتحصل شركة التأمين المتنازلة على عمولات إعادة التأمين، ويتم تسجيل القيد التالي[1]:

70900		ح/ أقساط متنازل عنها " تأمين أضرار" أو	xxx	
70910		ح/ أقساط معاد التنازل عنها " تأمين أضرار" أو	xxx	
70920		ح/ أقساط متنازل عنها "تأمين أشخاص" أو	xxx	
70930		ح/ أقساط معاد التنازل عنها " تأمين أشخاص"	xxx	
	401	ح/حسابات جارية للمتنازل لهم و المتنازل لهم خلفيا		xxx
	7210	ح/عمولات عن عمليات التنازل"تأمين الأضرار"		xxx
	7211	ح/عمولات عن عمليات إعادة التنازل"تأمين الأضرار"		xxx
	7212	ح/عمولات عن عمليات التنازل"تأمين الأشخاص"		xxx
	7213	ح/عمولات عن عمليات إعادة التنازل"تأمين الأشخاص"		xxx
		قيد التنازل		

[1] فاتح طايلب ، **محاسبة شركات التأمين في ظل معايير المحاسبة الدولية**، مرجع سابق، ص139.

2-3-2-2-التعديل السلبي على عمليات التنازل وإعادة التنازل:

وفي حالة التعديل السلبي أو إلغاء العملية، يتم تسجيل القيد التالي[1]:

401		ح/حسابات جارية للمتنازل لهم و المتنازل لهم خلفيا	xxx	
7210		ح/عمولات عن عمليات التنازل"تأمين الأضرار"	xxx	
7211		ح/عمولات عن عمليات إعادة التنازل"تأمين الأضرار"	xxx	
7212		ح/عمولات عن عمليات التنازل"تأمين الأشخاص"	xxx	
7213		ح/عمولات عن عمليات إعادة التنازل"تأمين الأشخاص"		xxx
	709090	ح/ إلغاء أقساط متنازل عنها " تأمين أضرار" أو		xxx
	709190	ح/ إلغاء أقساط معاد التنازل عنها" تأمين أضرار" أو		xxx
	709290	ح/ إلغاء أقساط متنازل عنها "تأمين أشخاص" أو		xxx
	709390	ح/إلغاء أقساط معاد التنازل عنها " تأمين أشخاص"		xxx
		قيد التعديل السلبي أو الإلغاء		

2-3-2-3-ترحيل الأقساط المتنازل عنها لسنوات لاحقة:

قد يكون قسط إعادة التأمين متعلقا بأكثر من دورة محاسبية لذا واحتراما لمبدأ استقلالية الدورات يرحل الجزء الخاص بالسنوات اللاحقة من قسط المتنازل عنه، ويتم حساب الجزء المرحل على أساس نسبة الأيام للسنوات المقبلة على عدد أيام العقد، ويكون التسجيل المحاسبي كما يلي[2]:

39000		ح/أقساط متنازل عنها مرحلة "تأمين الأضرار"أو	xxx	
39100		ح/ أقساط معاد التنازل عنها مرحلة "تأمين الأضرار" أو	xxx	
39200		ح/أقساط متنازل عنها مرحلة "تأمين الأشخاص"أو	xxx	
39300		ح/ أقساط معاد التنازل عنها مرحلة "تأمين الأشخاص"	xxx	
	71590	ح/أقساط متنازل عنها للترحيل "تأمين الأضرار"أو		xxx
	71591	ح/ أقساط معاد التنازل عنها للترحيل"تأمين الأضرار" أو		xxx
	71592	ح/أقساط متنازل عنها للترحيل"تأمين الأشخاص"أو		xxx
	71593	ح/ أقساط معاد التنازل عنها للترحيل "تأمين الأشخاص"		xxx
		ترحيل الجزء الخاص بالسنوات اللاحقة		

[1] فاتح طايلب ، **محاسبة شركات التأمين في ظل معايير المحاسبة الدولية**، مرجع سابق، ص140 .

[2] فاتح طايلب ، نفس المرجع، ص 140 .

2-3-2-4-ترحيل الأقساط من السنوات السابقة:

عند افتتاح السنة المالية نقوم بترحيل الجزء من الأقساط المتنازل عنها الخاص بالسنة الحالية والذي تم الاكتتاب عليه في سنوات سابقة، ويكون التسجيل كما يلي[1]:

71090		ح/أقساط متنازل عنها للترحيل "تأمين الأضرار"أو	xxx	
71091		ح/ أقساط معاد التنازل عنها للترحيل"تأمين الأضرار" أو	xxx	
71092		ح/أقساط متنازل عنها للترحيل"تأمين الأشخاص"أو	xxx	
71093		ح/ أقساط معاد التنازل عنها للترحيل "تأمين الأشخاص"	xxx	
	39000	ح/أقساط متنازل عنها مرحلة "تأمين الأضرار"أو		xxx
	39300	ح/ أقساط معاد التنازل عنها مرحلة "تأمين الأضرار" أو		xxx
	39200	ح/أقساط متنازل عنها مرحلة "تأمين الأشخاص"أو		xxx
	39100	ح/ أقساط معاد التنازل عنها مرحلة "تأمين الأشخاص"		xxx
		ترحيل الجزء الخاص بالسنة الحالية		

2-3-2-5-الأضرار في عملية التنازل وإعادة التنازل:

في حالة وقوع الضرر للمؤمن له الأول سيحصل على تعويض من شركة تأمينه والتي تتحصل بدورها على تعويض من الشركة المتنازل لها، فتعويض المدفوع للزبون يعتبر عبئاً أما التعويض المستلم عن عملية إعادة التأمين من المتنازل له فيعتبر إيرادا، ونسجل ما يلي[2]:

39060		ح/أداء ومصاريف للاستلام- التنازل "تأمين الأضرار"أو	xxx	
39160		ح/أداء ومصاريف للاستلام-إعادة التنازل "تأمين الأضرار"	xxx	
39260		ح/أداء ومصاريف للاستلام- التنازل "تأمين الأشخاص"أو	xxx	
39360		ح/أداء ومصاريف للاستلام-إعادة التنازل"تأمين الأشخاص'	xxx	
	60909	ح/ تشكيل مؤونات الأضرار " تأمين الأضرار"		xxx
	60919	ح/ تشكيل مؤونات الأضرار " تأمين الأضرار"		xxx
	60929	ح/ تشكيل مؤونات الأضرار " تأمين الأشخاص"		xxx
	60939	ح/ تشكيل مؤونات الأضرار " تأمين الأشخاص"		xxx
		تسجيل مبلغ التعويض الذي سيستلم عن عملية التنازل أو إعادة التنازل		

[1] فاتح طايلب ، **محاسبة شركات التأمين في ظل معايير المحاسبة الدولية**، مرجع سابق، ص141 .

[2] فاتح طايلب ، نفس المرجع، ص 141

نسجل نفس القيد عند زيادة المؤونة، أما عند تخفيضها أو إلغائها نقوم بعكس القيد، وعند اكتمال الملف يتم تحصيل قيمة التعويض من المتنازل له، ويرصد حساب المؤونة، كما يلي[1]:

-تحصيل قيمة التعويض:

512		حـ/ البنك	xxx	
	60900	حـ/ أداءات تأمين "الأضرار" أو		xxx
	60910	حـ/ أداءات تأمين "الأضرار" أو		xxx
	60920	حـ/ أداءات تأمين "الأشخاص" أو		xxx
	60930	حـ/ أداءات تأمين "الأشخاص"		xxx
		التحصيل من المتنازل له		

-ترصيد المؤونة[2]:

60909		حـ/ تشكيل مؤونات الأضرار " تأمين الأضرار"	xxx	
60919		حـ/ تشكيل مؤونات الأضرار " تأمين الأضرار"	xxx	
60929		حـ/ تشكيل مؤونات الأضرار " تأمين الأشخاص"	xxx	
60939		حـ/ تشكيل مؤونات الأضرار " تأمين الأشخاص"	xxx	
	39060	حـ/أداء ومصاريف للاستلام "تأمين الأضرار"أو		xxx
	39160	حـ/أداء ومصاريف للاستلام- "تأمين الأضرار"		xxx
	39260	حـ/أداء ومصاريف للاستلام "تأمين الأشخاص"أو		xxx
	39360	حـ/أداء ومصاريف للاستلام"تأمين الأشخاص"		xxx
		ترصيد المؤونة		

[1] فاتح طايلب ، **محاسبة شركات التأمين في ظل معايير المحاسبة الدولية**، مرجع سابق، ص142 .

[2] فاتح طايلب ، نفس المرجع، ص 142 .

ثانيا: تسيير الحسابات الخاصة بخصوم شركات التأمين

1- الصنف الأول: الأموال الخاصة

-الحساب 14الذي كان متاحا في النظام المحاسبي المالي أصبح مخصصا لـ "المؤونات المقننة" التي يفرضها القانون لمواجهة التعهدات التقنية التي قدمتها شركة التأمين أو إعادة التأمين للمؤمن لهم؛

-يستخدم الحساب 19الذي كان متاحا في النظام المحاسبي المالي لتسجيل الأموال المستلمة والقيم المودعة من قبل المتنازل لهم والمتنازل لهم خلفيا تحت عنوان "أموال أو قيم مستلمة من معيدي التأمين".

1-1- الضرائب على الخصوم المؤجلة:ح/ 134

هي عبارة عن مبلغ ضريبة على الأرباح قابل للدفع خلال سنوات مالية مستقبلية ، و تسجل في الميزانية وحساب النتائج[1] .

محاسبيا ، يخصم من ح/ 693 المطلوبات الضريبية المؤجلة أو من حساب رأس المال عند الاقتضاء .

ملاحظة:

في نهاية كل سنة يتم ضبط المطلوبات و الموجودات الضريبية المؤجلة في نفس نظيرها من الحسابات[2].

1-2-المؤونات المقننة ح/ 14:

يمثل ح/ 14 الأموال المشكلة وفقا للنصوص التشريعية و التنظيمية على نشاطات التأمين و/ أو إعادة التأمين وذلك من أجل مواجهة أي نقص في الالتزامات الفنية لشركات التأمين وإعادة التأمين؛ بمعنى آخر تعزيز قدرة هذه الشركات على الوفاء بالتزاماتها[3]؛

1-2-1 أنواع المؤونات المقننة حسب كل فرع من فروع التأمين[4] :

1-2-1-1-التأمين على الأشخاص :

-رصيد التعديل؛

-رصيد الخسائر المطلوب دفعها؛

---

[1] مسعود دراوسي، **مقارنة النظام المحاسبي المالي (scf) بالمعايير الدولية للمحاسبة (IFRS/IAS) قياس و تقييم للبنود المالية**.ورقة بحث ، جامعة سعد دحلب ، البليدة، ص 10

[2] الأمر رقم 89 ، مرجع سابق، ص 28.

[3] الأمر رقم 89 ، مرجع سابق، ص 28

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 18 المؤرخ في 31 مارس2013، **المرسوم التنفيذي رقم 13-114يتعلق بالالتزامات المقننة لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين**، ص ص 7.5

– أرصدة خاصة بعمليات تأمين الفروع: حياة– وفاة وزواج– ولادة ورسملة؛

الأرصدة الحسابية.

–رصيد المساهمة في الأرباح التقنية والمالية

–أرصدة خاصة بعمليات التأمين على الأشخاص غير عمليات تأمين الفروع: حياة– وفاة وزواج– ولادة ورسملة؛

– الأرصدة الحسابية.

رصيد الأقساط غير المكتسبة

1–2–1–2–التأمين على الأضرار

–رصيد التوازن؛

–رصيد التعديل؛

–رصيد الأقساط غير مكتسبة؛

رصيد الخسائر المطلوب دفعها في تأمين الأضرار غير تأمين السيارات؛

–رصيد الخسائر المطلوب دفعها في تأمين السيارات؛

–رصيد المساهمة في الأرباح والإرجاعات.

1–2–2– التسجيل المحاسبي للمؤونات المقننة:

و يتم تسجيلها بشكل منفصل ضمن هذا الحساب[1]:

1–2–2–1ح/ 140 مؤونة الضمان.

يموّن رصيد الضمان باقتطاع 1 %من مبلغ الأقساط أو الاشتراكات الصادرة و/أو المقبولة خلال السنة المالية،rصافية من الإلغاءات والرسوم.

1–2–2–2– ح/ 141 مؤونات للالتزامات الإضافية للمتضررين للدفع

1–2–2–3–ح/ 142 مؤونات الكوارث الطبيعية .

يعد هذا المبلغ المقتطع فيما يخص هذه المؤونات من بين تكاليف السنة المالية.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 18 المؤرخ في 31 مارس 2013، **المرسوم التنفيذي رقم 13–114يتعلق بالالتزامات المقننة لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين، مرجع سابق**، ص ص 6.5 .

المبحث الثالث: دراسة قائمة حساب النتائج.

يمكن أن نميز في الواقع بين العمليات التي تقوم بها المؤسسة من خلال تأثيرها على الذمة المالية إما بإحداث أرباح أو خسائر، فهناك عمليات تحدث نتائج ،وعمليات لا تحدث نتائج، وعلى خلاف من الميزانية التي تظهر نتيجة النشاط عند إقفال الحسابات أي في آخر الدورة، فإن جدول النتائج يتضمن حسابات الأعباء والإيرادات لمتابعة تطور نتيجة النشاط بشكل دوري ومستقل عن عناصر الذمة، وترصد حسابات النتائج في نهاية الدورة في حساب النتيجة الذي يعتبر من حسابات الميزانية، ذلك لأن حسابات النتائج يجب أن ترصد كليا مع نهاية الدورة، فهي حسابات غير مستمرة في الزمن(تفتح مع بداية الدورة وتغلق مع نهايتها)، على العكس من حسابات الميزانية التي تعتبر حسابات مستمرة في الزمن؛ وفي هذه الدراسة نحاول تسليط الضوء على هذه القائمة الثانية من القوائم المالية التي يجب عرضها وفقا للمعايير المحاسبة الدولية من طرف جميع المؤسسات التجارية والصناعية والمالية.

المطلب الأول: ماهية قائمة حساب النتائج.

أولا: تعريف قائمة حساب النتائج.

عرّف النظام المحاسبي والمالي حساب النتائج بأنه" بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح / الكسب أو الخسارة ."[1]

وحسب الفقرة (6.230) من نفس القانون فإن حساب النتيجة للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة تضم المنتوجات وأعباء حسب النوع والطبيعة ويبين مبالغ أبرز أنماط المنتوجات والأعباء وبصرف النظر عن التنظيمات الخاصة المتعلقة بهذا القطاع من النشاط، فإن حساب النتائج أو الملحق بهذه الكيانات يمثل ما يأتي:

- أعباء الفوائد وما يشابهها.
- الحصص المستلمة.
- الأتعاب والعمولات المقبوضة.

[1] القرار المؤرخ في 26/ 07 / 2008 و المتضمن **تحديد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية و مدونة الحسابات و قواعد سيرها** ، الفقرة 1.230 ،ص 24.

- الأتعاب و العمولات المدفوعة.
- المنتوجات الصافية الناجمة عن التنازل عن السندات. حسب كل فئة منها.
- الأعباء و المنتوجات المتعلقة بعمليات الصرف.
- منتوجات الاستغلال الأخرى.
- خسائر القروض و التسبيقات الممنوحة و غير قابلة للاسترداد.
- أعباء الإدارة العامة.
- أعباء الاستغلال الأخرى.

ثانيا: أهمية حساب النتائج.

إن حساب النتائج يعتبر الأكثر أهمية من بين القوائم المالية، فهو التقرير الذي يقيس نجاح عمليات المؤسسة لفترة محددة من الزمن، وعليه فإن أهمية هذه القائمة تنبع من[1]:

- تساعد بالتنبؤ بشكل دقيق لدخل المؤسسة في المستقبل.
- تساعد في التقييم الأفضل لإمكانية استلام المشروع لمبالغ نقدية.
- تساعد في التأكد من أن المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها على أفضل وجه.

كما أن لهذه القائمة عدة مزايا وعيوب يمكن ذكرها كما يلي[2]:

1- مزايا قائمة حساب النتيجة :

- التعرف على نتيجة المؤسسة من ربح أو خسارة .
- التعرف على كفاءة الإدارة في أدائها المالي، ويستخدم الربح كمقياس لقياس أداء.
- معرفة ربحية السهم الواحد وذلك كأساس من الأسس الهامة التي ترتكز عليها اتخاذ القرارات الاستثمارية
- معرفة إمكانية توزيع الأرباح على المساهمين.
- التعرف على نتيجة الأعمال المتعلقة بنشاطات المؤسسة التشغيلية، وكذلك نشاطاتها غير العادية.

[1] محمد سامي لزعر ، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، عاوم التسيير ، قسنطينة 2011 ، ص 44.

[2] عبد المالك زين ، **القياس و الافصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، محاسبة بومرداس، 2015 ، ص 33.

- التعرف على مقدار الضريبة الواجب دفعها.
- معرفة إذا ما تم إعداد قائمة حساب النتيجة بناء على الاستمرارية أو بناء على تصفيتها.
- حساب بعض النسب المالية مثل الربحية.

2-عيوب قائمة حساب النتائج:

- استثناء عناصر من قائمة حساب النتيجة لعدم إمكانية قياسها بشكل موثوق مثل:تحسين خدمة العملاء.
- تتأثر النتيجة الطرق المحاسبية المستخدمة، مثل اختلاف طرق الاهتلاك من مؤسسة إلى أخرى، مما يجعل إجراء المقارنة بين المؤسسات صعبا نوعا ما.
- مقاييس النتيجة تتأثر بالحكم الشخصي، مثل تقدير العمر الإنتاجي للأصول غير الجارية، لغرض تحديد نسبة الاهتلاك السنوية.
- تقيس النتيجة و الأداء المالي عن فترة زمنية سابقة.

ثالثا : شكل قائمة حساب النتائج.

يتم عرض قائمة حساب النتيجة في شركة التأمين إما حسب الطبيعة أو حسب الوظيفة الموجودة بالشركة.

1- جدول حساب النتائج حسب الطبيعة:

يبين القرار رقم89 أهم الإيرادات والأعباء التي يجب أن تظهر في حساب النتائج وشكل هذا الحساب الذي يجب إعداده تبعا لطبيعة الأعباء والإيرادات؛ حيث تحتوي هذه القائمة على عدة عناصر للحصول على النتيجة الصافية تتمثل في :

1- أقساط مقتناه للسنة المالية= أقساط صادرة على عمليات المباشرة + أقساط مقبولة + أقساط صادرة مرحلة + أقساط مقبولة مرحلة.

2- خدمات خلال السنة= خدمات على العمليات المباشرة +خدمات على القبول.

3- عمولات إعادة التأمين= عمولات مقبوضة من إعادة التأمين+ عمولات مدفوعة لإعادة التأمين .

4- إعانات استغلال التأمين.

5- هامش التأمين الصافي = 1- 2+3+4.

6- النتيجة التقنية العملياتية= (الإنتاج المثبت- الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى + أعباء المستخدمين + الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة) + (المنتجات العملياتية الأخرى – الأعباء العملياتية الأخرى) + (استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات – المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة).

7- النتيجة المالية= الإيرادات المالية – الأعباء المالية.

- النتيجة العادية قبل الضرائب= (5+6)
- النتيجة الصافية للأنشطة العادية = مجموع إيرادات الأنشطة العادية- مجموع أعباء الأنشطة العادية.

8- النتيجة غير العادية= إيرادات غير عادية – أعباء غير عادية.

9- صافي النتيجة السنة المالية= النتيجة العادية قبل الضرائب – (الضرائب الواجب دفعها عن الإيرادات العادية + الضرائب المؤجلة عن الإيرادات العادية) + النتيجة غير العادية.

10- صافي نتيجة المجمع= صافي نتيجة السنة المالية + حصة في النتائج الصافية للشركات المجمعة.

الجدول رقم (2– 6) : نموذج لقائمة جدول حساب النتائج (حسب الطبيعة).

البيان	ملاحظة	العمليات الإجمالية -n-	التنازل و إعادة التنازل -n-	العمليات الصافية -n-	العمليات الصافية n-1
أقساط صادرة على العمليات المباشرة		702-700	7092-7090-708		
أقساط مقبولة		703-701	7093-7091		
أقساط صادرة مرحلة		-7102-7100 7152-7150	-7109-7108 7159-7158		
أقساط مقبولة مرحلة		-7103-7101 7153-7151	-7109-7108 7159-7158		
1– أقساط مقتناه للسنة المالية					
خدمات على العمليات المباشرة		602-600	6092-6090-608		
خدمات على القبول		603-601	6093-6091		
2– خدمات خلال السنة					
عمولات مقبوضة من إعادة التأمين			721		
عمولات مدفوعة لإعادة التأمين			729		
3– عمولات إعادة التأمين					
4– إعانات استغلال التأمين		74			
5– هامش التأمين الصافي					

الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى.		62-61			
أعباء المستخدمين.		63			
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة		64			
الانتاج المثبت		73			
المنتجات العملياتة الاخرى		75			
الاعباء العملياتية الاخرى		65			
المخصصات،الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة		68			
استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات		78			
6- **النتيجة التقنية العملياتية**					
المنتوجات المالية		76			
الأعباء المالية		66			
7- النتيجة المالية					
النتيجة العادية قبل الضريبة (5+6)					
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية.		698-695			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية .		693-692			
مجموع منتجات الأنشطة العادية					
مجموع أعباء الأنشطة العادية					
النتيجة الصافية للأنشطة العادية					
عناصر غ عادية (منتجات)(يجب تبيانها).		77			
عناصر غ عادية (أعباء)(يجب تبيانها)		67			
8- نتيجة غير عادية					
9-صافي نتيجة السنة المالية					
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادية في النتيجة الصافية(1)					
10-صافي نتيجة المجموع المجمع(1)					
منها حصة ذوي الأقلية(1)					
حصة المجمع(1)					

(1) لا يستعمل إلا لتقديم القوائم المالية الصحيحة.

Source: Avis N° 89, Avis portant plan et règles de fonctionnement des comptes et présentation des états financiers des entités d'assurances et/ou réassurances, Ministère des finances, Conseil national de la comptabilité, Algérie, 2011,P 80.

2- جدول حسابات النتيجة حسب الوظيفة:

يتم عرض قائمة حساب النتيجة حسب الوظيفة وفقا للخصائص المحددة لنشاط التأمين وإعادة التأمين.

نظرا لالتزام شركات التأمين و/ أو إعادة التأمين بتحديد النتيجة التقنية العملياتية (بتطبيق التنظيم المتعلق بإرسال المستندات السنوية الإلزامية) وفق فئات التأمين [الضمان] (بتطبيق التنظيم المتعلق بحصر عمليات التأمين).

تقوم هذه الشركات في ملحق القوائم المالية بإظهار حساب النتيجة حسب الوظيفة، حيث تكون المعلومات المتعلقة بالعمليات التقنية بهوامش متعاقبة وهي[1]:

- الهامش على العمليات المباشرة .
- الهامش على القبول.
- الهامش على التنازل.
- الهامش على إعادة التنازل.
- النتيجة التقنية العملياتية.

ويتم التجميع في شركة التأمين و/ أو إعادة التأمين كما يلي:

- التجميع حسب الأنشطة: على سبيل المثال: الإنتاج، إعادة التأمين ، الإدارة
- التجميع حسب مستويات التشغيل: الوكالة المباشرة، الوكالة العامة....
- التجميع حسب أنواع التأمين: خطر السيارات، المخاطر الصناعية، النقل ....
- التجميع حسب مراكز المسؤولية: فرع ، المديريات المركزية، إدارات إقليمية....

[1] القرار رقم 89 ، مرجع سابق، ص 71 .

المطلب الثاني: أعباء جدول حساب النتائج.

تعتبر الأعباء عنصر من عناصر قائمة حساب النتيجة، حيث تعرف الأعباء بأنها: انخفاض المنافع الاقتصادية خلال الفترة في شكل مخروجات أو انخفاض الأصول التي يترتب عنها نقص الأموال الخاصة باستثناء التوزيعات إلى المساهمين في الأموال الخاصة، وتعريف الأعباء يشمل أيضا الخسائر وكذا الأعباء الناشئة عن النشاطات العادية للمؤسسة مثل : تكلفة البيع ،الأجور، والاهتلاكات.[1]

ويتضمن القرار رقم 89 الصادر في تاريخ 10 مارس 2011 والمتعلق بمخطط وقواعد سير الحسابات وعرض القوائم المالية لشركات التأمين و/ أو إعادة التأمين حسابات الأعباء الخاصة بهذا النوع من الشركات حيث تختلف عن بعض الحسابات المدرجة في النظام المحاسبي المالي وتتشابه في البعض الآخر.

أولا: حسابات الأعباء الخاصة بقطاع التأمين

تنشأ الأعباء الخاصة بشركة التأمين و/ أو إعادة التأمين بموجب الضمانات التي تمنحها هذه الشركات في وقت حدوث الخطر، بتعويض حاملي وثائق التأمين والمتنازلين وشركات التأمين المشترك أو إعادة التأمين.

وتتمثل حسابات الأعباء الخاصة بقطاع التأمين في[2]:

1- ح/60 : التعويضات.

ويتم الفصل بين هذه الأعباء كما يلي:

- أعباء خاصة بأعمال التأمين المتعلقة بفئات " التأمين على الأضرار" مثل الحريق، الحوادث، الإصابات و النقل....
- أعباء خاصة بأعمال التأمين المتعلقة بفئات"التأمين على الأشخاص".

ويتم تقسيم الحساب 60 حسب احتياجات الإدارة والمعلومات المالية إلى حسابات فرعية مثل:

-ح/ 600: التعويضات والمصاريف على العمليات المباشرة" تأمينات الأضرار".

-ح/ 601: التعويضات على العمليات المقبولة " تأمينات الأضرار".

-ح/ 602: التعويضات والمصاريف على العمليات المباشرة " تأمينات الأشخاص".

-ح/ 603: التعويضات على العمليات المقبولة " تأمينات الأشخاص".

[1] عبد الكريم شناي ، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، محاسبة، باتنة ، 2009 ، ص 51 .

[2] قرار رقم رقم 89 ، مرجع سابق، ص ص 67. 68.

-ح/ 608: حصة التأمين المشترك المتنازل عنه في التعويضات.

-ح/609: حصة إعادة التأمين المتنازل عنه في التعويضات.

1-1-ح/ 600 وح/ 602: يظهر هذين الحسابين مختلف التعويضات التي تترتب على شركة التأمين دفعها إلى العملاء عند تحقق الخطر المؤمن ضده ضمن العمليات المباشرة سواء الخاصة بتأمينات الأضرار أو الأشخاص بالإضافة إلى مختلف المصاريف الخاصة بعملية التأمين بما فيها الطعون؛ وتظهر هذه الحسابات في الجانب المدين عند دفع التعويضات أو عند تحمل المصاريف أو عند تشكيل أو زيادة المؤونات وتكون دائنة عند إلغاء أو تدنية هذه المؤونات .

ملاحظة:

عند تعديل المؤونات يتم استعمال ح/ 6009 أو ح/ 6029 (تشكيل وتعديل مؤونات الخسائر) للتمييز بين مؤونات السنة الحالية ومؤونات السنوات السابقة.

1-2- ح/ 601 وح/ 603: تخص التعويضات الخاصة بعمليات القبول لإعادة التأمين والتأمين المشترك (تأمينات الأضرار والأشخاص)، تظهر هذه الحسابات المبالغ التي تترتب على شركة التأمين القابلة دفعها إلى شركة التأمين المعيدة أو المشتركة عند تحقق الضرر المؤمن ضده، ويسجل في جانبها المدين هذه التعويضات المدفوعة بالإضافة إلى المؤونات المشكلة أو الزيادة فيها؛ وتسجل دائنة عند إلغاء مؤونات الخسائر أو تدنيتها .

ملاحظة:

عند تعديل المؤونات يتم استعمال ح/60109، ح/ 60149، ح/ 60309،ح/ 60349 تمييز بين مؤونات السنة الحالية ومؤونات السنة السابقة.

1-3-ح/ 608: يظهر في هذا الحساب مبلغ التعويض المدفوع من شركة التأمين (المتنازلة عن عملياتها) للشركات المشتركة في العملية التأمينية عند تحقق الخطر المؤمن ضده أو المؤونات المشكلة أو تعديلها

ملاحظة:

عند تعديل المؤونات يتم استعمال ح/ 60809 ، ح/ 60829 للتمييز بين المؤونات السنة الحالية ومؤونات السنوات السابقة.

1-4-ح/ 609: يخص هذا الحساب مبلغ التعويض المدفوع من طرف شركة التأمين التي قبلت إعادة التأمين وتنازلت عنه إلى هذه الشركة الأخيرة في حالة تحقق الخطر المؤمن ضده ،وتسجل فيه أيضا المؤونات الخاصة بهذه العملية و تعديل هذه المؤونات.

ملاحظة:

عند تعديل المؤونات يتم استعمال ح/60909، ح/60919، ح/60929 ،ح/ 60939

ثانيا: باقي حسابات الأعباء الأخرى.

1-ح/ 61 و ح/ 62 : الخدمات الخارجية.

يتم تسجيل المصاريف التي تتحملها المؤسسة في هذه الحسابات، ويتم استعمالها دون التمييز الدقيق بينها، وعادة ما تيم تجميع هذه الحسابات معا في جدول حساب النتيجة وتنقسم إلى حسابات فرعية مثل: ح/ 610 المشتريات المستهلة غير المخزنة[1].

2-ح/63 أعباء المستخدمين:

يضم هذا الحساب المصاريف المتعلقة بأجور المستخدمين بما فيها الاشتراكات المرتبطة بالأجور كما تقيد في جانبه المدين المستحقات العينية في الحساب الفرعي (ح/ 638) أعباء المستخدمين الأخرى مقابل جعل الحساب (758) النواتج الأخرى دائنا[2].

3-ح/ 64 الضرائب و الرسوم و التسديدات المماثلة:

إن الضرائب والرسوم والمدفوعات الشبيهة تتعلق بما يأتي[3]:

تتعلق بالمدفوعات الإجبارية للدولة والجماعات المحلية لتغطية النفقات العمومية من جهة، ومن جهة أخرى تتعلق بمدفوعات تقرها السلطة العمومية لاسيما لتمويل أصول الفائدة الاقتصادية والاجتماعية، كما لا تحسب الضريبة على الأرباح ضمن هذا الباب لأنها مسجلة في حساب 69.

4-ح/ 65 الأعباء العملياتة الأخرى:

إن العناصر المجودة في ح/ 65 تعتبر مصاريف متعلقة بالنشاطات العادية للمؤسسة .

---

[1] قرار رقم 89 ، مرجع سابق، ص 68.

[2] رفيق يوسفي ، **النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية و متطلبات التطبيق**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، محاسبة و تدقيق ، تبسة، 2011 ، ص 90 .

[3] عبد الوهاب رميدي، علي سماي، **المحاسبة المالية وفق النظام المالي و المحاسبي الجديد** ، الطبعة الأولى،دار هومة، الجزائر ، 2011 ، ص 193 .

5-ح/ 66 الأعباء المالية[1]

هي مختلف المصاريف المالية التي تتحملها المؤسسة خلال الدورة ويتفرع هذا الحساب حسب الحاجة مثل: -ح/ 661 : أعباء الفوائد.

-ح/ 663 : الفوائد المدفوعة عن أداءات التنازل والمتنازل لهم إعادة التأمين.

بالإضافة إلى هذه الحسابات، فإن باقي الحسابات تتشابه من حيث المحتوى لجميع المنشآت وهي[2]:

6-ح/ 67: مصاريف استثنائية.

لا يستعمل ح/ 67 إلا في الظروف الاستثنائية لتسجيل العمليات الاستثنائية مثلا: في حالة نزع الملكية أو في حالة كارثة طبيعية غير متوقعة.

7-ح/ 68 مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وفقدان القيمة .

يستخدم هذا الحساب في نهاية الدورة المحاسبية لتحديد قيمة النقص في استهلاك القيم الثابتة والأعباء التي تتوقع المؤسسة تحملها مستقبلا.

8-ح/ 69 الضرائب على الأرباح و مثيلاتها :

يقيد في هذا الحساب المبلغ الواجب تحصيله بعنوان الأرباح الخاضعة للضريبة و التي تبقى على عاتق المؤسسة ، و يضم الحسابات الفرعية التالية :

-ح/ 692: الضرائب المؤجلة للأصول

-ح/ 693:الضرائب المؤجلة للخصوم

-ح/ 695: الضرائب على الأرباح المبنية على نتائج الأنشطة العادية .

-ح/ 698: الضرائب الأخرى عن النتائج.

[1] قرار رقم 89 ، نفس المرجع، ص 70.

[2] عبد الوهاب رميدي، علي سماي، **المحاسبة المالية وفق النظام المالي و المحاسبي الجديد**، مرجع سابق، ص 198. 199 .

المطلب الثالث : إيرادات جدول حساب النتائج.

تعرف الإيرادات أو النواتج بأنها:" زيادة المنافع الاقتصادية خلال الفترة في شكل مدخولات أو زيادة الأصول أو انخفاض الخصوم التي يترتب عنها زيادة الأموال الخاصة باستثناء الزيادة الناتجة عن تقديم مساهمات جديدة من طرف المساهمين إلى الأموال الخاصة"[1].

أولا : حسابات الإيرادات الخاصة بنشاط التأمين[2].

1-ح/ 70 الأقساط:

يمثل هذا الحساب، الأقساط المدفوعة من طرف المؤمنين مقابل تغطية مخاطر محتملة تتحقق عن طريق وثيقة التأمين ؛وتقيد فيه الأقساط المقتناة من عملية التأمين المشترك وعمليات إعادة التأمين لتلبية الاحتياجات المنصوص عليها ويتم الفصل بين حسابات الأقساط كما يلي:

- عمليات التأمين الخاصة بفئات " التأمين على الأضرار" (الحريق ، الحوادث ، النقل....) .
- عمليات التامين الخاصة بفئات " التأمين على الأشخاص".

وفقا للاحتياجات من المعلومات الإدارية والمالية يتم إنشاء حسابات فرعية لـ ح/70 مثل:

-ح/ 700: الأقساط الصادرة على العمليات المباشرة –تأمين الأضرار-

-ح/ 701:أقساط مقبولة –تأمين الأضرار-.

-ح/ 702: الأقساط الصادرة على العمليات المباشرة –تأمين الأشخاص-

-ح/ 703: أقساط مقبولة –تأمين الأشخاص-.

-ح/ 708:أقساط التأمين المشترك

-ح/ 709:أقساط متنازل عنها أو معاد التنازل عنها.

1-1-ح/ 700و ح/ 702 أقساط على العمليات المباشرة:

ويضم هذا الحساب الأقساط المبرمة وتكاليف وملحقات الوثيقة، لكن صافية من الضرائب، وتظهر في الجانب المدائن، وعند منح الخصم أو إلغاء الأقساط أو قبول التعويض على الأخطار تظهر هذه الحسابات في الجانب المدين .

[1] عبد الكريم شناي ، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية**، مرجع سابق، ص 51.

[2] قرار رقم 89 ، مرجع سابق، ص 73. 74 .

1-2- ح/ 701 و ح/ 703 وثائق التامين المقبولة :

تخص هذه الحسابات، الأقساط المبرمة ،تكاليف وملحقات وثيقة إعادة التامين؛ وتظهر في الجانب الدائن، وعند إلغاء أقساط مقبولة يظهر في الجانب المدين.

1-3- ح/708 حصة التأمين المشترك المتنازل عنه في القسط:

هي الأقساط المدفوعة من طرف الشركات المشتركة المتنازلة عن عملياتها إلى شركة أخرى وتظهر في الجانب الدائن وعند إلغاء الأقساط تظهر في الجانب المدين.

1-4- ح/ 709 حصة إعادة التأمين المتنازل عنه في القسط:

هي الأقساط المدفوعة من الشركة المعيدة للتأمين للشركة المتنازلة عن عملياتها إلى شركة أخرى وتظهر في الجانب الدائن وعند إلغائها تظهر في الجانب المدين.

2- ح/ 71 أقساط مرحلة :

يقيد في هذا الحساب في جانبه الدائن الأقساط المرحلة من دورات سابقة وحصة التأمين المشترك وإعادة التأمين المتنازل عنه في أقساط مصدرة للترحيل وفي الجانب المدين الأقساط المرحلة وحصة التأمين المشترك وإعادة التأمين المتنازل عنه في أقساط مصدرة مرحلة من دورات سابقة.

3-ح/ 72 عمولات إعادة التأمين:

يمثل هذا الحساب المكافآت المستحقة من قبل المتنازل لهم و المتنازل لهم خلفا فيما يخص عملية التنازل وإعادة التنازل في إعادة التأمين ويتم تقسيمه إلى حسابات فرعية التالية:

3-1-ح/ 721: العمولات المستلمة لإعادة التأمين

3-2-ح/ 729: العمولات المدفوعة لإعادة التأمين.

ويتم توسيع هذه التقسيمات الفرعية لأغراض الحصول على معلومات إحصائية وتحليلية.

ثانيا : باقي حسابات الإيرادات الأخرى[1].

1- ح/ 73 الإنتاج المثبت:

يسجل في هذا الحساب في طرفه الدائن، تكلفة إنتاج عناصر الأصل المادي، وعناصر الأصل المعنوي التي تنتجها المؤسسة؛و يضم الحسابات الفرعية التالية:

[1] عبد الوهاب رميدي، علي سماي، **المحاسبة المالية وفق النظام المالي و المحاسبي الجديد**، مرجع سابق، ص 202. 203.

1-1-ح/731: إنتاج الأصول الثابتة غير المادية:

ويسجل فيه القيم الثابتة المعنوية التي تنجزها المؤسسة بوسائلها الخاصة أو التي لم يكتمل إنجازها في نهاية الدورة.

1-2-ح/ 732: إنتاج الأصول الثابتة المادية:

ويسجل فيه تكلفة القيم الثابتة المادية التي تنجزها المؤسسة بوسائلها الخاصة أو التي لم يكتمل إنجازها في نهاية الدورة.

2- ح/ 74 إعانات الاستغلال:

يقيد في هذا الحساب مبلغ إعانات الاستغلال و التوازن التي حصلت عليها المؤسسة ويضم الحسابات الفرعية التالية :

2-1- ح/ 741 إعانة التوازن:

يسجل فيه الإعانات التي تستفيد منها المؤسسة من أجل تغطية الخسائر التي تتحملها.

2-2-ح/748 إعانات الاستغلال الأخرى:

يسجل فيه الإعانات المالية التي تتحصل عليها المؤسسة لتشجيعها.

3- ح/ 75 إيرادات عملياتية أخرى:

يسجل فيه مختلف العوائد التي تحققها المؤسسة من خلال ممارستها لنشاطها العادي الذي قامت من أجله، ومن أهم الحسابات الفرعية الخاصة بنشاط التأمين:

ح/750 خدمات أخرى لنشاط التأمين[1].

4-ح/ 76 النواتج المالية :

يقسم هذا الحساب حسب الاحتياجات إلى الحسابات الفرعية التالية:

ح/ 761: نواتج المساهمات

ح/ 762:مداخيل الأصول المالية

ح/ 763:مداخيل الحقوق[2]

[1] قرار رقم 89 ، مرجع سابق ، ص 75 .

[2] قرار رقم 89 ، نفس المرجع ، ص 77 .

ح/ 764:الفوائد المدفوعة ن إيداعات المتنازل لهم و المتنازل لهم إعادة التأمين[1]

ح/ 765:فارق التقييم عن عمليات التنازل عن الأصول المالية.

ح/ 766:أرباح الصرف

ح/ 767:الأرباح الصافية عن عمليات التنازل عن الأصول المالية

ح/ 768:نواتج مالية أخرى .

5-ح/ 77: إيرادات استثنائية

لا يستعمل ح/ 77 " العناصر الاستثنائية – إيرادات" إلا في الظروف الخاصة، في حالة تسجيل أحداث استثنائية غير مرتبطة بنشاط الشركة، وتبرز ضرورة وجود هذا الحساب من خلال وجوب تقييد طبيعة و مبلغ كل عنصر استثنائي في بيانات الحالات المالية على حدة.

6-ح/ 78 : استرجاع خسائر القيمة والتموينات.

يقيد في الجانب الدائن لهذه الحسابات من خلال القيد في الجانب المدين خسائر القيمة والمؤونات المعنية عند التموين، حيث يكون تراجع القيمة المسبق بدون جدوى، ويضم الحسابات الفرعية التالية:

ح/781 : استرجاعات الاستغلال عن خسائر القيمة والتموينات –أصول غير جارية.

ح/785 : استرجاعات الاستغلال عن خسائر القيمة و التموينات –أصول جارية.

ح/786 الاسترجاعات المالية عن خسائر القيمة و التموينات.

[1] قرار رقم 89 ، مرجع سابق ، ص 77.

خاتمة الفصل

كخلاصة لما تم التطرق إليه فيها الفصل، نستنتج بأن القوائم المالية هي من أهم مخرجات النظام المحاسبي الذي تتم فيه معالجة كافة الأعمال والأنشطة المالية والتجارية التي تقوم بها شركات التأمين، وبما أن هذه الشركات ذات طبيعة خاصة، فإن قوائمها المالية تحتوي على عناصر مميزة، توضح مليا مختلف العمليات والأنشطة التي تزاولها، ومن أبرز وأهم هذه القوائم، قائمة الميزانية والتي توضح الصورة الحقيقية للمركز المالي للمنشأة وجدول حساب النتيجة والذي يبين حصيلة نشاط المنشأة لسنة كاملة.

وبالنظر إلى صعوبة وتعقد العمليات التي تقوم بها هذه الشركات- شركات التأمين- كون هذه العمليات تتطلب الكثير من الأساليب التقنية المتداخلة فقد أوجد لها المشرع مخطط محاسبي خاص بها، وكذا سن لها قانون خاص يشرح هذه الحسابات و يبين كيفية تسييرها و تدوينها.

مقدمـــة الفصل:

بعد استعراض الإطار النظري الذي تم التعرض له سابقا، وجب إعطاء بعد آخر لهذا الموضوع محل الدراسة من خلال إجراء دراسة تطبيقية في إحدى شركات التأمين الجزائرية.

ولقد ارتأينا اختيار شركة تأمين فاعلة ورائدة في سوق التأمين الجزائري وهي الشركة الوطنية للتأمين *SAA* لدراسة قوائمها المالية ،وتم هذا الاختيار للأسباب التالية :

- تقديم تسهيلات معتبرة من طرف المسؤولين في هذه الشركة على مستوى المديرية الجهوية لموزاية ولاية البليدة والذين لو يبخلوا علينا بنصائحهم ومعلوماتهم وكذا إعطائنا وثائق خاصة بالشركة التي اعتمدنا عليها لإعداد البحث.
- مكانة الشركة الوطنية للتأمين في سوق التأمين الجزائري، فهي تعتبر من الشركات العريقة والرائدة بالإضافة إلى خبرتها الطويلة في مجال التأمين وسنتطرق في هذا الفصل التطبيقي من خلال ثلاث مباحث إلى تقديم الشركة الوطنية للتأمين ثم دراسة ميزانيتها وكذا جدول حساب النتيجة وأخيرا تحليل الأداء المالي لهذه الشركة.

المبحث الأول: تقديم الشركة الوطنية للتأمين *SAA*

تعتبر الشركة الوطنية للتامين *SAA* المحور الرئيسي في سوق التأمين الجزائري باعتبارها من أقدم الشركات من حيث النشـأة، بحيث تمثل ما نسبته 23٪ من الحصـة السوقية الإجماليـة في 2014، وهـي تحتـل الصدارة في مجال تأمينات السيارات و كذا الأخطار الصناعية.

المطلب الأول : تعريف الشركة الوطنية للتأمين *SAA*

أولا : نشأة الشركة الوطنية للتأمين *SAA*

تأسست الشركة الوطنية للتأمين في 12 ديسمبر1963 بالاشتراك بين الجزائر و مصر بنسبة 61٪ و39٪ على التوالي وفي عام 1966 تم تأميمها من طرف الدولة وهي شركة ذات أسهم، تتكون من مجلس إدارة وأعضاء مساهمين والمدير العام، يقدر رأس مالها بـ 20 مليار دينار جزائري سنة 2014 [1].

تصنف شبكة توزيع شركة الوطنية للتأمين من بين أكبر الشبكات على المستوى الوطني وبالتالي تعتبر من أهم نقاط القوة التي تتميز بها الشركة.

ثانيا: النشاط التقني للشركة:

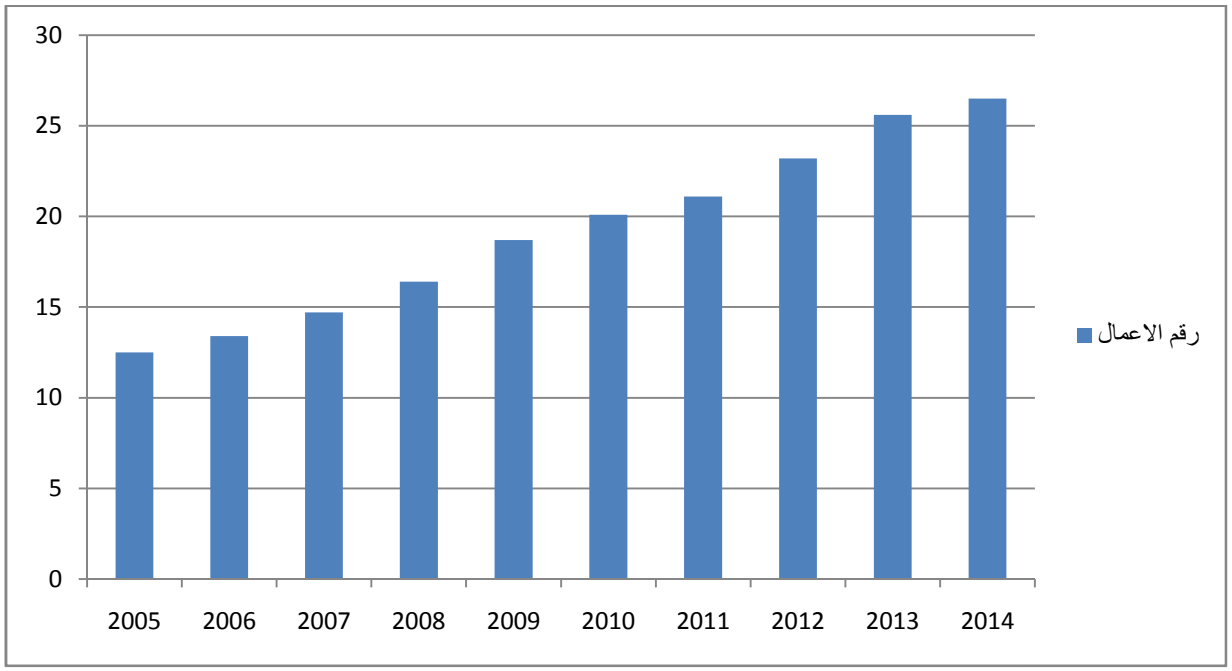
1-الانتاج :

حقت شركة SAA في سنة2014 رقم أعمال قدره 26,5 مليار دينار بزيادة قدرها 864 مليون دينار مقارنة بسنة 2013 .

[1] *www .saa.com*

الشكل رقم(3–1):يبين تطور رقم أعمال الشركة الوطنية للتأمين *SAA* خلال الفترة(2005–2014).

الوحدة : بالمليار دينار جزائري.

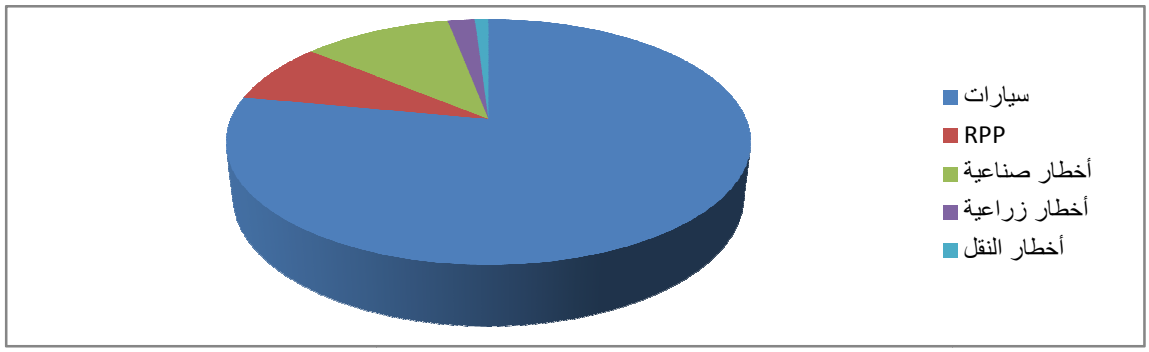


المصدر: *WWW.SAA.DZ*

من الشكل أعلاه الذي يبين تطور رقم الأعمال للشركة الوطنية للتأمين *SAA* نلاحظ أن رقم الأعمال في تزايد مستمر، حيث بلغ رقم الأعمال العام 2005 مبلغ قدره 12,5 مليار دينار وبقي على نفس الوتيرة أي في ارتفاع مستمر حتى سنة 2014 ليبلغ رصيد قياسي يقدر بـ 26,5 مليار دينار .

1–1–هيكل رقم الأعمال:

الشكل رقم (3–2): يبين هيكل رقم أعمال الشركة الوطنية للتأمين *saa*



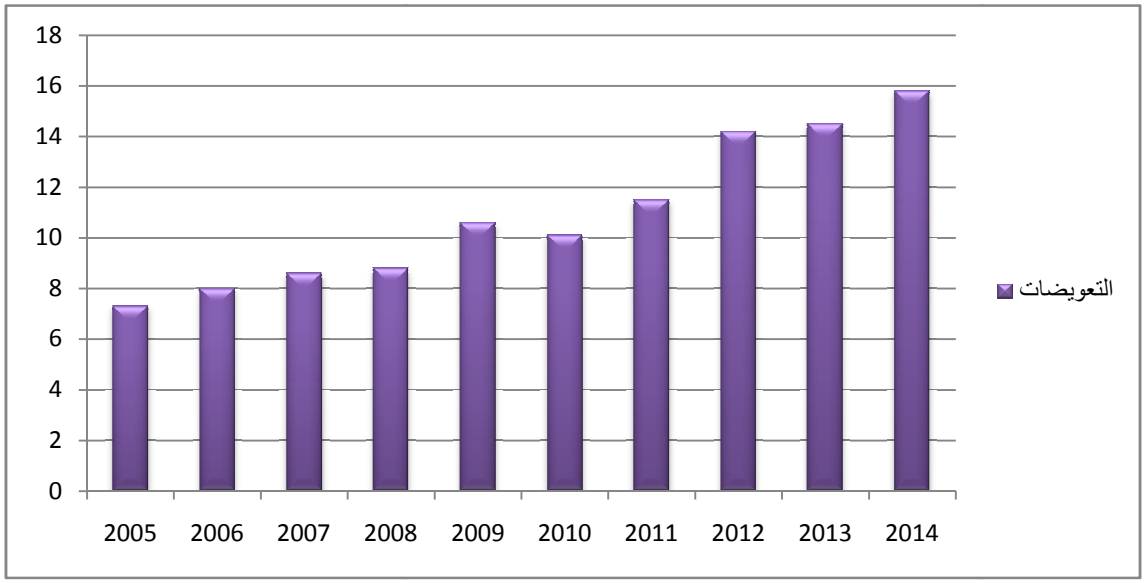
المصدر: *WWW.SAA.DZ*

2- **التعويضات:**

عرفت التعويضات التي تدفعها الشركة للمؤمنين زيادة أو ارتفاع مستمر من سنة2005 وحتى سنة 2009 لتخفض في سنة 2010 ثم تبدأ بالارتفاع في 2011 لتبقى مستمرة في الارتفاع حتى سنة 2014.

الشكل رقم (3-3): يوضح قيمة التعويضات خلال الفترة 2005- 2014

الوحدة : بالمليار دينار جزائري



المصدر: ***WWW.SAA.DZ***

3- إعادة التأمين:

إن الزيادة المقدرة من طرف الدولة في رفع رأس المال الاجتماعي لشركات التأمين إلى 20 مليار دينار سمحت بظهور عدة تعديلات في شروط إعادة التامين غير البحري، وتقدر قيمة التامين الصادر لشركة *SAA* بـ 2,33 مليار دينار ، أما التأمين الوارد فيقدر بـ 466,5 مليون دينار.

ثالثا: النشاط المالي للشركة (الاستثمارات المالية).

تقدر التوظيفات المالية أو الاستثمارات المالية للشركة الوطنية للتأمين *SAA* في 12/31 /2014 بـ 45,4 مليار دينار ، حيث سجلت ارتفاع بنسبة 0,5 ٪ بالمقارنة مع سنة 2013 .

أما الانتاج المالي فيقدر بـ 1,54 مليار دينار ، و الذي عرف انخفاض قدره 2 ٪ مقارنة بسنة 2013؛ كما يقدر المعدل السنوي للاستثمارات المالية بـ 3،4 ٪.

المطلب الثاني: مكانة الشركة الوطنية للتأمين في سوق التأمين الجزائري.

على الرغم من تذبذب الحصة السوقية للشركة الوطنية للتأمين عبر عدة سنوات إلا أنها تبقى في الطليعة بصفة عامة و تحافظ على المرتبة الأولى في العديد من فروع التأمين.

أولا: تطور مكانة الشركة الوطنية للتأمين في السوق الوطنية خلال فترة (2013 –2014) حسب فروع التأمين.

الجدول رقم(3–1): يوضح المقارنة بين الحصة السوقية لـ SAA وإجمالي السوق لسنتي 2013–2014 حسب فروع التأمين.

الحصة / التأمين	إجمالي السوق			SAA			الحصة السوقية لـ SAA		
بالمليار دج	2013	2014	+/-	2013	2014	+/-	2013	2014	+/-
السيارات	60,3	64,5	+٪6,9	20,5	20,7	+1٪	34	32	-٪2
IRD	35,4	40,4	+14٪	4,3	5	+14٪	12	12	-
النقل	6,2	6,7	+٪7,9	0,3	0,3	+٪3	5	5	-
الزراعة	2,8	3,4	+٪20	0,4	0,5	+٪23	16	16	-
الائتمان/ الضمان	0,9	1	+٪11,6	00	00	٪0	00	00	-
المجموع	106	116	+٪9,7	25,6	26,5	+٪3	24	23	-٪5,6
المجموع ماعدا التأمين على السيارات	45	51	+ ٪ 31,5	5,1	5,8	+٪13	٪11	٪11	+٪0,6

المصدر: *WWW.SAA.DZ*

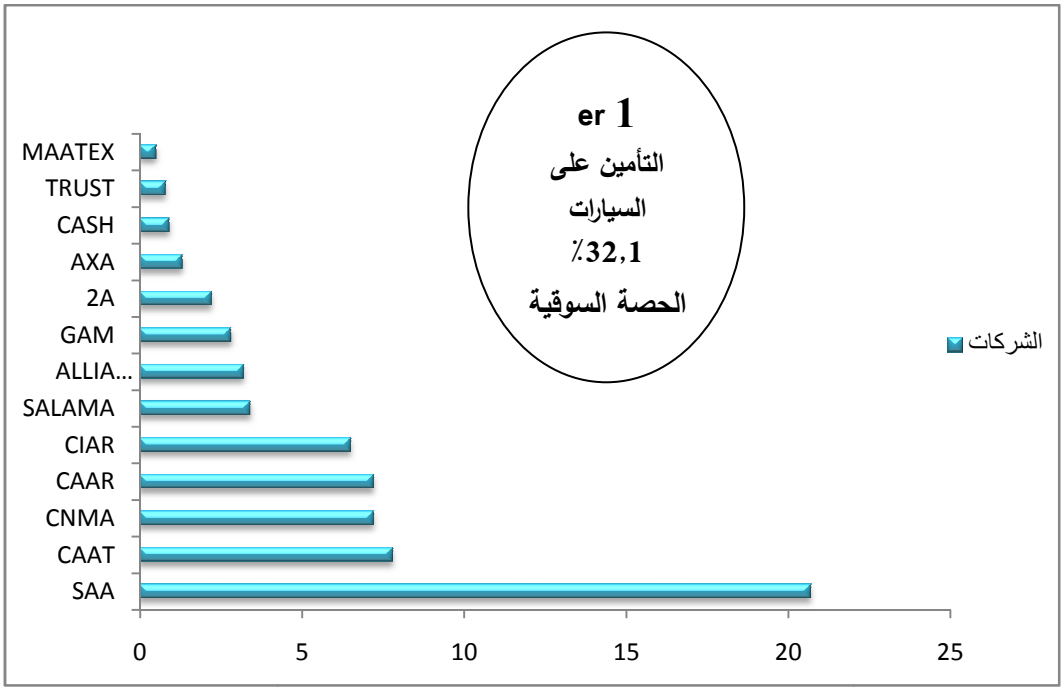
من الجدول أعلاه ، و الذي يبين كمية الإنتاج في سوق التامين الجزائري في سنتي 2013 -2014؛ نلاحظ زيادة في الإنتاج التأميني ، حيث بلغت نسبة الزيادة 9,7 ٪ وبدرجات متفاوتة بين فئات التأمين كما يبين جدول الإنتاج الخاص ب SAA لنفس السنتين و الذي عرف أيضا زيادة بنسبة 3 ٪ من 2013 – 2014 و رغم هذه الزيادة إلا أن الحصة السوقية انخفضت من 24 ٪ إلى 23 ٪ .

ثانيا: ترتيب شركات التأمين حسب الرّيادة في التأمين.

1-التأمين على السيارات :

تحتل شركة SAA المرتبة الأولى في التامين على السيارات سنة 2014 بنسبة 32,1 ٪ و رقم أعمال يقدر بـ 20,7 مليار دينار ، تليها CAAT بـ 7,8 مليار دينار ، ثم CNMA بـ 7,2 مليار دينار .

الشكل رقم (3-4): يوضح ترتيب الشركات حسب رقم أعمالها المحقق خلال سنة 2014 بـ مليار دينار.



المصدر: *WWW.SAA.DZ*

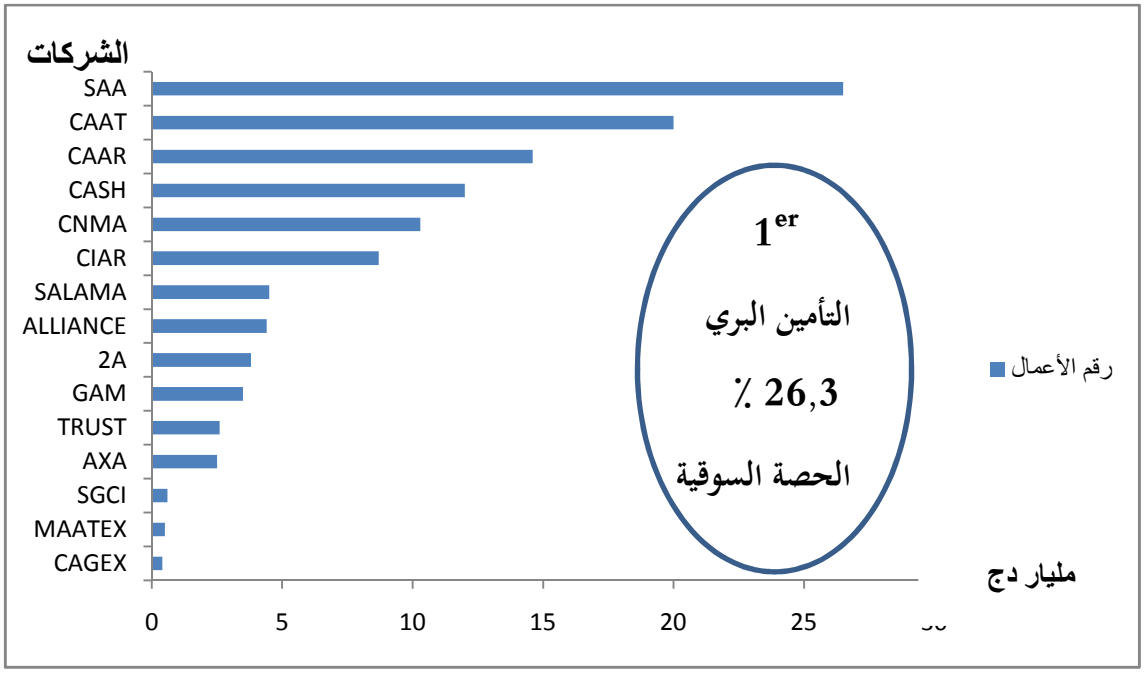
2- تأمين النقل البري:

تحتل *SAA* الصدارة بين الشركات الجزائرية في التأمين على النقل البحري لسنة 2014 بحصة سوقية تحصل إلى 26,3 ٪ و برقم أعمال يقدر بـ 0,2 مليار دينار ، تليها *CAAR* بـ 0,1 مليار دينار ، *CAAT* بـ 0,1 مليار دينار، *CIAR* بـ0,1 مليار دينار، *ALLIANCE* بـ 0,1 مليار دينار، *CASH* بـ 0,1 مليار دينار، *SALAMA* بـ 0,1 مليار دينار.

3- كافة أنواع التأمين:

الشركة الوطنية للتأمين في صدارة الترتيب لكافة أنواع التأمين لسنة 2014 بحصة سوقية تصل إلى 23 ٪ ورقم أعمال 26,5 مليار دينار، تليها *CAAT* برقم أعمال 20 مليار دينار ثم *CAAR* بـ 14,5 مليار دينار.

الشكل رقم (3-5) : يوضح الترتيب التنازلي لرقم أعمال الشركات.



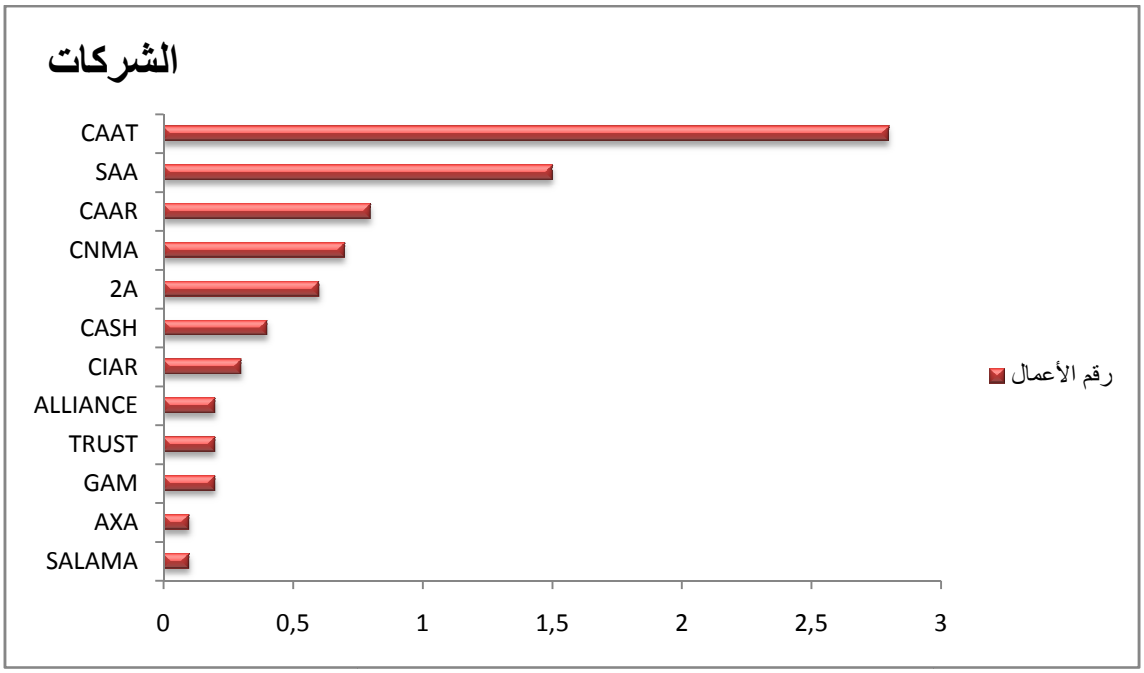
المصدر: *WWW.SAA.DZ*

4- التأمين على الخسائر:

ترتب ***SAA*** في المركز الثاني في التأمين على الخسائر بحصة سوقية 17,7 ٪ ورقم أعمال يقدر بـ 1,5 مليار دينار، بعد شركة ***CAAT*** التي حققت رقم أعمال يقدر بـ 2,8 مليار دينار، وتأتي في المرتبة الثالثة شركة ***CAAR*** بـ 0,8 مليار دينار .

الشكل رقم (3–6):يوضح الترتيب التنازلي لرقم أعمال بعض شركات التأمين في هذا النوع من التأمين

الوحدة: بالمليار دينار جزائري



المصدر: ***WWW.SAA.DZ***

المطلب الثالث: أسباب الريادة.

تعتبر الشركة الوطنية للتأمين SAA أقدم الشركات الجزائرية من حيث الإنشاء و بالتالي الأكثر خبرة في مجال التأمين بجميع أنواعه، وتحتل المرتبة الأولى في السوق الجزائرية في معظم فروع التأمين بما في ذلك التأمين على السيارات ، حيث تعتبر السباقة في تسويق هذا المنتوج وتمتلك اكبر شبكة توزيع على المستوى الوطني و بهدف كسب الريادة في السوق الجزائرية للتأمين، تتبع الشركة الوطنية للتأمين عدة استراتيجيات بوضع أهداف بغية الرفع من مستواها العام .

أولا : استراتيجيات و آفاق الشركة الوطنية للتأمين[1] .

1- مراقبة المعطيات الجديدة للسوق الوطنية والدولية والعمل على الرفع من حصتها في السوق أو بقائها على الأقل متنامية.

1 محمد ترقو ،" تقييم ربحية شركة التأمين باستخدام دوال الانتاج حالة SAA" ،الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية ، الواقع العملي و آفاق التطوير ،جامعة شلف، يومي 03 و 04 ديسمبر 2012 ص 3 .

2- حرص الشركة على المحافظة على نمو رقم أعمالها .

3- العمل على توفير كل الموارد المالية و البشرية لبحث نشاطها التجاري .

4- التسيير الحسن للموارد المالية .

5- العمل على توسيع نطاق شبكاتها المختلفة ، و ذلك بإنشاء وكالات جديدة .

6- العمل على تخفيض الأعباء المتعلقة بالتامين.

7- الالتزام بالتأطير الجيد للموظفين، وذلك من خلال الدورات التكوينية.

8- العمل على إنشاء عدة وكالات جديدة لبيع تسويق المنتج التأميني.

9- العمل على تعميم استخدام المعلوماتية في عمليات التسيير المتعلقة بتسيير المنتوج التأميني.

10- تهدف الشركة أولا و قبل كل شيء الى التحسين المستمر لجودة الخدمة لصالح عملائها بالإسراع بالوتيرة و نوعية الاستقبال في وكالاتها.

ثانيا : نقاط القوة للشركة الوطنية للتأمين[1].

كما أشرنا سابقا، فإن شبكة التوزيع الخاصة بالشركة الوطنية للتأمين SAA تعتبر من بين أكبر الشبكات على المستوى الوطني ،حيث تتكون من 292 وكالة مباشرة و 191 وكالة عامة و 23 سمسار و 138 وكالة تأمين مصرفي مع كل من *BADR* ، *BDL* ، *BNA* بالإضافة إلى 15 مديرية جهوية تتواجد في الولايات التالية : الجزائر بثلاث مديريات ، باتنة ، تيزي وزو ، سيدي بلعباس، موزاية ، وهران ورقلة، قسنطينة، غليزان ، عنابة، بشار، سطيف، و أخيرا تلمسان.

يبلغ عدد العاملين بالشركة بتاريخ 2014/12/31 (4584) موظف.

ثالثا : العوائق التي تواجه الشركة الوطنية للتأمين.

تواجه الشركة العديد من العوائق التي تكبح تطورها ونموها ومن بينها[2]:

1- اشتداد المنافسة بينها وبين الشركات القديمة الموجودة في السوق الجزائرية في ميدان التأمين(*caar,caat,cnma*) خاصة بعد إلغاء قانون الاختصاص في سنة 1989 ؛ وكذلك بينها وبين

[1] *WWW.SAA.DZ*

[2] عمر موساوي ، **محددات الايرادفي القطاع التأمين الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، ورقلة ، 2006، ص ص 137 138

الشركات الجديدة الداخلة للمنافسة في مجال التامين وهذا بعد فتح سوق التامين الجزائرية للمنافسة من خلال الأمر الصادر بتاريخ 25 جانفي 1995 للخواص الوطنيين والأجانب.

2- تدني حصتها السوقية في منتجاتها التأمينية ذات الاختصاص، خصوصا في منتوج التأمين على السيارات وتأمين الأشخاص.

3- انعدام أو غياب الثقافة التأمينية لدى الجمهور.

4- الصورة السلبية التي يحملها طالبي التامين على الشركة الوطنية للتامين (saa) خصوصا خلال فترة احتكار الدولة للقطاع.

5- الهروب و التخلي لبعض الكوادر عن الشركة و الذهاب للعمل في شركات ذات الرأسمال الخاص وذلك بسبب ارتفاع الأجور فيها.

6- ضعف النمو في منتوج الأخطار البسيطة في السوق عموما.

7- نقص الخبرة في تسيير العقود التأمينية من طرف الموظفين .

8- فيما يخص تأمين الأشخاص فإنه يواجه العديد من العراقيل تتمثل في :

- العائق الديني.
- المظهر التقني للعقود.
- انكار و شك الجمهور.
- منح عائلية و ضعف المداخيل و غياب ثقافة الادخار.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية للشركة الوطنية التأمين

إن القوائم المالية لشركة saa المعدة بتاريخ 2014/12/31 تم إعدادها وفقا للقانون رقم 07- 11 الصادر في 25 نوفمبر 2007 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي و المطبق على شركات التامين و /أو إعادة التامين و كذلك التعليمات المنصوص عليها في الأمر رقم 89 الصادر بتاريخ 10 مارس 2011 المتعلق بمخطط و قواعد سير الحسابات و عرض القوائم المالية لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين ، وسنتطرق في هذا المبحث و المتكون من ثلاث مطالب إلى عرض القوائم المالية للشركة الوطنية للتأمين و تبويب بياناتها.

المطلب الأول : قائمة المركز المالي (الميزانية) .

أولا : عرض ميزانية شركة الوطنية للتأمين saa للسنة المالية 2013 و 2014

الجدول رقم (3–2): ميزانية الشركة الوطنية للتأمين للسنة المقفلة 2014/12/31

1– جانب الأصول:

الأصول	العلامة	المبلغ الخام للسنة 2014	الاهت/المؤو للسنة 2014	صافي القيمة للسنة 2014	صافي القيمة للسنة 2013
الأصول غير الجارية					
–فارق الشراء – السمعة حسنة أو سيئة		168.477.237,82	166.837.575,26	1.639.662,56	12.833.302,45
–تثبيتات غير مادية					
–أصول مادية		5.148.438.928,59		5.148.438.928,59	5.252.634.428,59
– أراضي		6.886.612.615,85	1.481.375.456,65	5.405.237.159,20	5.493.160.491,28
–المباني		1.464.231.323,72	446.932.660,75	1.017.298.662,97	1.069.676.628,68
–عقارات استثمارية		1.116.127.537,16	674.390.375,45	441.737.161,71	370.497.308,51
–أصول ثابتة أخرى					80.720.087,74
–الأصول الامتيازية		191.218.330,73		191.218.330,73	149.961.141,00
–التثبيتات الجارية					
التثبيتات المالية المالية					
–سندات موضوعة للمعادلة		2.990.438.503,59	1.970.341,86	2.988.468.161,73	2.840.134.740,98
–مساهمات أخرى وديون متعلقة بها		45.239.797.193,21		45.239.797.193,21	44.501.739.510,56
–سندات مجمدة أخرى		101.183.433,00		101.183.433,00	2.641.285,65
–القروض أو رؤوس المال غير الجارية		618.634.734,78		618.634.734,78	588.391.706,00
–الضرائب المؤجل للأصل		7.332.318,54		7.332.318,54	9.273.370,77
–رأس المال أو القيم المودعة لدى المتنازلين					
المجموع 1أصول غير جارية		63.932.492.156,99	2.771.506.409,97	61.160.985.747,02	60.371.664.002,21
الأصول الجارية					
احتياطات تقنية للتأمين					

–قسط التأمين المشترك المتنازل عليها.		7.264.958,91		7.264.958,91	44.894.131,72
–قسط إعادة التأمين المتنازل عليها.		1.852.851.467,52		1.852.851.467,52	1.719.482.893,68
الأقساط والوظائف المشابهة					
–المتنازل لهم والمتنازلون المدينون.		474.479.294,66		474.479.294,66	453.128.085,66
–المؤمنون ووسطاء التأمين المدينون.		2.840.361.520,79	128.353.804,79	2.712.007.716,00	2.064.971.407,92
–المدينون الآخرون.		1.502.586.896,46	35.257.834,30	1.467.329.062,16	1.471.766.263,46
–الضرائب والرسوم المماثلة.		807.718.468,34		807.718.468,34	868.544.346,07
–أقساط أخرى ووظائف مماثلة.		105.425.160,11		105.425.160,11	95.938.969,27
–الأصول النقدية وما يماثلها.					
–عقارات استثمارية وأصول مالية جارية أخرى.		157.577.978,00		157.577.978,00	675.000.000,00
–النقدية.		2.065.447.164,54		2.065.447.164,54	2.516.243.579,77
المجموع 2الأصول الجارية		9.813.712.909,33	163.611.639,09	9.650.101.270,24	9.909.969.677,55
المجموع الكلي للأصول		73.746.205.066,32	2.935.118.049,06	70.811.087.017,26	70.281.633.679,76

2– جانب الخصوم:

الخصـــوم	العلامة	صافي القيمة للسنة 2014	صافي القيمة للسنة 2013
رأسمال الملكية			
–رأس المال الصادر		20.000.000.000,00	20.000.000.000,00
–رأس المال غير المطلوب تسديده			
–المنح والاحتياطات– الاحتياطات المدعمة(1)		7.489.285.245,39	5.764.384.523,40
–فوارق إعادة التقييم			
–فارق المعادلة(1)			

–النتيجة الصافية– النتيجة الصافية قسط كل فوج(1)		**3.324.294.621,84**	**3.224.900.721,99**
–رؤوس مال الملكية أخرى–الترحيل من جديد		**-80.230.535,00**	
قسط المؤسسة الداعمة(1)			
قسط أصحاب المساهمات الصغرى(1)			
مجموع 1 رؤوس أموال الملكية		**30.733.349.332,23**	**28.989.285.245,39**
الخصوم غير الجارية			
– قروض و ديون مالية.		**1.213.802,88**	**1.213.802,88**
–ضرائب (مؤجلة واحتياطية)			
–ديون أخرى غير جارية			**80.720.087,74**
–مؤونات منظمة		**1.923.751.790,81**	**1.837.627.226,16**
–مؤونات ومنتجات مثبتة مسبقا.		**1.888.412.902,92**	**1.733.963.374,25**
–أموال أوقيم مستلمة من شركات إعادةالتأمين		**1.425.343.170,67**	**1.379.566.485,87**
مجموع 2 خصوم غير جارية		**5.238.721.667,28**	**5.033.090.976,90**
الخصوم الجارية			
مؤونات تقنية للتأمين			
–عمليات مباشرة		**28.551.918.146,88**	**28.282.768.208,72**
–عمليات القبول		**196.191.293,55**	**161.540.198,81**
ديون وحسابات مرتبطة			
–المتنازل لهم والمتنازلون المدينون		**1.072.123.162,47**	**1.661.316.235,72**
–المؤمنون ووسطاء التأمين الدائنون.		**478.188.763,65**	**423.516.557,43**
ضرائب القروض		**1.448.334.908,96**	**2.087.444.127,99**
ديون أخرى		**3.091.196.100,34**	**3.637.285.308,54**
نقدية الخصوم		**1.063.641,90**	**5.386.820,26**
مجموع 3 الخصوم الجارية		**34.839.016.017,75**	**36.259.257.457,47**
المجموع الكلي للخصوم		**70.811.087.017,26**	**70.281.633.679,76**

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الشركة الوطنية للتأمين *saa*

ثانيا: تبويب الميزانية .

تم تبويب عناصر وبنود الميزانية وفقا لترتيب ورودها في نموذج الميزانية كما جاء في الأمر رقم 89 ومن بين أهم العناصر الهامة التي تبرز خصوصية محاسبة شركات التأمين من خلال الميزانية نجد عنصر الاستثمارات المالية و قيم مسجلة من طرف المتنازلين في جانب الأصول ؛ و عنصر المؤونات التقنية والمقننة في جانب الخصوم، إضافة للحقوق والديون التي تنشأ عن عمليات التأمين المباشر وعمليات إعادة التأمين و التي سوف نركز عليها .

1- الأصول:

1-1-الأصول غير الجارية :

تمثل نسبة 86 ٪ من مجموع الأصول و تضم مجموعة من العناصر المبوبة حسب درجة السيولة وهي التثبيتات المعنوية ثم التثبيتات العينية و التي تمثل نسبة 17,23 ٪ من الأصول، وأهم عنصر هو القيم الثابتة المالية التي تمثل نسبة 68,26 ٪، حيث قسمت إلى ثلاث فئات من خلال الميزانية، وجاء هذا التبويب بناء على طبيعة و هدف اقتنائها، وهي كما يلي :

- المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة، حيث تعتبر وفق معايير المحاسبة الدولية أصول مالية معدة للبيع .
- السندات الأخرى المثبتة: عبارة عن توظيفات مالية طويلة الأجل، ويتم تسجيلها في حساب 271
- القروض والأصول المالية الأخرى غير جارية: هي عبارة عن ودائع وكفالات مدفوعة ومسجلة من خلال حساب 274 والتي يمكن اعتبارها كقروض و ذمم مدينة.

بالإضافة إلى العناصر التي ذكرت، نجد أيضا في جانب الأصول المالية غير الجارية، أموال أو قيم مودعة لدى المتنازلين، وهي أموال لم تقم الشركة باستخدامها وتسجل في حساب 277.

وآخر عنصر في جانب الأصول غير الجارية نجد الضرائب المؤجلة كأصل والتي قيدت في حساب 133

1-2 الأصول الجارية :

1-2-1 : مؤونات تقنية للتأمين:

هي الجزء المتنازل عنه من المؤونات التقنية في عمليات إعادة التأمين، حيث بلغت حوالي 1,860 مليار دج في سنة 2014 بزيادة قدرها 5,42 ٪ عن سنة 2013.

1-2-2 المتنازل لهم والمتنازلين المدينين:

عبارة عن حقوق ناشئة عن عمليات إعادة التأمين والمتعلقة بالحسابات المدينة ح/40 بمبلغ 0,474 مليار دج.

1-2-3 المؤمن لهم ،وسطاء التأمين و حسابات ملحقة:

تشكل على المؤمن لهم ووسطاء التّأمين تسجل في ح/ 41 بمبلغ 2,712 مليار دج.

1-2-4 المدينين الآخرين:

يخص هذا الحساب العمال و الحسابات المرتبطة بهم ، حيث بلغ 1,467 مليار دج في سنة 2014 و قد عرفت انخفاض بنسبة 0,3 ٪ .

1-2-5 ضرائب و ما شابهها مثل الرسم على القيمة المضافة:

1-2-6 حسابات دائنة وظائف المشابهة الأخرى: بلغت 0,1 مليار دج.

1-2-7 التوظيفات والأصول المالية الجارية الأخرى:

تتمثل في أذونات الخزينة والتي تبلغ 0,15 مليار دج يتم تسجيلها في ح/ 50 وتعتبر أصول مالية محتفظ بها للمتاجرة.

1-2-8 الخزينة:

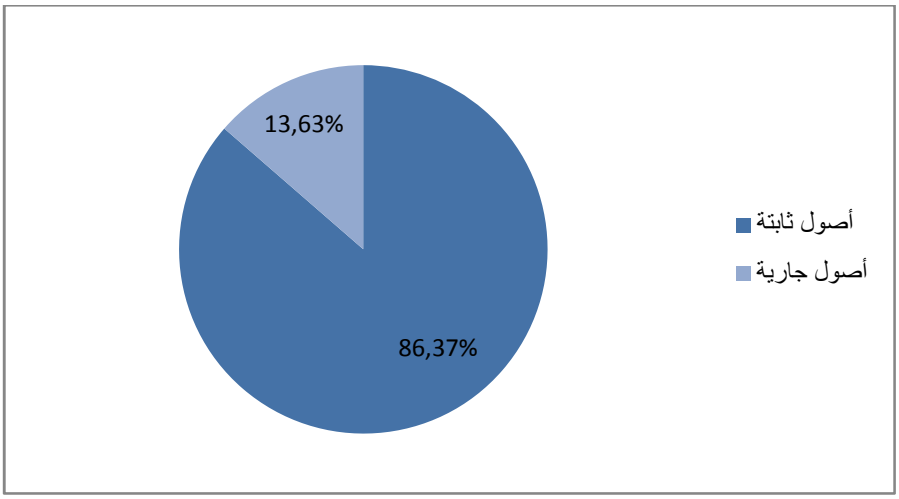
بتاريخ 2014/12/31 بلغت 0,2 مليار دج و تتمثل في النقد وأرصدة الودائع تحت الطلب (حسابات بنكية جارية ح/51).

ملاحظة:

يتم استخدام حساب 511 قيم قيد التحصيل كحساب وسيط يرصد مع حـ/ 512

و نقدم الشكل التالي يوضح هيكلة الأصول في 2014/12/31.

الشكل رقم (3-7) : يبين هيكلة أصول saa



المصدر: من إعداد الطلبة

2- الخصوم :

تبوب الخصوم حسب درجة الاستحقاق إلى:

2-1- الأموال الخاصة:

تمثل الأموال الخاصة نسبة 43 ٪ من مجموع الخصوم بتاريخ 2014/12/31 وتعرف هذه النسبة بنسبة الاستقلالية المالية .

2-2- الخصوم غير الجارية:

و مثل نسبةّ 8 ٪ من الخصوم و تنقسم إلى:

2-2-1- القروض و الديون المالية :

هي عبارة عن ودائع و كفالات مقبوضة و مسجلة في حـ/ 16 بمبلغ 1,2 مليار دج .

2-2-2 المؤونات المقننة:

هي مسجلة من خلال حـ/ 14 و شكلت سنة 2014 مبلغ 1,9 مليار دج بارتفاع قدره 4,68 ٪

2-2-3 مؤونات و منتجات معاينة مسبقا :

يخص هذا الحساب المؤونات الخصوم غير الجارية ومؤونات معاشات التقاعد، ويقدر مبلغها بـ 1,9 مليار دج .

2-2-4 أموال أو قيم مستلمة من معيدي التأمين:

هي تمثل الضمان المستلم من معيدي التامين و المسجلة في حـ/ 19 و شكلت خلال سنة2014 مبلغ 1,4 مليار دج بزيادة قدرها 3,31 ٪ عن 2013 .

نلاحظ أن حـ/ 19 يظهر ضمن الخصوم غير الجارية، وهذا نظرا لطول فترة احتجاز هذه الأموال، أي تتجاوز السنة.

2-3. الخصوم الجارية : تشكل نسبة 49 ٪ من الأصول .

2-3 -1 المؤونات التقنية للتأمين:

تعتبر ديون تلتزم شركة saa بأدائها مستقبلا للمؤمن لهم و بلغ مقدارها في 2014/12/31 حوالي 29 مليار دج بين المؤونات التقنية على العمليات المباشرة و على عمليات القبول بزيادة 1,06 ٪ عن سنة 2013 .

2-3-2 المتنازل لهم و المتنازلين و الحسابات الملحقة:

يمثل هذا الحساب الديون الناتجة عن عمليات إعادة التأمين ويشكل مبلغ 1,1 مليار دج في 2014/12/31 .

2-3-3 مؤمن لهم ووسطاء التأمين:

يخص هذا الحساب التسبيقات المستلمة من الزبائن وكذلك المرتجعات والحسومات، ويشكل مبلغ 0,5 مليار دج بتاريخ 2014/12/31 .

2-3-4 الضرائب :

تمثل مبلغ 1,5 مليار دج في سنة 2014 .

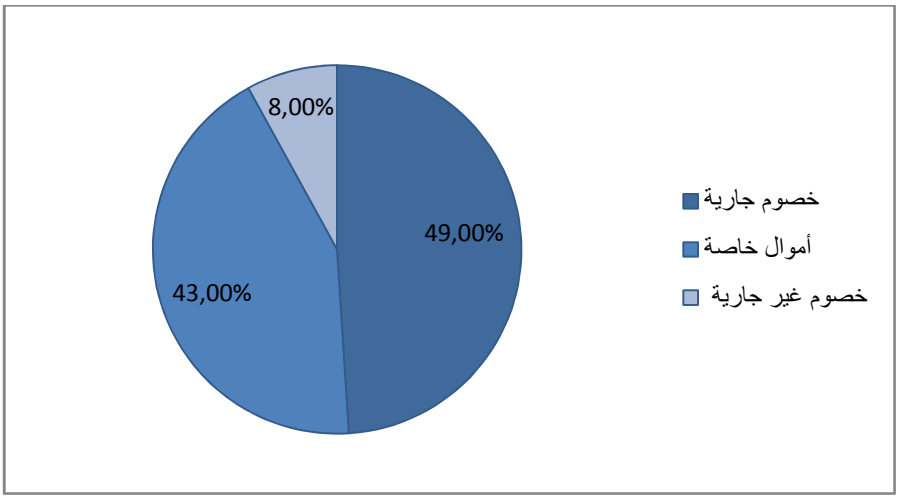
2-3-5 ديون أخرى:

هي عبارة عن الحسابات الدائنة ما عدا ح/ 444 وح/ 446 وح/ 447 .

2-3-6 خزينة الخصوم:

يبلغ مقدارها في سنة 2014 مبلغ 1 مليون دج بانخفاض حوالي 80,25 ٪ عن سنة 2013 .

الشكل رقم (3-8) : يوضح هيكلة الخصوم لشركة saa



المصدر: من إعداد الطلبة

المطلب الثاني: جدول حساب النتائج

أولا : عرض جدول حساب النتائج

اختارت الشركة الوطنية للتأمين saa عرض النتائج حسب الطبيعة الذي يظهر مؤشرات تسيير الشركة ككل.

وتم عرض حساب النتائج وفق النموذج المقترح من خلال الأمر رقم 89 المذكور سابقا.

الجدول رقم (3-3) حساب النتائج حسب الطبيعة للسنة المقفلة

في 2014/12/31 .

البيان	العمليات الإجمالية 2014	التنازل و إعادة التنازل 2014	العمليات الصافية 2014	العمليات الصافية 2013
أقساط صادرة على العمليات المباشرة	**26.170.053.764,62**	**2.333.770.310,06**	**23.836.283.454,56**	**23.551.326.952,22**
أقساط مقبولة	**500.266.652,34**		**500.266.652,34**	**375.836.436,05**
أقساط صادرة مرحلة	**-551.769.125,47**	**-92.210.879,39**	**-459.558.246,08**	**-746.026.907,15**
أقساط مقبولة مرحلة	**-36.592.146,97**		**-36.592.146,97**	**-7.111.266,64**
1- أقساط مقتناه للسنة المالية	**26.081.959.144,52**	**2.241.559.430,67**	**23.840.399.713,85**	**23.174.025.214,48**
خدمات على العمليات المباشرة	**14.087.839.092,30**	**633.102.020,68**	**13.454.737.071,62**	**12.749.013.442,09**
خدمات على القبول	**315.531,76**	**-325.905,09**	**641.436,85**	**-302.975,02**
2- خدمات خلال السنة	**14.088.154.624,06**	**632.776.115,59**	**13.455.378.508,47**	**12.748.710.467,07**
عمولات مقبوضة من إعادة التأمين		**-466.498.988,50**	**466.498.988,50**	**325.180.525,25**
عمولات مدفوعة لإعادة التأمين		**16.856.412,73**	**-16.856.412,73**	**-13.755.804,11**
3- عمولات إعادة التأمين		**-449.642.575,77**	**449.642.575,77**	**311.424.721,14**
4- إعانات استغلال التأمين				
5- هامش التأمين الصافي	**11.993.804.520,46**	**1.159.140.739,31**	**10.834.663.781,15**	**10.736.739.468,55**
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى.	**2.065.110.070,16**		**2.065.110.070,16**	**1.951.674.049,32**
أعباء المستخدمين.	**5.012.172.243,80**		**5.012.172.243,80**	**4.923.937.412,33**
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة	**554.500.988,98**		**554.500.988,98**	**535.535.283,50**
الإنتاج المثبت				

المنتجات العملياتة الأخرى	-186.612.303,02		-186.612.303,02	-302.475.494,59
الأعباء العملياتية الأخرى	142.007.123,02		142.007.123,02	122.828.966,89
المخصصات،الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	1.007.656.179,85		1.007.656.179,85	861.047.934,60
استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات	-229.492.885,54		-229.492.885,54	-100.887.681,30
6- النتيجة التقنية العملياتية	**3.628.463.103,21**	**1.159.140.739,31**	**2.469.322.363,90**	**2.745.078.997,80**
المنتوجات المالية	1.566.566.327,79		1.566.566.327,79	1.599.814.107,22
الأعباء المالية	19.103.181,34		19.103.181,34	22.266.063,19
7- النتيجة المالية	**1.547.463.146,45**		**1.547.463.146,45**	**1.577.548.044,03**
8-النتيجة العادية قبل الضريبة (5+6)	**5.175.926.249,66**	**1.159.140.739,31**	**4.016.785.510,35**	**4.322.627.041,83**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية.	698.768.952,29		698.768.952,29	1.104.883.740,47
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية .	-6.278.063,78		-6.278.063,78	-7.157.420,63
مجموع منتجات الأنشطة العادية	**28.064.630.660,87**	**1.791.916.854,90**	**26.272.713.805,97**	**25.488.627.218,73**
مجموع أعباء الأنشطة العادية	**23.581.195.299,72**	**632.776.115,59**	**22.948.419.184,13**	**22.263.726.496,74**
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**4.483.435.361,15**	**1.159.140.739,31**	**3.324.294.621,84**	**3.224.900.721,99**
عناصر- غ عادية (منتجات)(يجب تبيانها).				
عناصر- غ عادية (أعباء)(يجب تبيانها)				
9-نتيجة غير عادية				
10-صافي نتيجة السنة المالية	**4.483.435.361,15**	**1.159.140.739,31**	**3.324.294.621,84**	**3.224.900.721,99**
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادية في النتيجة الصافية(1)				
10-صافي نتيجة المجموع المجمع(1)				
منها حصة ذوي الأقلية(1)				
حصة المجمع(1)				

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الشركة الوطنية للتأمين.

ثانيا : تحليل جدول حسابات النتائج

يتكون جدول حساب النتائج حسب scf من عدة مستويات من النتائج والتي تسمى الأرصدة الوسيطية للتسيير والتي من خلال تحليلها يمكن فهم طرق تكوين نتيجة المؤسسة، وتتمثل هذه الأرصدة في :

1- هامش التأمين الإجمالي:

يقيس حجم نشاط الشركة و يتكون من:

1-1-الأقساط المقتناة خلال السنة المالية: والمكونة من أقساط صادرة على العمليات المباشرة و الأقساط المقبولة والأقساط المرحلة الصادرة والمقبولة؛ ويقدر مجموع هذه الأقساط الخاصة بشركة saa بحوالي 24 مليار دج في سنة 2014 بزيادة قدرها 2,87 ٪ عن سنة 2013.

1-2- تعويضات السنة المالية :والتي تنقسم إلى تعويضات على العمليات المباشرة وتعويضات عمليات القبول وتشكل مبلغ 13,5 مليار دج في سنة 2014 بزيادة قدرها 5,54 ٪ عن 2013 .

1-3-عمولات إعادة التأمين: سواء المقبوضة أو المدفوعة و تقدر بـ 0,5 مليار دج.

1-4-إعانات استغلال التأمين.

و يحسب هامش التأمين الإجمالي كما يلي:

هامش التأمين الإجمالي = أقساط مقتناة خلال السنة المالية – تعويضات السنة المالية + عمولات إعادة التأمين + إعانات استغلال التأمين.

=24-13,5+0,5 + 0 = 11 .

إذا مبلغ هامش التأمين الإجمالي هو:11 مليار دج سنة 2014 بزيادة قدرها 0,9 ٪

عن سنة 2013 .

2- النتيجة التقنية العملياتية :

يعبر هذا الرصيد عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح خارج الإيرادات والمصاريف المالية ويحسب كما يلي:

النتيجة التقنية العملياتية = هامش التأمين الإجمالي – (الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى+ أعباء + الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة)+ (الإنتاج المثبت+ المنتجات الأخرى)- الأعباء العملياتية الأخرى – المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسارة القيمة + استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات .

$$= 11 - (2+ 5 + 0,6) + [0 + (-0,19)] - 0,15 - 1 + (-0,3)$$

$$= 1,7$$

و منه، مبلغ النتيجة التقنية العملياتية هو:1.7 مليار دج في سنة 2014 و التي شهدت انخفاضا قدره 10,04 ٪ عن 2013 .

3- النتيجة المالية :

يعبر هذا الرصيد عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح عن عملياتها المالية البحتة، و يتم حسابه كما يلي:

النتيجة المالية = الإيرادات المالية – الأعباء المالية .

$$= 1,6 - 0,02 = 1,5$$

مبلغ النتيجة المالية في سنة 2014 هو: 1,5 مليار دج حيث عرض انخفاض بنسبة 1,9 ٪ عن سنة 2013.

4- النتيجة العادية قبل الضريبة :

يعبر هذا الرصيد عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح عن مختلف عملياتها العادية ، و يتم حسابه كما يلي:

النتيجة العادية قبل الضريبة = النتيجة التقنية العملياتية + النتيجة المالية.

$$4 = 1,5 + 2,5 =$$

و منه مبلغ النتيجة العادية قبل الضريبة هو: 4 مليار دج .

5- النتيجة العادية بعد الضريبة :

يعبر هذا الرصيد عن النتيجة العادية الصافية من الضرائب و يحسب :

النتيجة العادية بعد الضريبة = النتيجة العادية قبل الضريبة – (الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية + الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية).

$$(0,6 - 0,7) - 4 =$$

$$3 . =$$

أو تحسب كما يلي :

النتيجة الصافية للنتائج العادية= مجموع الإيرادات العادية – مجموع المصاريف العادية

$$3 . = 23 - 26 =$$

و منه مبلغ النتيجة الصافية الذي تحصلت عليه الشركة بعد الضرائب يقدر بـ 3 مليار دج.

6- النتيجة الصافية للسنة المالية :

تحسب كما يلي :

النتيجة الصافية = النتيجة الصافية العادية + النتيجة غير العادية

0 +3,4=

3,4 =

إذا نتيجة السنة المالية لسنة 2014 هي: 3,4 مليار دج ولقد عرفت نموا بنسبة 3,08 ٪ عن سنة 2013

المطلب الثالث: باقي القوائم المالية الأخرى

أولا: جدول تدفقات الخزينة

1- عرض تدفقات الخزينة :

عرضت الشركة الوطنية للتامين saa جدول تدفقات الخزينة على الطريقة المباشرة ووفق النموذج الموضوع في الامر رقم 89 السابق الذكر.

الجدول رقم (3-4) : جدول تدفقات الخزينة للسنة المالية المقفلة في 2014/12/31

البيان	ملاحظة	السنة المالية 2014	السنة المالية 2013
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من أنشطة التأمين وإعادة التأمين		**32 689 838 461,63**	**32 220 935 707,51**
المبالغ المدفوعة عن أنشطة التأمين وإعادة التأمين		**- 20 719 125 248,69**	**- 17 656 375 050,93**
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين		**- 6 183 345 677,33**	**- 4 886 608 252,23**
المبالغ المدفوعة للدولة و تنظيمات أخرى		**-7 721 486 833,31**	**- 6 821 044 574,98**
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة		**- 28 308 789,64**	**- 24 877 162,92**
الضرائب عن النتائج المدفوعة		**- 662 930 244,00**	**- 246 523 610,00**
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
(أ)صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية		**- 2 625 358 331,34**	**2 585 507 056,45**

تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء القيم الثابتة العينية أو المعنوية		**- 234 237 808,01**	**- 72 704 616,18**
التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة العينية أو المعنوية		**450 000,00**	**804 905,00**
المسحوبات عن اقتناء القيم الثابتة المالية		**- 24 223 729 109,38**	**- 15 920 457 939,34**
التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية		**23 853 498 521,99**	**11 829 981 154,93**
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية		**1 706 314 725,66**	**1 621 094 348,07**
الحصص والأقساط المقبوضة عن النتائج المستلمة		**24 600 150,12**	**19 670 739,80**
(ب) صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمار		**1 126 896 480,38**	**- 2 521 611 407,72**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم			
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها		**2 000 000 000,00**	
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض او الديون الأخرى المماثلة			
(ج)صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويل		**2 000 000 000,00**	
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)		**501 538 149,04**	**63 895 648,73**
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية		**1 688 322 262,99**	**1 624 426 614,26**
أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية		**1 186 784 113,95**	**1 688 322 262,99**
تغير أموال الخزينة خلال الفترة		**- 501 538 149,04**	**- 63 895 648,73**
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الشركة الوطنية للتأمين saa

2- تحليل جدول تدفقات الخزينة:

2-1-تدفقات الخزينة من الأنشطة التشغيلية:

أظهرت تدفقات الأنشطة التشغيلية رصيدا سالبا بقيمة 2,6 مليار دج سنة 2014 يعني أن التحصيلات المقبوضة عن الأنشطة التشغيلية لا تغطي المبالغ الأساسية المدفوعة لنفس الأنشطة أي أن الشركة تعاني من مشكل السيولة على عكس سنة 2013 .

2-2 -تدفقات الخزينة من الأنشطة الاستثمارية :

سجل هذا القسم من الجدول تغير ايجابي قدره مليار دج و هذا يوضح بأن التحصيلات المقبوضة أكبر من التسديدات، ومعظم التحصيلات متأتية من وصول استحقاق الأوراق المالية الممتلكة من طرف الشركة و المتنازل عنها.

2-3-تدفقات الخزينة من الأنشطة التمويلية :

يبين هذا القسم من الجدول رصيد قدره 2 مليار دج و الذي يمثل التوزيعات النقدية المدفوعة للخزينة

2-4-تغير أموال الخزينة خلال الفترة:

سجلت الشركة تغير سلبي خلال الفترة قدره 0,5 مليار دج و يبرر هذا النقصان بالتغيرات البطيئة للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

ثانيا : جدول تغير الأموال الخاصة .

عرضت الشركة الوطنية للتامين saa جدول تغير الأموال الخاصة وفق النموذج المقترح في الأمر رقم 89.

الجدول رقم (3-5): جدول تغير الأموال الخاصة للسنة المالية المقفلة في 2014/12/31

البيان	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	احتياطات ونتيجة	المجموع
الرصيدفي31ديسمبر2012	**20 000 000 000,00**				**6 264 384 523,40**	**26 264 384 523,40**
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم القيم الثابتة						
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في حسابات :						
-حساب النتائج						
-الحصص المدفوعة						
-زيادة رأس المال					**- 500 000 000,00**	**- 500 000 000,00**
-صافي نتيجة السنة المالية					**3 224 900 721,99**	**3 224 900 721,99**
الرصيدفي31ديسمبر2013	**20 000 000 000,00**				**8 989 285 245,39**	**28 989 285 245,39**
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم القيم الثابتة						
الارباح او الخسائر غير المدرجة في حسابات :						
-حساب النتائج						
-الحصص المدفوعة					**-1 500 000 000,000**	**- 1 500 000 000,00**
-زيادة رأس المال						
-الترحيل من جديد					**- 104 195 500,00**	**- 104 195 500,00**
-صافي نتيجة السنة المالية					**3 228 673 229 ,19**	**3 228 673 229 ,19**
الرصيدفي31ديسمبر2014	**20 000 000 000,00**				**10 613 762 974 ,58**	**30 613 762 974,58**

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الشركة الوطنية للتأمين saa.

يمكن توضيح بنود جدول تغير الأموال الخاصة كما يلي:

- رأس مال الشركة الوطنية للتامين saa محرر كليا و يبلغ : 20 مليار دج
- النتيجة الصافية لسنة 2014 تظهر ربح بقيمة 3,4 مليار دج بزيادة قدرها 3,08 ٪ مقارنة بسنة 2013 .
- تم توزيع نتيجة سنة 2013 .
- الأموال الخاصة لشركة saa 31 مليار دج

المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية لشركة *SAA* باستخدام النسب المالية.

لدراسة وتحليل بيانات القوائم المالية لشركات من أجل الحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات فإننا نستعمل التحليل المالي من أجل تقييم أداء الشركة في قياس كفاءتها الإنتاجية والإدارية، و ضرورة فرض الرقابة على النتائج التي تحققها الشركة وتعزيزها ثم مقارنتها بالأنماط الموضوعة من قبل أو تبيان الانحرافات إن وجدت وتحليل أسبابها ؛ ويتم هذا التحليل عن طريق استخدام النسب المالية في تقييم الأداء المالي لشركة التأمين.

المطلب الأول : نسب الملاءة المالية.

أولا: عرض نسب الملاءة المالية.

1- تعريف الملاءة:

تعني ملاءة شركات التأمين توافر القدرة المالية الدائمة لتسديد الكوارث ،أي بمعنى أن تكون هذه الشركات قادرة على مواجهة التزاماتها المأخوذة على عاتقها اتجاه حملة وثائق التأمين في مواعيدها المقررة[1].

2- هامش الملاءة:

يعرف هامش الملاءة على انه مبلغ معين من الموارد الإضافية الخالية من أية التزامات ، و الذي يسمح لشركة التأمين من ضمان ملاءتها لحماية مصالح المؤمن لهم[2].

[1] هدى بن محمد ،**تحليل ملاءة و مردودية شركات التأمين** ، مرجع سابق، ص 46.
[2] هدى بن محمد، نفس المرجع، ص 57.

وتختلف مكونات هامش الملاءة حسب التنظيمات المختلفة لدول العالم، إلا أنه يتكون في العموم من العناصر التالية:

- ✓ رأس المال الاجتماعي: هو قيمة الأموال اللازمة عند تأسيس الشركة و يسمى أيضا بأموال التأسيس في الشركات التعاونية، يمكن من خلاله الحصول على العناصر البشرية و المادية لمباشرة العمل.
- ✓ رأس المال الاجتماع غير المحرر من طرف المساهمين.
- ✓ الاحتياطات، بما في ذلك الاحتياطات القانونية والاختيارية.
- ✓ الأرباح المرحلة و النتائج قيد التخصيص.

يجب أن يكون الحد الأدنى لهامش الملاءة لشركات التأمين و إعادة التأمين كما يلي[1]:

جدول رقم (3–6): هامش الملاءة لشركات التأمين و إعادة التأمين.

النسبة	التعليق
$\frac{\text{رأس المال الاجتماعي+الاحتياطات+المؤونات التقنية}}{\text{الديون التقنية}}$	هامش الملاءة يجب أن يكون يساوي على الأقل 15 ٪ من الديون التقنية
$\frac{\text{رأس المال الاجتماعي+الاحتياطات+المؤونات التقنية}}{\text{رقم الأعمال الصافي من إعادة التأمين}}$	يجب أن لا يقل عن 20 ٪ من رقم الأعمال المتضمن جميع الرسوم الصافية من إعادة التأمين.

عندما يكون هامش الملاءة أقل من 20 ٪ من رقم الأعمال ، يجبر المشرع الشركة في أجل أقصاه 06 أشهر من تاريخ ملاحظة النقص اللجوء إلى تحرير أو زيادة رأس المال ، أو إيداع رهنات لدى الخزينة العامة وتحريرها يحدد من طرف المدير العام لشركة.

و نقدم في هذا العرض أهم نسب الملاءة المالية كونها تقيس مساهمة أموال شركة التأمين الخاصة من مجموع مواردها المالية؛ و تحسب كما يلي:

[1] سليمة طبابية ، **تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية، دراسة حالة في الشركة الوطنية للتأمين** ، مرجع سابق، ص 81

جدول رقم (3-7): مضمون نسب الملاءة المالية لشركات التأمين.

اسم النسبة	النسبة	التعليق
كفاية الأموال الخاصة	الأموال الخاصة / إجمالي التعويضات	تعد كهامش أمان للمؤمن لهم إذا كانت مرتفعة، أما إذا كانت منخفضة فإنها تدل على حالة عسر مالي أو إفلاس
الأموال الخاصة إلى الاستثمار في الأوراق المالية.	الأموال الخاصة / الأوراق المالية المستثمرة	تقيس هامش الأمان في مواجهة مخاطر انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية.
علاقة رأس المال الحر بالاستثمارات	رأس المال الحر / إجمالي الاستثمارات	تعبر عن مدى قدرة رأس المال الحر على مواجهة مخاطر الاستثمار.
الأصول الثابتة للأموال الخاصة	الأصول الثابتة / الأموال الخاصة	تمثل مدى تغطية أموال شركة التأمين الخاصة لأصولها الثابتة
التعويضات للديون التقنية	التعويضات / الديون التقنية	تسمح بتقدير مدى قدرة الشركة على تعويض الحوادث،حيث يستحسن أن تقترب من الواحد الصحيح
هامش الملاءة المحقق للواجب تحقيقه	هامش الملاءة المحقق / هامش الملاءة الواجب تحقيقه	يجب أن يكون أكبر من 100 ٪

المصدر : سليمة طبايبية، **تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية**، مرجع سابق ص 81

ثانيا: حساب نسب الملاءة المالية لشركة *SAA*

حتى نتمكن من تقييم الأداء المالي للشركة قمنا بالتطرق إلى أهم النسب المالية المستعملة والمتعلقة بنسب الملاءة المالية، باستخدام المعلومات المحاسبية الموجودة في كل من الميزانيات وجدول حسابات النتيجة وكذا المعلومات الموجودة في الموقع الالكتروني للشركة الوطنية للتأمين *SAA* .

و تقيس نسب الملاءة المالية نسبة مساهمة أموال شركة التأمين الخاصة من مجموع مواردها المالية، وفي ما يلي كشف نسب الملاءة المالية المقارن للشركة الوطنية للتأمين *SAA* لسنتي 2013 و 2014

جدول رقم (3-8): كشف الملاءة المالية المقارن لشركة *SAA* .

النسبة	كيفية حسابها	2013	2014
هامش الملاءة	رأس المال الاجتماعي+الاحتياطات+المؤونات التقنية / الديون التقنية	٪97,04	٪102,31
كفاية الأموال الخاصة	الأموال الخاصة / إجمالي التعويضات	٪ 199,92	٪ 194,51
الأموال الخاصة إلى الاستثمار في الأوراق المالية	الأموال الخاصة / الأوراق المالية المستثمرة	٪63,60	٪61,23
علاقة رأس المال الحر بالاستثمارات	رأس المال الحر / إجمالي الاستثمارات	٪ 136,33	٪ 133,60
الأصول الثابتة للأموال الخاصة	الأصول الثابتة / الأموال الخاصة	٪ 208,25	٪ 199,00
التعويضات للديون التقنية	التعويضات / الديون التقنية	٪ 51,57	٪ 54,96

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف *SAA*

ثالثا: تحليل نسب الملاءة المالية لشركة *SAA*

من خلال المعطيات الواردة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن الشركة الوطنية للتأمين *SAA* تتمتع بهامش ملاءة كبير ومعتبر ، بحيث وصل إلى 97 ٪ خلال سنة 2013 وتجاوز عتبة 100 ٪ العام 2014 ، الأمر الذي يعطي للشركة القدرة على مواجهة الالتزامات في حالة حدوث الأخطار المؤمن ضدها،كما يعزز ثقة المؤمن لهم بإدارة الشركة.

إن توفر هامش ملاءة كبير للشركة يحميها من الأخطار و الأزمات الاقتصادية المفاجأة مثل:وجود حالة ركود في السوق المالي أو انخفاض قي معدلات الفائدة أو تدهور في القيمة الحقيقة للاستثمارات.

كما نلاحظ بأن الشركة لديها من الأموال الخاصة ما يكفيها لتغطية جميع التعويضات دون اللجوء إلى الديون التقنية.

بالنسبة للاستثمار في الأوراق المالية، فالشركة تتمتع بهامش أمان يفوق 50 ٪ ما يعطيها القوة لمواجهة أي نقص في استرداد جزء من الأوراق المالية المستثمرة وهذا في حالة ما إذا تعرضت هذه الأوراق إلى خطر انخفاض القيمة.

المطلب الثاني : نسب المردودية و الربحية .

أولا : عرض نسب المردودية و الربحية

1- نسب المردودية:

1-1-تعريف المردودية:

المردودية كمفهوم عام يدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة، والوسائل التي تستعملها المؤسسة تتمثل في رأس المال الاقتصادي وهذا يعكس المردودية الاقتصادية، ورأس المال المالي وهذا يعكس المردودية المالية[1] فحسب نوع النتيجة والوسائل المستخدمة يتحدد نوع المردودية ؛ وبصفة عامة اهتمام المؤسسة ينصب على المردودية الاقتصادية.

[1] عادل عشي ، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس و تقييم** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير،تخصص تسيير المؤسسات الصناعية،بسكرة،2002 ،ص 37.

ويعد المردودية الحكم الأولي على مدى فعالية تسيير شركات التأمين وقدرة إدارتها على تحقيق النتائج المرغوبة، وتعتبر من العوامل التي تحد من درجة توسعها ،حيث أن انخفاض النسبة يوقع هذه الشركات في وضعية حرجة اتجاه متعامليها، أما ارتفاعها فلا يعبر دوما وبصفة مباشرة على حسن التسيير وفعالية إدارة التأمين، إذ قد تعود غلى انخفاض الأموال الخاصة مع ارتفاع في نتيجة الدورة الصافية [1]

الجدول الآتي يبين أهم نسب المردودية في نشاط التأمين مع التعليق على هذه النسب.

الجدول رقم (3–9): مضمون نسب المردودية في شركات التأمين.

اسم النسبة	النسبة	التعليق
المصاريف الذاتية	الرواتب و ملحقاتها / رقم الأعمال	تأتي الرواتب و ملحقاتها من العلاوات و العوائد الأخرى المرتبة الثانية بعد التعويضات و ذلك من إجمالي المصاريف، لذا تتم مقارنتها مع إجمالي الاقساط حتى نعطي صورة على مدى كفاءة العمليات التي تقوم فيها شركات التأمين .
إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الأصول	إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول	تحقق الأصول إيرادات و عوائد لا يستهان فيها في شركات التأمين من خلال توظيفها للحصول على فوائد لتغطية التزاماتها تجاه المؤمن لهم.
إجمالي المصاريف إلى إجمالي الأصول	إجمالي المصاريف / إجمالي الأصول	تظهر ما تتحمله الشركة من مصاريف خدماتها في ضوء أصولها الموضحة في ميزانيتها ، أي ما تتحمله الشرطة من مصاريف لقاء استثمار أموالها.
المردودية الاقتصادية	نتيجة الدورة الصافية / إجمالي الأصول	تعبر عن مدى كفاءة استغلال أصولها.
المردودية المالية	نتيجة الدورة الصافية / الأموال الخاصة	تعبر عن مردودية أموال الشركة الخاصة المستثمرة

[1] سليمة طابيبة، ، **تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية، دراسة حالة في الشركة الوطنية للتأمين** مرجع سابق ، ص 83.

2- نسب الربحية :

تهف شركات التأمين إلى تحقيق أكبر ربحية ممكنة ،لذا تم وضع مجموعة من النسب لقياس كفاءة و فعالية الشركة ،لأنها إن لم تتحصل على أرباح كافية فإن بقاءها لأجل طويل في سوق المنافسة سيكون مهددا

و الجدول التالي يبين أهم نسب الربحية في نشاط التأمين.

الجدول رقم (3-10): مضمون نسب الربحية في شركات التأمين .

اسم النسبة	النسبة	التعليق
عائد الاستثمار	صافي الدخل من الاستثمار / متوسط قيمة الأصول المستثمرة للعام الحالي و السابق	تعتبر من أهم النسب التي تظهر كفاءة السياسة المالية الاستثمارية لشركة التأمين وحدها الأدنى المقبول هو 2 ٪
التغير في الفائض	الفائض المعدل للعام الحالي—الفائض المعدل للعام السابق / الفائض المعدل للعام السابق	تعبر عن المركز المالي للشركة و التغيرات التي تطرأ عليه و تتراوح من 100٪ إلى 50 ٪

المصدر: سليمة طبايبية،**تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية، دراسة حالة في الشركة الوطنية للتأمين** مرجع سابق ،ص 83

ثانيا: حساب نسب المردودية للشركة الوطنية للتأمين *SAA*

قمنا بحساب نسب المردودية للشركة الوطنية للتأمين *SAA* بالاعتماد على الميزانيات وجدول حساب النتيجة والمعلومات التي تحصلنا على من الشركة،

الجدول رقم(3-11): كشف نسب المردودية المقارن للشركة لسنتي 2013 و 2014 .

اسم النسبة	كيفية حسابها	2013	2014
المصاريف الذاتية	الرواتب و ملحقاتها / رقم الأعمال	٪19,23	٪18,91
إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الأصول	إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول	٪36,26	٪37,10
إجمالي المصاريف إلى إجمالي الأصول	إجمالي المصاريف / إجمالي الأصول	٪31,67	٪32,40
المردودية الاقتصادية	نتيجة الدورة الصافية / إجمالي الأصول	٪4,58	٪4,69
المردودية المالية	نتيجة الدورة الصافية / الأموال الخاصة	٪11,12	٪10,81

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف saa

ثالثا: تحليل نسب المردودية لشركة *SAA* .

نلاحظ أن رواتب الموظفين لدى شركة *SAA* وملحقاتها تمثل نسبة 19,23 ٪ من رقم أعمالها لسنة 2013 لتنخفض نسبة طفيفة المصاريف الذاتية في 2014 إلى 18,91 ٪ وهذا راجع إلى نمو رقم الأعمال خلال السنتين بالرغم من زيادة عدد العمال.

حققت الأصول التي تم توظيفها إيرادات تقدر بـ 35,54 ٪ سنة 2013 من إجمالي مجموعها لترتفع هذه السنة (2014) إلى 36,20 ٪ لزيادة حجم الأصول.

تحملت الشركة لقاء استثمار أموالها مصاريف مثلت نسبة 31,24 ٪ من قيمة أصولها سنة 2013 ارتفعت هذه النسبة سنة 2014 إلى 32,14٪ مع ارتفاع حجم الأصول.

تعبر المردودية الاقتصادية على نسبة مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال، أي أنها تحسب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة الاستغلال، ونلاحظ أن الشركة تولد

ما مقداره 4,58 دج لكل دينار واحد تستثمره في سنة 2013 ليشهد ارتفاع طفيف العام 2014 بـ 4,69 دج عن كل دينار واحد تستثمره ،وهذا يدل على انخفاض التكاليف وقدرة المسيرين على التحكم فيها.

بلغت نسبة المردودية المالية سنة 2013 نسبة 11,12٪ وهذا يعني بأن الدينار الواحد الذي يستثمره أصحاب رأس المال في الشركة يولد ربح قدره 11,12 دج لكن هذه النسبة تتراجع قليلا سنة 2014 لتصل إلى 10,81 ٪ .

المطلب الثالث: نسب النشاط و السيولة

أولا : عرض نسب النشاط و السيولة

1- نسب النشاط:

تقيس هذه المجموعة من النسب كفاءة إدارة موارد المنشاة من خلال مقارنة مبيعاتها الصافية مع الاستثمار في مجموعات رئيسية من الموجودات أو في الموجودات ككل، أي مدى كفاءة إدارة الشركة في توزيع مواردها المالية توزيعا مناسبا على مختلف أنواع الأصول ، كما تقيس مدى كفاءتها في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات، وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات وبالتالي على أعلى ربح ممكن[1] .

و الجدول الآتي يبين أهم مضامين نسب النشاط في شركات التأمين.

الجدول رقم (3-12): مضمون نسب النشاط في شركات التأمين.

اسم النسبة	النسبة	التعليق
الأقساط إلى حقوق المساهمين	صافي الأقساط المكتتبة / حقوق المساهمين	تمتص حقوق المساهمين الخسائر غير العادية و كلما كانت مرتفعة دل على تحمل الشركة لأخطار أكبر و بحد أقصى 200٪

[1] زهرة حسن العامري ، السيد على خلف الركابي، **أهمية النسب المالية في تقويم الأداء** ، مجلة الإدارة الاقتصاد ، العدد 63 بتاريخ 2007/02/19 ، ص 118.

الاحتفاظ بأقساط التأمين	الأقساط الصافية / إجمالي الأقساط	تشير إلى مدى الاعتماد على إعادة التأمين ، المعدل المقبول هو أكثر من 50 ٪
تكلفة الحصول على رقم الأعمال	مصاريف التسيير / رقم الأعمال الإجمالي	تمكن من حساب كل التكاليف المدفوعة لكي تتحصل على رقم أعمالها
تكلفة مصاريف المستخدمين	مصاريف المستخدمين / رقم الأعمال الإجمالي – رقم أعمال الوكلاءالعامون	تسمح بمعرفة تكلفة اليد العاملة اللازمة لتحقيق رقم الأعمال
معدل الأجور المقدمة	مصاريف المستخدمين / عدد المستخدمين	تبين معدل أجور المستخدمين المقدم
تكلفة الحوادث	تكلفة الحوادث / الأقساط الصافية الدورة الحالية	تقوم بمقارنة تكلفة الحوادث مع الأقساط الصافية للدورة ، إذ يجب أن تكون هذه النسبة منخفضة و ذلك من أجل تغطية تكاليف التسيير و تحقيق نتيجة استغلال موجبة
حقوق المؤمن لهم على رقم الأعمال	حقوق المؤمن لهم / رقم الأعمال الإجمالي	تسمح بتقدير المدة المتوسطة بالأيام للحقوق على المؤمن لهم ، و يجب أن تكون منخفضة حتى تحصل الشركة على سيولة إضافية لإجراء توظيفات جديدة
التوظيفات المالية	نواتج مالية / توظيفات مالية	معرفة النواتج المالية و الأرباح الناجمة من توظيف الأموال التي بحوزة الشركة.

المصدر: سليمة طبايبية،**تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية**، ، مرجع سابق،ص 82

2-نسب السيولة :

تتعامل شركات التأمين في غالب الأحيان بأموال المؤمن لهم لذلك ينبغي على إدارتها توخي الحرص ي اتخاذ قراراتها الاستثمارية حتى لا تتعرض إلى عسر مالي، والجدول التالي يبين أهم نسب السيولة لنشاط التأمين

الجدول رقم (3-13) : مضمون نسب السيولة في شركات التأمين

اسم النسبة	النسبة	التعليق
الخصوم إلى الأصول السائلة	الخصوم / الأصول السائلة	تبين قدرة الشركة على تسوية التزامات حملة وثائق التامين في حالة التصفية ، الحد المقبول لهذه النسبة هو 105 ٪
المخصصات التقنية للأصول السائلة	المخصصات التقنية / الأصول السائلة	تهدف إلى التأكد من توافر السيولة لدى الشركة بالنسبة لمخصصاتها التقنية ، و المعدل المقبول هو أقل من 100٪
السيولة العامة	أصول متداولة / د ق أ	هذه النسبة مقبولة عندما تكون أكبر من 1
السيولة الفورية	قيم جاهزة / د ق أ	نسبة مقبولة عندما تكون محصورة بين 30٪ و 50 ٪
سيولة الأصول	أصول متداولة / مجموع الأصول	تعبر عن سيولة الأصول

المصدر: سليمة طبايبية، **تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية**، مرجع سابق،ص 82.

ثانيا : حساب نسب النشاط و السيولة للشركة الوطنية للتأمين *SAA* .

1-1- حساب نسب النشاط:

الجدول رقم (3-14) يبين نسب النشاط لشركة *SAA* لسنتي 2013 و 2014

اسم النسبة	النسبة	2013	2014
الأقساط إلى حقوق المساهمين	صافي الأقساط المكتتبة / حقوق المساهمين	٪92,41	٪91,40
الاحتفاظ بأقساط التأمين	الأقساط الصافية / إجمالي الأقساط	٪79,93	٪77,57
تكلفة مصاريف المستخدمين	مصاريف المستخدمين / رقم الأعمال الإجمالي – رقم أعمال الوكلاءالعامون	-	٪19,44
معدل الأجور المقدمة	مصاريف المستخدمين / عدد المستخدمين	1065787,31	1093405,81
الإنتاجية	رقم الأعمال / عدد المستخدمين	5541125,54	5780977,31
التوظيفات المالية	نواتج مالية / توظيفات مالية	٪3,53	٪3,30

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف saa

1-2- تحليل نسب النشاط:

تتشكل موارد الشركة الوطنية للتأمين أساسا من الأقساط المقدمة من طرف المؤمن لهم نظير الخدمة التأمينية التي تقدمها لهم و هي تفوق نسبة 90 ٪ بالنسبة حقوق المساهمين خلال سنتي 2013 و 2014 فالشركة احتفظت بنسبة كبيرة من الأقساط الإجمالية بنسبة 92,41٪ سنة 2013 و التي انخفضت بشكل طفيف سنة 2014 إلى 91,40٪ ما يدل على أن الشركة قامت بالتخلي عن نسبة من أقساط المؤمن لهم لصالح شركات إعادة التأمين وذلك بما يتناسب وظروفها ووضعها المالي.

نلاحظ انخفاض في حجم تكلفة مصاريف المستخدمين، حيث أن اليد العاملة اللازمة لتحقيق رقم الأعمال تدنى وهذا راجع إلى انخفاض مصاريف المستخدمين من جهة وارتفاع رقم الأعمال من جهة أخرى.

كما ارتفعت إنتاجية العمال من سنة 2013 إلى سنة 2014 وهذا راجع إلى الزيادة في معدل الأجور خلال هاتين السنتين.

يتم توظيف كل هذه الأموال في سبل كثيرة بهدف الحصول على إيرادات إضافية عن طريق استغلال الفرص المتاحة للتوظيف في السوق المالي والنقدي وهذا بالإضافة إلى استغلالها لتغطية الديون التقنية إذ نلاحظ أن الشركة حققت عائد قدره 3,53٪ العام 2013 من التوظيفات المالية لينخفض إلى 3,30 ٪ في سنة 2014 بالرغم من زيادة حجم التوظيفات.

2-1- حساب نسب السيولة :

الجدول رقم(3-15): يبين نسب السيولة للشركة الوطنية للتامين *SAA* لسنتي 2013 و 2014

اسم النسبة	النسبة	2013	2014
الخصوم إلى الأصول السائلة	الخصوم / الأصول السائلة	٪ 221,90	٪ 3185,34
المخصصات التقنية للأصول السائلة	المخصصات التقنية / الأصول السائلة	٪ 55,28	٪ 83,38
السيولة العامة	أصول متداولة / د ق أ	٪ 27,33	٪ 27,69
السيولة الفورية	قيم جاهزة / د ق أ	٪ 8,8	٪ 6,38
سيولة الأصول	أصول متداولة / مجموع الأصول	٪ 14,10	٪ 13,62

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف saa

2-2- تحليل نسب السيولة :

يلاحظ من ميزانية الشركة أنها غير قادرة على تسوية التزامات حملة وثائق التأمين في حالة التصفية لأن نسبة الخصوم إلى الأصول تجاوزت الحد المقبول (105٪) خلال سنة 2013 حيث قدرت بـ 221,90 ٪لترتفع بشكل كبير خلال 2014 مما يدل على أن معظم مواردها عبارة عن أصول ثابتة غير قابلة للتحول إلى سيولة، غير أن هذه السيولة تكفي تغطية ديونها التقنية.

وخلال سنتي 2013 و2014 كانت سيولة رأس المال العامل أقل من الواحد ما يعني أن الأصول المتداولة لا يمكنها تغطية الديون قصيرة الأجل أي أن الشركة في حالة سيئة ويجب عليها إيجاد حلول، ويمكن اقتراح ما يلي :

- زيادة الديون طويلة الأجل.
- تخفيض الديون قصيرة الأجل أو زيادة مدة استحقاقها.
- زيادة الأصول المتداولة .

في حين كانت نسبة السيولة الفورية خلال الفترة المدروسة أقل من النسبة المقبولة (20٪) ما يعني أن الشركة تحتاج إلى سيولة لتغطية احتياجاتها الدورية.

وأن النقص الموجود في السيولة العامة و الفورية راجع إلى نقص السيولة في الأصول خلال هاتين السنتين لذلك وجب على الشركة البحث في الأسباب لإيجاد حلول.

خاتمة الفصل

تعتبر الشركة الوطنية للتأمين *saa* من بين أهم المؤسسات التي تنشط على التراب الوطني في مجال المؤسسات المالية، أين تمت فيها دراسة الحالة كمحاولة لدراسة قوائمها المالية وتحليل أدائها المالي خلال سنتي 2013 ،2014 باستعمال مؤشرات الخاصة بالمؤسسات المالية الائتمانية، .حيث حاولنا ربط الجزء التطبيقي بالجزء النظري.؛ وتوصلنا إلى أن الشركة محل الدراسة تعد وتعرض قوائمها المالية وفقا للنظام المحاسبي والمالي ونتيجة لتحليل هذه القوائم تبين أن الشركة تتمتع بهامش ملاءة يغطي التزاماتها التقنية.

خاتمة

إن تأثر شركات التأمين بباقي المتغيرات الاقتصادية الأخرى، جعلها نشاط مالي متغير ومستمر في نفس الوقت، الأمر الذي يضعها دائما تحت المجهر لمراقبة كافة الأعمال و النشاطات التي تقوم بها ، كونها تستثمر في أموال فهي مؤمنة عليها، وجب عليها دائما إثبات نفسها في بيئة الأعمال التي تنشط بها ، من خلال إصدار تقارير مالية أهمها القوائم المالية التي تستخدم لإبلاغ الأطراف ذات العلاقة بالمعلومات بشكل دوري وهذه التقارير قد تكفي المطلع عليها أو تجيب على تساؤلاته حول المنشأة وقد يحتاج إلى المزيد من التحليل والمقارنة للتعرف على واقع المنشأة بشكل أدق .

كحالة خاصة وفي ظل اقتصاد السوق والمنافسة يجب أن تسعى شركة التأمين إلى العمل على أن توائم مختلف قوائمها المالية المتعلقة بنشاطها بالمعايير المحاسبية الدولية التي وضعت من أجل توفير الشفافية والوضوح والمصداقية لمختلف العناصر التي تكون هذه القوائم.

إختبار الفرضيات:

من خلال ما تم عرضه في سياق البحث قصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تم اختبار صحة الفرضيات من عدمها كما يلي:

الفرضية الأولى: التي تنص على أن :" القوائم المالية لشركات التأمين تتلاءم مع النشاط التقني في هذه الشركات فهي تختلف عن القوائم المالية للشركات الأخرى". فقد تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال دراستنا كون أن القوائم المالي لشركات التأمين تحتوي على بنود تخص نشاط التأمين وتختلف عن باقي الأنشطة الأخرى، منها ما يفرضه القانون عليها ،و منها ما تفرضه خصائص تلك الأنشطة.

الفرضية الثانية: تقوم على أن:" القوائم المالية هي الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية وبافتراض أنها معدة وفق النظام المحاسبي المالي". حيث تبين لنا أن القوائم المالية لشركات التأمين تم إعدادها وعرضها وفقا للنظام المحاسبي الجديد وتطبيقا لقرار رقم 89 المؤرخ في 10 مارس 2011 والمتعلق بمدونة وقواعد سير حسابات وعرض القوائم المالية لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين .

الفرضية الثالثة: التي تنص على أن: " شركة بحجم الشركة الوطنية للتأمين saa و مكانتها في السوق الوطنية تعد وتعرض قوائمها المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي مما يضفي عليها ميزة الإفصاح والشفافية وهذا ما يسهل عملية تحليل نشاطها ومعرفة وضعيتها المالية ". حيث تبين لنا من خلال الدراسة التطبيقية أن الشركة الوطنية للتأمين تعد وتعرض قوائمها المالية وفقا للنظام المالي المحاسبي الجديد من خلال تطبيق القرار رقم 89 هذا ما سهل عملية التحليل.

نتائج الدراسة:

النتائج النظرية: من خلال دراستنا نستخلص النتائج التالية:

- التأمين صيغة من صيغ إدارة الخطر يعتمد على التضامن بين أفراد المجتمع من خلال شركات متخصصة في مجال تنظيم وظيفة التضامن بطريقة علمية منظمة في إطار مالي واقتصادي ، وتعمل هذه الشركات على توفير ضمانات للمستثمرين والمقرضين على استثماراتهم من المخاطر التي تتعرض لها المشروعات ،وزيادة المدخرات الوطنية وتوجيهها نحو الاستثمار.
- شركات التأمين تلعب دورا بالغ الأهمية في تحقيق النمو والتقدم الاقتصادي من خلال تنظيمها لنشاط التأمين.
- الجزائر تحتل المراتب الأخيرة عالميا في مجال التأمين فحصتها السوقية في العالم تكاد تكون منعدمة حيث قدرت في سنة 2012 بـ 0,03% .
- ضآلة مساهمة قطاع التأمين الجزائري في الناتج الوطني الخام الذي يقل عن 1%.
- تعد وتعرض القوائم المالية لشركات التأمين وفقا للنظام المحاسبي الجديد وتوافقا مع المعايير المحاسبية الدولية.
- ميزانية شركات التأمين تتميز بطبيعة العناصر المكونة لها والتي تتلاءم وطبيعة النشاط ،إلا أنها لا تختلف من ناحية الإعداد والتبويب لعناصرها (سيولة- استحقاق) عن باقي ميزانيات الشركات الأخرى، نظرا لطبيعة العمليات التي تقوم بها شركات التأمين والتي تختلف جذريا عن باقي المؤسسات الأخرى.
- عمليات التأمين تتطلب معالجة محاسبية خاصة.

- جدول حساب النتائج لشركات التأمين يتم عرضه حسب الطبيعة وحسب الوظيفة ويختلف فقط في طبيعة العناصر المكونة له.
- باقي القوائم المالية لشركات التأمين يتم إعدادها وعرضها كباقي القوائم المالية الخاصة بالشركات الأخرى.

النتائج التطبيقية:

من خلال إسقاط الدراسة النظرية على شركة الوطنية للتأمين خلال سنتي 2013 و2014 توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن القوائم المالية للشركة الوطنية للتأمين المعدة بتاريخ2014/12/31 تم إعدادها وعرضها وفق القانون رقم 11/07 الصادر 25 نوفمبر 2007 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي والمطبق على شركات التأمين و/أو إعادة التأمين وكذلك التعليمات المنصوص عليها في القرار رقم 89 الصادر في 10 مارس 2011.
- الشركة الوطنية للتأمين saa تتمتع بهامش ملاءة كبير الأمر الذي يعطي للشركة القدرة على مواجهة الإلتزامات في حالة حدوث الأخطار المؤمن ضدها .
- نسب المردودية منخفضة جدا وهذا راجع إلى طبيعة نشاط الشركة (تأميني خدمي) هذا من جهة ومن جهة ثانية عدم فعالية السياسة المالي بسبب عدم التحكم في الأعباء الأمر الذي أدى إلى انخفاض نسب المردودية.
- من خلال تحليل نسب السيولة تبين أن الشركة غير قادرة على تسوية التزاماتها في الأجل القصير فهي تعاني من نقص في السيولة الفورية والعامة.
- رقم الأعمال الإجمالي للشركة في تزايد خلال السنوات المدروسة إلا أن هيكلته تبقى غير متوازنة حيث يعتمد أساسا على تأمينات السيارات المرتفعة التكلفة مما يؤثر سلبا على تكلفة الحوادث وبالتالي هامش التأمين ونتيجة الاستغلال.

التوصيات:

- فتح المجال لشركات التأمين الخاصة سواء الأجنبية أو المحلية للاستثمار في الجزائر للمساهمة في تنويع الأنشطة التأمينية لدعم القطاع المحلي ولتطوير المنافسة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني.
- تطوير السوق المالي الجزائري كي يرتقي إلى مستوى الأسواق المالية العالمية ودعم تطبيق النظام المحاسبي وتطويره لتحقيق أهداف قطاع التأمين.
- وجوب توافق المؤسسة بين السيولة المتحصل عليها، والالتزامات التي على عاتقها لكي لا تقع في حالة انخفاض كبير في السيولة النقدية نتيجة للالتزامات التي على عاتقها ، وتكون عن طريق التحكم الجيد في القيم الجاهزة.
- على المؤسسة التحكم في قراراتها المالية ويظهر ذلك نتيجة ضعف النسب المالية.

آفاق الدراسة:

وفي الأخير نقول أن هذا الموضوع الذي تمت دراسته يتطلب تعمق أكبر في كل الجوانب ويمكن اقتراح جملة من المواضيع المكملة له:

- تأثير تطبيق النظام المحاسبي الجديد على الإفصاح في شركات التأمين.
- أثر التضخم على القياس المحاسبي لبنود القوائم المالية لشركات التأمين.
- تطبيق محاسبة القيمة العادلة في شركات التأمين.

مراجع باللغة العربية

أولا:الكتب:

1- أبو بكر عيد أحمد، **إدارة أخطار شركات التأمين**، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع عمان، الأردن 2011.

2-الحنيفي عبد الغني، قرياقص زكي رسمية، **الأسواق والمؤسسات المالية**، دار الجامعة ،الإسكندرية، مصر 2008.

3- الدهراوي كمال الدين ، **تحليل القوائم المالية لإغراض الاستثمار** ،الدار الجامعية،مصر،2001

4-السيد أحمد لطفي أمين،**إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**،الطبعة الأولى،الدار الجامعية ، مصر، 2008 .

5-العربيد نضال فارس، **محاسبة في شركات التأمين**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2013.

6-الفسفوس نصر فؤاد ، **محاسبة المنشآت المالية**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع عمان ،الأردن، 2010.

7- الهانس مختار ، حمودة عبد النبي ، **مبادئ الخطر و التأمين**، الدار الجامعية (للنشر، الطبع، التوزيع) الاسكندرية ، مصر 2001.

8- جبر هشام ، **إدارة المصارف** ،الشركة العربية للتسويق و التوريدات ، القاهرة ، مصر، 2008.

9-حجازي وجدي حامد ،**تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية** ، دار التعليم الجامعي اسكندرية،مصر ، 2011

10-رميدي عبد الوهاب ، سماي علي ، **المحاسبة المالية وفق النظام المالي و المحاسبي الجديد** ، الطبعة الأولى،دار هومة، الجزائر ، 2011 .

11- شكري بهاء بهيج ، **إعادة التأمين بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى،دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008.

12- صدقي عبد الهادي، الزماميري أحمد ، **إدارة التأمين**، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر،2014.

13-عبد العال طارق، **موسوعة معايير المحاسبة**، الجزء الأول ،الدار الجامعية، مصر ،2006.

14-فلاح عز الدين ، **التأمين مبادئه وأنواعه**، الطبعة الأولى ،دار أسامة للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن 2008.

15-فياض عرفات إبراهيم ، **إدارة التأمين و المخاطر**، الطبعة الأولى،دار البداية ناشرون و موزعون، عمان الأردن، 2011 .

16-محمد محمد، خليل أحمد ، **التأمين و رياضياته**، مصر، بدون تاريخ.

17-هندي منير إبراهيم ،**إدارة المنشآت المالية و أسواق المال**، الطبعة الثالثة،المكتب العربي الحديث للطباعة و النشر و التوزيع، إسكندرية مصر، 2011 .

ثانيا:رسائل الماجستير و الدكتوراه.

18-بن عمروش فايزة، واقع **تسويق الخدمات في شركات التأمين**، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2008.

19-بن محمد هدى ،**تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين**،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة قسنطينة، 2005.

20-خيري محمد، **دور مؤسسات التأمين في تمويل الاقتصاد** ،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير جامعة الجزائر، 2011.

21-دغموم هشام ، **إعداد القوائم المالية وفق المعايير المحاسبة (IRS/IAS)ودوره في تحقيق التنمية**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية و محاسبة، ،جامعة الدكتور يحي فارس المدية، 2009.

22-زين عبد المالك، **القياس و الافصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي** مذكرة لنيل شهادة الماجستير، محاسبة، بومرداس، 2015.

23- شناي عبد الكريم، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، محاسبة، باتنة ، 2009.

24-طايلب فاتح، **محاسبة شركات التأمين في ظل معايير المحاسبة الدولية** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة ،جامعة أحمد بوقرة بومرداس ،2015.

25-طبايبية سليمة ، **دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية** مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه،جامعة سطيف، 2014.

26- عشي عادل ، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس و تقييم** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير،تخصص تسيير المؤسسات الصناعية،بسكرة،2002.

27-لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، عاوم التسيير ، قسنطينة ، 2011.

28-موساوي عمر ، **محددات الايرادفي القطاع التأمين الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، ورقلة ، 2006.

29-يوسفي رفيق ، **النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية و متطلبات التطبيق**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، محاسبة و تدقيق ، تبسة، 2011.

ثالثا:الملتقيات والمؤتمرات والبحوث.

30- الخطيب خالد ، "الأسس النظرية و التنظيمية للتأمين التقليدي بالجزائر "، بحوث و أوراق عمل ، الندوة الدولية بعنوان : شركات التأمين التقليدي و مؤسسات التأمين التكافلي بين الأسس و النظرية و التجربة التطبيقية ، شركة دار الهدى للطباعة والنشر و التوزيع ، عين مليلة ، الجزائر ، 2011.

31-الفضيلي عبد الحليم ، رزيق كمال ،"أنظمة التأمين على الودائع المصرفية بيت التشجيع و التهور المصرفي و ضمان استقرار النظام المالي الواقع و التجربة و الدروس المستفادة"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، جامعة سعد دحلب ، البليدة.

32- بريش عبد القادر، حمو محمد، "آفاق تقديم البنوك الجزائرية لمنتجات تأمينية "، المؤتمر العلمي الدولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري ، يوم 11 و 12 مارس 2008.

33-سحنون بونعجة، نبيل بوفليح ، "محاسبة شركات التأمين من منظور معايير المحاسبة الدولية"، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية الواقع العملي و آفاق التطوير تجارب الدول، جامعة شلف ، يومي 03 و 04 ديسمبر 2012

34- ترقو محمد ،" تقييم ربحية شركة التأمين باستخدام دوال الانتاج حالة SAA" ،الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية ، الواقع العملي و آفاق التطوير ،جامعة شلف، يومي 03 و 04 ديسمبر 2012.

35-حساني حسين، "التحالفات الإستراتيجية بين البنوك و مؤسسات التأمين الجزائرية" ،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ، 2010.

36- دراوسي مسعود ، مقارنة النظام المحاسبي المالي (scf) بالمعايير الدولية للمحاسبة (IFRS/IAS) قياس و تقييم للبنود المالية. ورقة عمل ، جامعة سعد دحلب ، البليدة.

37- طبايبية سليمة ،تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية دراسة الحالة في الشركة الجزائرية للتأمين، بحوث، جامعة 08 ماي 1945 قالمة.

38-مرقاش سميرة ، خلوف زهرة ،"إقامة تحالف استراتيجي بين شركات التأمين و البنوك ، رؤية مستقبلية لتسويق الخدمة التأمينية"، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية الواقع العملي و آفاق التطوير ، تجارب دول ، جامعة شلف ، 2012.

رابعا:المجلات و الدوريات.

39- العامري حسن زهرة ، الركابي السيد على خلف ، أهمية النسب المالية في تقويم الأداء ، مجلة الإدارة الاقتصاد ، العدد 63 .

40-بن علي بلعزوز، "مداخل مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي ، نظام حماية الودائع و الحكومة "مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،عدد 65.

41- نظام تأمين الودائع المصرفية ، تحت إدارة البنك المركزي العماني ، الطبعة الأولى ، 2012.

42-معيار المحاسبة الدولي رقم واحد، عرض القوائم المالية،فقرة 9 و 10.

43-المعيار المحاسبة الدولي السابع ، فقرة 4

خامسا: النصوص التشريعية والتنظيمية.

44-المادة 3 من قانون التأمينات 95 ، الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 23 شعبان 1415 الموافق لـ 25 يناير 1995 يتعلق بالتأمينات .

45-المادة 619 من القانون المدني الجزائري

46-الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 الجريدة الرسمية ، العدد 13 ، 03/08 /1995.

47-القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ 26 يوليو 2008 المتضمن **قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها** .

48-القرار رقم 89 ، المؤرخ في 10 مارس 2011 المتضمن **لمدونة و قواعد سير الحسابات وعرض القوائم المالية لشركات التأمين و إعادة التأمين**

سادسا: الجرائد الرسمية

49-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13 ، المؤرخ في 08 مارس 1995 .

50-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 10 ، المؤرخ في 26فيفري2006 .

51-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15 ، المؤرخ في 12 مارس2006 .

52-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 59 ، المؤرخ في 23 سبتمبر 2007 .

53-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد74 ، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 .

54-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 المؤرخ في 25 مارس 2009.

55-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 18 المؤرخ في 31 مارس 2013 .

سابعا:المواقع الالكترونية

56- *www. Cna . com*
57- www. Infotechaccountants.com
58- www.insuarbia.com
59- *www. Jps_dir.com*
60- *www .saa.com*
61- *www. Sigma-explorer . com swiss Re sigma n 03 /2014*
62- *www .JORADP. dz*

ثانيا:مراجع باللغة الأجنبية

A- Livres :
63- *françois couilbault . stéphanie couilbault* ***«Les grands principes de l'assurance****. 11 édition. L'argus . France. 2013*

64- *Mairjoire chevalier et les autres ,* ***La bancassurance analyse de situation de la bancassurance dans le mond****e, édition focus, groupe Scor, France octobre 2005*

B-Thèses :
65-*Belkadi saliha,les* ***enjeux de la bancassurance et les perspectives de son développement en Algerié****, Mémoire en vue d'obtention du diplôme de Magister en science économique, université Mouloud Mammeri , Tizi-Ouzou*

C- - *Textes réglementaires:*
66- Avis N°89, Avis portant plan et règles de fonctionnement des comptes et présentation des états financiers des entités d'assurances et/ou de réassurances, Ministère des finances, Conseil national de la comptabilité, Algérie, 2011.

D- Revues
67- *LE GUIDE D'ASSURANCE EN ALGERIE KPMG ,spa ,membre algérien du réseau KPMG, constitué de cabinets indépendant adhérents de KPGM international coopérative ,2013*
68-*LE GUIDE D'ASSURANCE EN ALGERIE KPMG ,spa ,membre algérien du réseau KPMG, constitué de cabinets indépendant adhérents de KPGM international coopérative , une entité des droits suisse 2015*